جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص: **التدقيق المحاسبي و النظام المحاسبي المالي**

الموضوع :

مدى مساهمة التدقيق الداخلي في التجسيد الأمثل لحوكمة الشركات في ظل بيئة دولية "دراسة احصائية"

من إعداد: **شملال نجاة**

تحت اشراف: **البروفسور محمد العيد**

لجنة المناقشـــــــــــــــــة:

الاستاذ (ة)	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بابا عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
العيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا
بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة **تلمسان**	ممتحنا
ايت مختار	أستاذ محاضر	جامعة **الشلف**	ممتحنا
رمضاني محمد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	ممتحنا
ولد محمد عيسى محمود	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية 2015 / 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ
عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ
بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥

سورة العلق الاية: 1-5

الشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

أشكر الله سبحانه وتعالى أولا و أخيرا الذي مكنني من إنجاز هذا العمل

المتواضع ، وأسأله سبحانه التوفيق و السداد.

كما وأتقدم بشكري الجزيل إلي كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع إلي حيز الوجود وأخص بالذكر البروفسور محمد العيد .

كما أتقدم بالشكر إلي كل من ساهم معي ولو بكلمة في إخراج هذا البحث.

والله من وراء القصد.....

الـــفهرس

البيانات
المقدمة العامة 01
الفصل الأول:مقاربة نظرية للتدقيق الداخلي 07
مقدمة الفصل.....07
المبحث الأول: عموميات حول التدقيق.....08
المطلب الأول:التطور التاريخي للتدقيق.....08
المطلب الثاني:مفاهيم حول التدقيق.....09
المطلب الثالث:أهداف و أهمية التدقيق.....11
المطلب الرابع:أنواع التدقيق.....15
المبحث الثاني: الاطار العام لتدقيق الداخلي.....21
المطلب الاول:مفهوم التدقيق الداخلي و أهميته.....21
المطلب الثاني: التعاقد الخارجي للقيام بالتدقيق الداخلي.....23
المطلب الثالث:أهداف التدقيق الداخلي و نطاق تطبيقه.....24
المطلب الرابع:أنواع التدقيق الداخلي.....26
المبحث الثالث:الضوابط الاساسية للتدقيق الداخلي.....29
المطلب الأول: خلية التدقيق الداخلي.....29
المطلب الثاني:إدارة قسم لتدقيق الداخلي.....30
المطلب الثالث: تطبيقات التدقيق الداخلي.....34
المطلب الرابع:مراحل تسلسل عمل وحدة التدقيق الداخلي.....35
المبحث الرابع:علاقة التدقيق الداخلي ببعض والوظائف و المهن الاخرى.....36
المطلب الأول:التدقيق الداخلي و علاقته بوظيفة التفتيش.....36
المطلب الثاني:التدقيق الداخلي و علاقته بمراقبة التسيير.....39
خلاصة الفصل الأول.....41

الفصل الثاني:الاطار العلمي و العملي لحوكمة الشركات.....42
مقدمة الفصل.....43
المبحث الأول:عموميات حوكمة الشركات.....44
المطلب الأول:دوافع ظهور حوكمة الشركات.....44
المطلب الثاني:مفهوم حوكمة الشركات.....47.
المطلب الثالث:خصائص حوكمة الشركات.....48.
المطلب الرابع:أهداف حوكمة الشركات.....51.

المبحث الثاني:مبادء و أساسيات حوكمة الشركات.....53
المطلب الأول : الأطراف المعنية بحوكمة الشركات.....53
المطلب الثاني : مبادئ و معايير حوكمة الشركات.....54.
المطلب الرابع : محددات حوكمة الشركات.....64
المبحث الثالث:الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات.....67
المطلب الأول:مراحل التطبيق الناجح لمبادئ حوكمة الشركات.....67
المطلب الثاني:مجالات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.....68
المطلب الثالث:معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.....69.
المطلب الرابع:الآثار الايجابية الناجمة عن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.....70
المبحث الرابع:التجارب الدولية لحوكمة الشركات.....71
المطلب الأول:التجربة البريطانية في حوكمة الشركات.....71
المطلب الثاني : التجربة الأمريكية في حوكمة الشركات.....74
المطلب الثالث : التجربة الفرنسية في حوكمة الشركات.....76
المطلب الرابع : التجربة الجزائرية في حوكمة الشركات.....79
خلاصة الفصل الثاني.....81

الفصل الثالث:اثر التدقيق الداخلي في باقي الاطراف المساهمة في تطبيق الحكم الراشد.....82
مقدمة الفصل.....83
المبحث الأول:دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.....84
المطلب الأول:ماهية نظام الرقابة الداخلية.....84
المطلب الثاني:المكونات والمقومات الاساسية لنظام الرقابة الداخلية.....86
المطلب الثالث:تقييم نظام الرقابة الداخلية.....91
المطلب الرابع:انعكاسات تقسيم الرقابة على حوكمة الشركات.....95
المبحث الثاني:المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.....96
المطلب الأول:ماهية المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.....96
المطلب الثاني:المعايير الدولية للممارسة المهنية لمعايير التدقيق الداخلي ل سنة 2003.....98
المطلب الثالث:المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة في 2010.....
المطلب الرابع:مقارنة لتطور المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.....
المبحث الثالث : دور تدقيق ادارة المخاطر على حوكمة الشركات.....103
المطلب الأول:ماهية ادارة المخاطر و انواعها.....103
المطلب الثاني:منهج عمل ادارة المخاطر.....105
المطلب الثالث:تدقيق ادارة المخاطر.....108
المطلب الرابع:اثر تدقيق ادارة المخاطر على حوكمة الشركات.....108
المبحث الرابع:التدقيق الداخلي و علاقته بباقي الأطراف المساهمة في التطبيق الأمثل لحوكمة الشركات.....109
المطلب الأول : التكامل بين التدقيق الداخلي و الخارجي لدعم حوكمة الشركات.....109
المطلب الثاني:العلاقة الطردية التعاونية بين التدقيق الداخلي و لجان التدقيق في دعم حوكمة الشركات.....118
المطلب الثالث:العلاقة التعاونية بين مجلس الإدارة و الادارة العليا والتدقيق الداخلي لدعم حوكمة الشركات.....125
خلاصة الفصل.....128

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.....129
مقدمة الفصل.....130
المبحث الأول: طبيعة الدراسة الميدانية.....131
المطلب الأول:بيانات الدراسة.....131
المطلب الثاني:متغيرات الدراسة.....132
المبحث الثاني: الطريقة و الاجراءات.....135
المطلب الأول: تصميم قائمة الاستبيان.....135
المطلب الثاني:هيكل الاستبيان.....141
المبحث الثالث:دراسة و تحليل نتائج الاستبيان.....
المطلب الاول:الأدوات المستعملة في تحليل نتائج الاستبيان.....
المطلب الثاني:تقديم خصائص العينة.....
المطلب الثالث:اختبار الفرضيات.....
الخلاصة.....
الخاتمة العامة.....159
المراجع.....164
الملاحق.....176
الملخص

مقدمة

المقدمة:

قد عرفت منظمات الأعمال في العقود الأخيرة كبرا ملحوظا في حجمها ، ونمو مضطردا وتعقدا واضحا في أنشطتها ، في ظل محيط غلب عليه ارتفاع ضغوط المنافسة سواء محليا وحتى دوليا ، و كنتيجة لهذا التطور ، أصبح لزاما على هذه المنظمات البحث عن أساليب ناجعة لتحسن أدائها بالشكل المستمر الذي يتماشى مع متطلبات المنافسة في محيط متغير ، مضطرب ، وغير آمن،خصوصا بعد حملة الفساد التي انتشرت ولطخت كبريات مؤسسات العالم و التي انجر عنها انهيار مؤسسات عملاقة مثل "انرون" للطاقة ، و "وورد كوم " للاتصالات ، والتي اهتز و تصدع على اثرها الاقتصاد الأمريكي بشكل ملحوظ وخلق أزمة اقتصادية عالمية ، الى جانب جملة من الأسباب والعوامل التي ساهمت في ظهور مفهوم جديد ألا وهو حوكمة الشركات الذي جاء ليمثل الحل الأمثل لمعالجة أسباب الانهيار وإعادة بعث الثقة التي فقدت في التعاملات الاقتصادية ، وتحويل مفهوم المخاطر في الأسواق المالية إلى مفهوم الاستثمار الحقيقي .

ولهذا السبب فقد حرصت عدد من المنظمات الدولية على تناول مصطلح حوكمة الشركات بالتحليل و الدراسة،وعلى رأسها صندوق النقد الدولي،البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.هذه الأخيرة أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات وعدلتها سنة 2004 ،واهم ما تضمنته حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ومسؤوليات مجالس الإدارة وتعزيز الإفصاح و الشفافية ،وهذا قصد تدعيم إدارة الشركات ورفع كفاءة أسواق المال وتحقيق استقرار الاقتصاد ككل.

انطلاقاً من أهمية حوكمة الشركات وضرورة وضعها حيز التطبيق فإن التدقيق الداخلي يعد أحد ركائز هذا التطبيق و آلية من آلياته ، إذ ينبغي أن يرتقي التدقيق الداخلي في المؤسسات إلى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص وتقييم النشاطات المالية والإدارية وكذا التشغيلية ، وتوفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ إستراتيجيتها بشكل صحيح،وأيضا لما له من دور مساهم في ضمان تطوير وترقية الأداء العام للشركة،إدارة المخاطر وإدخال تحسينات على الأساليب الرقابية على اعتبار أنّ التدقيق الدّ اخلي ركيزة أساسية لنظام الرقابة الدّ اخلية،إضافة إلى إعداد وتوفير التقارير والقوائم المالية بشكل دقيق وعلى درجة عالية من الإفصاح و الشفافية ، لخدمة أصحاب المصالح ودعم ثقتهم في المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية.

و من هذا المنطلق ، فإن وظيفة التدقيق الداخلي يمكن لها تقديم ضمان مقبول بأن العمليات المنجزة والقرارات المتخذة يتم مراقبتها باستمرار ، وأنها تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة ؛ إنها وظيفة مفيدة جدا لمجلس الإدارة ، و للمديرين مهما كانت مستويات مسؤولياتهم ، وهذا ما يفسر تطورها في العقدين الأخيرين بتوسع مجالات تدخلها و اهتمام المؤسسات بالعمل على ضمان بيئة تنظيمية ملائمة لها ، و تدعيمها بالكفاءات البشرية و الوسائل المادية و المعنوية ، للقيام بدورها على أحسن وجه.

إن أهمية نشاط التدقيق الداخلي لكافة المنظمات على اختلاف بيئاتها و أهدافها و طبيعة أنشطتها و متطلبات إدارتها ، بالإضافة إلى الزيادة المضطردة في أعداد المدققين الداخليين العاملين في تلك المنظمات ، وحاجتهم إلى أدّلة يسترشدون بها لتنفيذ مهامهم وفق منهجية واضحة ومنضبطة ، فقد أصدر معهد المدققين الداخليين الأمريكي(IIA) عام 1978 أول معايير دولية للتدقيق الداخلي مقسمة على (5) مجموعات ، إلا أن هذه المعايير لم توفر حلولا كافية للمشكلات التي تواجه المدققين الداخلين أثناء

ممارستهم لمهامهم ، مما تطلب من المعهد تبني خطة جديدة لتحديث وتطوير هذه المعايير ، كان ثمرتها إصدار معايير جديدة للتدقيق الداخلي عام 2001م ، مقسمة على مجموعتين ، تعتبر في مجموعها امتدادا وتفسيرا للمعايير السابقة وتطويرا لها وليست تبديلا أو تغييرا فيها. كما أنها خضعت للتحديث بين فترة وأخرى. نالت هذه المعايير القبول على المستوى الدولي ، وشاع تطبيقها في العالم ، وأثبتت فعّاليتها في العديد من الدول ذات باع في هذا المجال. وصولا إلى التعديلات الجديدة والتي قام مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي بإجراء مراجعة للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي ، وعرضت التغييرات المقترحة على تلك المعايير إلى جانب المعايير الجديدة على كل المعنيين ، وذلك في خلال الفترة الممتدة مابين فبراير و شهر ماي 2010 .

وبعد إجراء المراجعة والتحليل الدقيقين الذين أجريا على النتائج والتعليقات التي تلقيناها في أثناء فترة عرض تلك التغييرات المقترحة على المعنيين ،قام مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي بإصدار المعايير الجديدة التي بدأ سريان مفعولها اعتبارا من 1يناير 2011 أن توافر معايير الأداء المهني يعتبر من المقومات الأساسية التي ينبغي توافرها لأي عمل مهني متطور ناجح ولتنفيذ أعمال التدقيق الداخلي في بيئات متعددة الأشكال داخل المنشآت والتي تختلف في الهدف والحجم والهيكل وبواسطة أفراد من داخل المنشأة. هذا الاختلاف ممكن أن يوفر ممارسة التدقيق الداخلي في كل بيئة.

ومن هنا تم بلورت إشكالية الدراسة: " ما مدى مساهمة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في التجسيد الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات في ظل بيئة دولية ؟ ".

الأسئلة الفرعية :

على ضوء الإشكالية المقدمة يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسئلة التي تشكل الاهتمامات الأخرى المتعلقة بالموضوع منها :

ما مدى تأثير تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات؟

ما مدى تأثير تقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تفعيل حوكمة الشركات؟

ما مدى تأثير استقلالية إداراة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات ؟

ما مدى تأثير تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تفعيل وتجسيد مبادئ الحوكمة في الشركات؟

الفرضيات:

لكي نتمكن من حل و مناقشة الإشكالية تمت صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ما بين تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية و تفعيل مبادئ حوكمة الشركات

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05بين تقييم إدارة المخاطر كأحد عناصر التدقيق الداخلي و تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية ادارة التدقيق الداخلي وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التدقيق الداخلي وفق معايير الدولية و تفعيل مبادئ حوكمة في الشركات .

الفرضية الخامسة : توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين افراد عينة الدراسة حول مدى مساهمة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات يعزي الخصائص الشخصية لعينة الدراسة.

أهداف الدراسة :

نحاول من خلال هده الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف :

تسليط الضوء على التدقيق الداخلي كوظيفة و التعرف على ماهية حوكمة الشركات

إبراز أهمية تقييم الرقابة الداخلية من طرف التدقيق الداخلي ومدى مساهمتها في تفعيل حوكمة الشركات

التعرف على مدى اهمية تقييم ادارة المخاطر من طرف التدقيق الداخلي ومدى مساهمته في تفعيل حوكمة الشركات

التعرف على مدى تأثير نظام سليم للتدقيق الداخلي في تجسيد امثل لحوكمة الشركات

التّعرف عمليا ما إذا كانت وظيفة التدقيق الدّ اخلي الية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات بالمؤسسة .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في المكانة التي يحض بها التدقيق الداخلي في الوقت الراهن باعتباره أحد الاليات والأسس التي ترتكز عليها حوكمة الشركات .ومن منطلق الفصل بين الادارة و الملكية بحيث ان التدقيق الداخلي يساعد في فحص و تقويم النشاطات التشغيلية و نظام الرقابة الداخلية و التحقق من صحة التوجهات الاستراتيجية للإدارة و التأكد من صحة تطبيقها ،بالإضافة الى مدى مساهمة الحوكمة في التقليل من المخاطر كحماية حقوق اصحاب المصالح بالاعتماد على التدقيق كآلية محاسبية محورية ،كما أن اهمية البحث تزيد كونه يعتبر موضوع حديث ،تجسيده يحقق الاستقرار المالي و الاقتصادي للمؤسسة.

مبررات اختيار الموضوع:

من اهم اسباب اختيارنا لموضوع"مدى مساهمة التدقيق الداخلي في التجسيد الأمثل لحوكمة الشركات في ظل بيئة دولية*دراسة احصائية* " راجع الى :

باعتباره احد المواضع الهامة على المستويين المحلي و الدولي ،خصوصا في ظل المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العالمي بشكل عام و الوطني بشكل خاص ،ومع سياسة الانفتاح على الاسواق العالمية ،ومع اغفال الكثير ممن لديهم علاقة ببيئة الاعمال بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في التجسيد الامثل لمبادئ حوكمة الشركات مما ينعكس على المؤسسة بالشكل الايجابي.

الحاجة لتطوير أليات الرقابة بالمؤسسات الجزائرية ،مما يساهم في بلورة نمط شبه معياري للحوكمة بداخلها.

انتشار ظاهرة الفساد وخطورة مخلفاتها كانهيار اكبر الشركات العالمية بسبب القصور في تطبيق التدقيق الداخلي .

منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع ، ولتحقيق أهدافه والوصول إلى النتائج المرجوة منه،تم استخدامه المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري،وذلك من خلال وصف وتحليل علاقة التدقيق الداخلي بحوكمة الشركات،كما تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي و الجزء المرتبط بتطور الاهتمام بمفهوم الحوكمة ونشأة التدقيق الداخلي .

أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان و المقابلة من أجل التعرف على أراء المختصين من مهنيين و اكاديميين ، وتم معالجة وتحليل الاستبيان باستخدام برنامج Excel و Spss .

ومن بين ادوات البحث المستعملة كذلك المسح المكتبي بهدف التعرف على مختلف المراجع و البحوث المتناولة لموضوع الدراسة إضافة الى المجلات و النشرات الالكترونية و على صفحات الانترنت.

هيكل البحث:

لتجسيد موضوع الدراسة والوصول إلى النتائج المنتظرة ، تّم الاعتماد على خطة تتضمن أربعة فصول ، خصّص ثلاث فصول منها للجانب النظري ، أما الفصل الرابع فقد خصص للجانب التطبيقي ، إضافة إلى المقدمة والخاتمة التي تتضمن بعض النتائج والتّوصيات المتوصل إليها.

فتم توزيع المعلومات على النحو التالي:

مقدمة عامة

الفصل الأول : كان تحت اسم مقاربة نظرية للتدقيق الداخلي وتم تقسيمه الى اربع مباحث ، في المبحث الأول تناولنا عموميات حول التدقيق وبعدها تم التطرق الى الاطار العام للتدقيق الداخلي تم اخدنا الضوابط الاساسية للتدقيق الداخلي و بعدها قمنا بتناول علاقة التدقيق الداخلي بالمهن الاخرى و تم الختم بخلاصة اجيز فيها اهم نتائج الفصل .

الفصل الثاني : كان معنون ب الاطار العلمي و العملي لحوكمة الشركات وقمنا بتقسيمه الى اربع مباحث اولها كان عموميات حوكمة الشركات وبعدها مبادئ وأساسيات حوكمة الشركات ثم حوى المبحث الثالث الاطار التطبيقي لحوكمة الشركات و اخره كان التجارب الدولية لحوكمة الشركة . و كان الختم بخلاصة

الفصل الثالث : اثر التدقيق الداخلي في باقي الاطراف المساهمة في تطبيق الحكم الراشد وضم اربع مباحث هو الاخر ، اوله كان تحت مسمى دور التدقيق الداخلي في تقسيم نظام الرقابة الداخلية . ثم تم التطرق للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي ،وثالثه كان دور تدقيق ادارة المخاطر على حوكمة الشركات و اخره هو التدقيق الداخلي و علاقته بباقي الاطراف المساهمة في التطبيق الامثل لحوكمة الشركات . وختم الفصل بخلاصة ضمت اهم النتائج.

الفصل الرابع:خصص للدراسة الميدانية حيث قمنا بدراسة و تحليل أراء اهل الاختصاص من مهنيين و اكاديميين في مختلف شركات القطر الوطني،فيما يخص مدى مساهمة الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي على التطبيق الامثل لمبادئ حوكمة الشركات في ظل بيئة دولية.اعتمادا على الاستبيانات الموزعة عليهم.

الخاتمة : ضمت اهم النتائج و التوصيات التي وصلت اليها الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة: (صديقي مسعود، 2004):وهي رسالة دكتوراه دولة بجامعة الجزائر تحت عنوان: "نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية"، وقد انطلق الباحث من إشكالية مفادها أن غياب إطار وطني للمراجعة المالية في الجزائر يجعل المراجعين يستندون إلى أطر أخرى تنبثق من طبيعة التكوين والميول الخاص لبعض المدارس الدولية للمراجعة المالية التي قد لا توائم الواقع الاقتصادي الجزائري ولا تتكيف وحاجات الأطراف الطالبة لآرائهم. وقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التأسيس لإطار نظري كفيل بترقية المراجعة المالية في الجزائر، ويسمح بالاستجابة للاحتياجات المتزايدة لمستخدمي مخرجات المراجعة .وقد استعمل

الباحث كأداة بحث في دراسته الميدانية استبيان للاستقصاء حيث أن الأول مخصص لفئة محافظي الحسابات في الجزائر والآخر مخصص لفئة الجمهور بغية تحديد فجوة التوقعات ، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

إطار المراجعة المالية في الجزائر يحتوي على مقدماتها فقط بالتركيز على معيار الاستقلال والكفاءة؛ الجمع بين المحاسبة والمراجعة في عدة مستويات مهنية وحكومية وتعليمية؛

افتقاد الواقع الجزائري للمراجعة إلى المعايير المؤطرة لعملية التنفيذ من التخطيط إلى غاية استخلاص الآراء الفنية حول القوائم المالية الختامية كوحدة واحدة للمؤسسة .وقد اهتمت هذه الدراسة بعناصر الإطار المرجعي للمراجعة المالية والعلاقة بينها ، حيث توصل الباحث إلى أنه لكي يتحقق الهدف من المراجعة يجب أن تعمل العناصر المادية والبشرية والمحددات النظرية والضوابط المهنية بشكل منسجم لكي تشكل ما يطلق عليه بنظام المراجعة ذو الهدف الواضح والمحدد ، واقترح الباحث في الأخير إطارا متكاملا للمراجعة المالية في الجزائر.

Reflections On Corporate Governance And The Role of The internal Auditors [Jan Cattryse (2005)].

Le but de cette étude est de présenter le cadre général de la gouvernance de l'entreprise et de montrer le nouveau rôle de l'audit interne dans le contexte actuel,cette étude a conclu que la gouvernance de l'entreprise est devenue une nécessité pour les entreprises à l'ère de la mondialisation surtout après l'éclatement des scandales financiers qui ont frappé les grandes entreprises mondiales. De plus, elle a montré que le rôle de l'audit interne s'est transformé suite aux développements que vie l'entreprise. Il est devenu un mécanisme important dans la gouvernance de l'entreprise.

Auditing Risk Assemment and Management Processus [William R, Kinney, Jr (2003)].

Cette étude s'est concentré sur la fonction de l'audit interne sur la base du risque comme une nouvelle introduction à l'audit interne, elle a conclu qu'il existe trois types de risques : le risque de l'environnement, le risque des opérations des affaires et le risques des informations. A cet effet, l'audit interne peut jouer un rôle important en assurant des services à travers la gestion des risques des entreprises.

Reflections On Corporate Governance And The Role of The internal Auditors [Jan Cattryse (2005)].

Le but de cette étude est de présenter le cadre général de la gouvernance de l'entreprise et de montrer le nouveau rôle de l'audit interne dans le contexte actuel, cette étude a conclu que la gouvernance de l'entreprise est devenue une

nécessité pour les entreprises à l'ère de la mondialisation surtout après l'éclatement des scandales financiers qui ont frappé les grandes entreprises mondiales. De plus, elle a montré que le rôle de l'audit interne s'est transformé suite aux développements que vie l'entreprise. Il est devenu un mécanisme important dans la gouvernance de l'entreprise.

الفصل الأول:

مقاربة نظرية للتدقيق الداخلي

المقدمة:

يعتبر التدقيق الداخلي نوعا من الإجراءات الرقابية يتم من خلالها فحص و تقييم كفاءة وكفاية نظام الرقابة الداخلية . لهذا السبب اعتبر التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في الهيكل الرقابي الذي ينهض بمسؤولية التحقق من قدرة بقية الادوات الرقابية على الحماية المادية للأصول والتأكد من سلامة البيانات و تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية ، فمهنة التدقيق الداخلي منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي تشهد جملة من التغيرات ،و الناتجة عن الفضائح المالية التي مست منظمات الأعمال ،وقد ترتب على هذه الظاهرة قيام معهد المدققين الداخليين بتشكيل لجنة عمل لوضع إطار جديد يحكم الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي .

ومن هذا المنطلق يهدف هذا الفصل إلى الولوج في خاصيات هذه المهنة و تسليط الضوء على كل ما يتعلق بها من :

عموميات حول التدقيق

الاطار العام للتدقيق الداخلي

الضوابط الاساسية للتدقيق الداخلي

علاقة التدقيق الداخلي ببعض الوظائف الاخرى

المبحث الأول:عموميات حول التدقيق

تأثرت مهنة التدقيق بمختلف الظروف التي عايشتها على مر العصور نتيجة لتطور الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و التكنولوجية ،والمتتبع للأحداث التي شهدتها هذه المهنة يمكنه أن يلاحظ حجم الاهتمام المتزايد الذي حظيت به ،نظرا للدور الكبير الذي لعبته وتلعبه في التقدم و النمو لكل الوحدات الاقتصادية،إلى جانب دعم مختلف الأطراف بالآراء و الملاحظات التي تعتبر مداخيل أساسية للقرارات المراد اتخاذها .

قد سايرت مختلف المنظمات و الهيئات الوصية هذه التطورات،وحاولت تحديد إطار نظري يصون مهنة التدقيق،تفاديا لأي تأويلات قد تنعكس سلبا على الجانب العملي وعلى جودة و مصداقية هذه المهنة.

المطلب الأول:التطور التاريخي للتدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية المستعملة في اتخاذ قراراته ، والتأكد من مدى مطابقة تلك البيانات للواقع ،وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات ،حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين و اليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة .وكان المدقق وقتها يستعمل القيود المثبتة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى صحتها ،وهكذا نجد أن كلمة تدقيق " AUDIT " مشتقة من الكلمة اللاتينية "AUDIRE "ومعناها : "يستمع [1]" .

فترة من العصر القديم إلى غاية 1500 م : ما يعرف على المحاسبة أنها كانت مقتصرة على الهيئات الحكومية ،و كذا المشروعات العائلية ،وكان الهدف منها الوصول إلى الدقة ،ومنع حدوث أي تلاعب أو غش بالدفاتر المحاسبية [2] .وكان المدقق إبان هذه الفترة يكتفي بالاستماع للحسابات التي كانت تتلى عليه ، و يقف على مدى صحة هذه المعلومات بناءا على تجربته.

فترة من 1500 م إلى 1850 م: لم يتغير هدف التدقيق خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة ،إذ اقتصر على اكتشاف الغش و التلاعب و التزوير في الدفاتر المحاسبية.غير أن ما ميزها عن سابقتها هو ما سمي بانفصال الملكية ، وهو ما زاد من الحاجة إلى المدققين،ورغم ذلك بقيت ممارسة التدقيق بصفة تفصيلية على ما كنت عليه سابقا.

فترة من 1850 م حتى 1905 م : شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع الثورة الصناعية في المملكة المتحدة ،وبالتالي الانفصال التام ما بين الملاك و الإدارة ،ما زاد من إلحاح المساهمين في الطلب على المدققين حفاظا على أموالهم المستثمرة.وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة 1862م ،الذي أوجب على شركات المساهمة تدقيق حساباتها من قبل مدقق مستقل.

---

1 خالد أمين عبد الله ،علم التدقيق الحسابات (**الناحية النظرية و العملية**)، الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر ،الأردن ،2000 ،ص 17.18

2 إدريس عبد السلام اشتيوي، (**المراجعة معايير و إجراءات**)،الطبعة الرابعة ،دار النهضة العربية ،لبنان ، 1996 ،ص16

أما أهداف التدقيق خلال هذه الفترة فكانت كالأتي: [1]

اكتشاف الغش و الخطأ ,

اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية ,

اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية .

الفترة من 1905 م إلى يومنا هذا :أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى و كذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية التدقيق بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي. أما فيما يخص الهدف من عملية التدقيق ، فلم يعد اكتشاف الغش و الخطأ من أولوياتها ، بل هو من مسؤولية الإدارة . فالغرض من التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل و المحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي .[2]

المطلب الثاني:مفاهيم حول التدقيق

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعريف التدقيق ،وهذا باختلاف الهيئات و الأطراف الصادرة عنها ،ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم ،إلا أنها تصب في نفس السياق.

1.جاء تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية "Associator American Accounting " للتدقيق كما يلي :[3]

"التدقيق هو عملية منظمة و منهجية لجمع و تقييم الأدلة و القرائن بشكل موضوعي ،التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية ،وذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة ،وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة ".

2. عرفه إتحاد المحاسبين الأمريكيين على أنه :

" إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات أو الأرصدة الاقتصادية و الأحداث ،و تقييمها بصورة موضوعية ،لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات و بمقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين " . [4]

من خلال التعريفين ،يمكن استخلاص ما يلي :

⟸ عملية التدقيق عملية منظمة ،و بالتالي هي قائمة على مخطط مسبق .

⟸يشترط في عملية التدقيق جمع أدلة و قرائن إثبات ،يبني المدقق رأيه من خلالها حول عدالة القوائم المالية من عدمها.

⟸أن يلتزم المدقق الحياد في جمعه للأدلة أي: أن تتم بصفة موضوعية بعيدة عن أي تحيز.

1 مرجع سابق ،إدريس عبد السلام اشتيوي ،" **علم التدقيق الحسابات (الناحية النظرية و العملية)** " ،ص 16.

2 هادي التميمي ،"**مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية**" ، الطبعة الثالثة ،دار وائل للنشر ،الأردن ،2006 ،ص 19

3 وليام توماس ،أمرسون هنكي ،تعريب و مراجعة: احمد حامد حجاج ،كمال الدين سعيد ،" **المراجعة بين النظرية و التطبيق**" ، الكتاب الأول دار المريخ للنشر،السعودية ،1997،ص 18.

4 هادي التميم ، مرجع سابق تم ذكره ، ص 20.

⟸أن تتعدى عملية الفحص المعلومات المقدمة في القوائم إلى فحص النظام المحاسبي ،و الذي يعتبر المصدر لهده المعلومات.

⟸إيصال المدقق لتقرير ،يتضمن رأيه حول مصداقية القوائم المالية لصالح الأطراف الطالبة له. ومدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة و للوضعية المالية و نتائج المؤسسة [1].

3.بناءا على تعريف مصف الخبراء المحاسبين و المحاسبين المعتمدين الفرنسيين ،فإن التدقيق هو: " فحص مهني مؤهل و مستقل يعمل على إبداء رأي حول مدى انتظام و مصداقية الميزانية و جدول حسابات النتائج لمؤسسة ما" 2 .

بناء على التعريفين يمكن استخلاص ما يلي:

التدقيق هو فحص انتقادي بناء للمعلومات المالية.

رأي هدا المدقق يكون معللا ،أي أن يتضمن مجموعة من الأدلة

أن يتأكد المدقق من التقيد بالقوانين و المبادئ المحاسبية.

بالتالي يمكن صياغة تعريف بسيط و شامل للتدقيق على أنـه :

"فحص انتقادي مخطط ،يقوم به شخص محترف و مستقل ،للتأكد من صحة و مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة و كذا النظام المحاسبي ،يدلي من خلاله المدقق برأي فني محايد وموضوعي مدعم بأدلة و قرائن إثبات في تقرير ".

الملاحظ من التعاريف السابقة أنها ركزت على ثلاث نقاط أساسية هي [1] :

التحقيق: يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري ،كأداة للتعبير السليم عن واقع المؤسسة ،و على مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة .

نشير إلى أن "الفحص" و "التحقيق " هما عمليتان مترابطتان ،ينتظر من خلالهما تمكين المدقق من إبداء رأي فني محايد ،فيما إذا كانت عملية القياس للأحداث الاقتصادية أدت إلى انعكاس صورة صحيحة و سليمة لنتيجة و مركز المؤسسة الحقيقي.

التقرير : يقصد به بلورة نتائج الفحص و التحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية ،سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها ،ونستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق و ثمرته.

1LIONNEL.C et GERARD.V,(**Audit et Control interne-aspects financiers . opérationnels et stratégiques)**.Dalloze ,Paris;1992;p21.

2 Bernard GERMOND **.Audit Financier – guide pour l'audit de l information financière des entreprises**.1ere édition .Dunod. Paris.1991.p28

1مسعود صديقي، " **دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**".مجلة الباحث.العدد الأول ،كلية الحقوق العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2000، ص65

المطلب الثالث: أهداف و أهمية التدقيق

أهداف التدقيق:كما سلفنا الذكر في إطار التطور التاريخي للتدقيق ،فقد صاحب هذا التطور ،تطور في الأهداف وكذا على مستوى التحقيق و الفحص ، إضافة إلى درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية ،و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : التطور التاريخي لأهداف التدقيق

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1850	اكتشاف الغش و الاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
1850-1905	اكتشاف الغش ،الأخطاء و الاختلاس	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي	غير مهمة
1905-1933	تحديد عدالة المركز المالي و اكتشاف الغش ،و الخطأ	فحص اختباري تفصيلي	درجة اهتمام بسيطة
1933-1940	تحديد عدالة المركز المالي و اكتشاف الغش ،و الخطأ	اختباري	بداية الاهتمام
1940-1960	تحديد عدالة المركز المالي و اكتشاف الغش ،و الخطأ	اختباري	اهتماما قوي و جوهري
1960 م حتى الآن	مراقبة الخطط ،تقييم نتائج الأعمال،تحقيق الرفاهية الاجتماعية و غيرها	اختباري	أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق

المصدر : غسان فلاح المطارنة ،" تدقيق الحسابات المعاصر(الناحية النظرية)" ،دار المسيرة للنشر ، الأردن ،2006،ص 18

من الملاحظ أن الفترة التي صاحبت التطورات على مستوى أهداف التدقيق ،هي الفترة التي عقبت الثورة الصناعية ،و التي كانت بمثابة نقطة التحول التي انبثق عنها ظهور الشركات الكبرى التي تغير نشاطها عن سابقاتها ،من ذلك النشاط البسيط إلى شركات ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة وملكية منفصلة عن الإدارة.كما كان للقضاء الإنجليزي في تلك الفترة دور هام في تطور أهداف التدقيق ،ولعل أكبر دليل على ذلك ،العبارة المشهورة للقاضي lopase في قضية حلج القطن

سنة 1896، والتي وصف فيها المدقق بأنه كلب حراسة و ليس كلب ذا حاسة شم قوية لاقتفاء أثر المجرمين.[1] و المغزى من هذه العبارة أن الهدف الأساسي من عملية التدقيق ليس اكتشاف الأخطاء أو الغش ،و إنما يظهر ذلك كنتيجة ثانوية لعملية التدقيق. عموما ، فإن هدف تدقيق الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد عن كون التقارير المالية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي و نتائج أعمال الفترة للمؤسسة محل التدقيق.2

كما يمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين : التقليدية ،الحديثة أو المتطورة.3

الأهداف بشكلها العـام:

الأهداف الرئيسية:

التحقق من صحة ودقة و صدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ،ومدى الاعتماد عليها.

إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية لاعن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

الأهداف فرعية:

اكتشاف ما قد يوجد في السجلات و الدفاتر من غش.

تقليل فرص ارتكاب الأخطاء و الغش.بوضع ضوابط و إجراءات تحول دون دلك.

اعتماد الإدارة على التدقيق يساعد على تقرير و رسم السياسات الإدارية ،و اتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا.

طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم .

مساعدة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

تقدير التقارير المختلفة و ملأ الاستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

2 . الأهداف الحديثة أو المتطورة:

مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها.ومدى تحقيق الأهداف ،و تحديد الانحرافات و أسبابها و طرق معالجتها.

تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.

1 احمد حلمي جمعة ، (**المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**)، الطبعة الأولى ، دار صفاء ، الأردن،2000،ص09

2philie LAURENT et pierre TCHERKWSKY. **"Pratique de l'audit opérationnel. Les éditions d'organisation** ".Paris.1992.p29

3خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ،(**الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات**)، دار المستقبل ، الأردن ، 1998 ، ص 10

تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة ،عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط،

تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفرد المجتمع.

بالإضافة إلى الأهداف العامة والتي تطرقنا لها ،هناك أهداف أخرى "عملية"و "ميدانية " نذكر منها ما يلي:

عرض القوائم (الإفصاح):

يهدف المدقق من خلال هذا البند إلى التأكد من أن المؤسسة تقيدت بما تنص عليه المعايير و المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما و الطرق و السياسات المحاسبية المتبناة من قبلها ،فضلا عن قياس درجة الثبات في تطبيق هده الطرق من فترة إلى أخرى ،مما يجبر المدقق على التقرير حول هذه المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة و المؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عليها.1

الشمولية:

يعني أن كل العمليات قد تم تسجيلها من طرف المؤسسة وقت حدوثها دون أي استثناءات وحتى يتأكد المدقق من دلك عليه الإطلاع على كل الدفاتر و السجلات ،وذلك بغرض توفير معلومات محاسبية شاملة تعبر عن وضعية المؤسسة.

الوجود والتحقيق:

أن يتأكد المدقق من أن جميع العناصر الواردة في الميزانية من أصول وخصوم هي موجودة فعلا.

الملكية و المديونية:

هنا يجب على المدقق أن يتأكد عن طريق الوثائق القانونية من ملكية المؤسسة لكل الأصول الواردة في الميزانية ،وأن الديون مستحقة فعلا لأطراف أخرى.

التقييـم:

يعني هدا المبدأ أنه على المدقق التأكد من كون كل العمليات المحاسبية تم تقييمها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ،مع ثبات طرق التقييم من دورة لأخرى.

إبداء رأي فني:

الهدف الأساسي لمدقق الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد مدعم بأدلة وقرائن إ ثبات حول عدالة تمثيل القوائم المالية المدققة للمركز المالي ونتيجة الأعمال.

لذلك ينبغي عليه في إطار عملية التدقيق القيام بالفحص وإجراء 2ما يلي:

التحقق من الإجراءات و الطرق المنتهجة؛

مراقبة عناصر الأصول و الخصوم ؛

تقييم الهيكل التنظيمي ؛

1 مسعود صديقي ، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2004 ، ص26

2 BELAIBOUD Mokhtar **, Guide pratique d'audit financier et comptable** .maison des livres, Alger.1986.p22

التأكد من التسجيل السليم للعمليات

التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة ؛

محاولة الكشف عن حالات الغش، التلاعبات ،و الأخطاء.

ب /أهمية التدقيق: إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافا داخلية أو خارجية ،إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لإتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية ،ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد:

إدارة المؤسسة:

تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا ،وبالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الاعتماد عليها ،كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.

الملاك والمساهمين

إن ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية التدقيق ،فكان لا بد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث الاختلاسات و التلاعبات ،كما أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.

الدائنين والموردين

يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالي ،ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام1 وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة ، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.

الزبائن

اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل ، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية 1 .

العاملين

هم والمجموعات المماثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم2، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل .

1- خالد راغب الخطيب،خليل محمود الرفاعي ، "**الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات**"،مرجع سبق ذكره،ص12

2- عبد الصمد نجم الجعفري،إياد رشيد القريشي ، "**دراسة حول دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالي** "، المعهد العربي للمحاسبين ا قانونيين،جامعة بغداد،2006

البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى

بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي ،تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية ،غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلا ،وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.

الهيئات الحكومية

تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض ،منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية وسليمة[1].

وقد بينت لجنة الإتحاد الدولي للمحاسبين ،عند إصدار المعايير عام 2002 أن أهمية التدقيق "المصلحة العامة" تكون في:

يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة ؛

يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي ؛

استغلال موارد المؤسسات بكفاءة وفعالية.

المطلب الرابع: أنواع التدقيق

هناك أنواع عديدة للتدقيق ،تختلف من الزاوية التي ينظر إليه منها، إلا أن ذلك لا يغير من جوهر عملية التدقيق .وسنقوم بدراسة أنواع التدقيق على النحو التالي:

من حيث الإلزام؛

من حيث مدى الفحص (حجم الاختبارات)

من حيث توقيت عملية التدقيق

من حيث نطاق عملية التدقيق .

من حيث القائم بعملية التدقيق

من حيث الإلزام:ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين ، تدقيق إلزامي ،وتدقيق اختياري :

أولا :التدقيق الإلزامي

يجبر القانون القيام به ،حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها ، ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة

1 خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي،(**الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات**) ، مرجع سبق ذكره ، ص12

ثانيا : التدقيق الاختياري

هي عملية التدقيق غير الملزمة بقانون ،وتكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها ،بحيث تكون واجبات المدقق هنا محددة وفقا لاتفاقه المسبق مع الطالب لعملية التدقيق. 1

ففي المؤسسات الفردية و شركات الأشخاص ،قد يتم الاستعانة بخدمات مدقق خارجي لتدقيق حسابات المؤسسة واعتماد قوائمها المالية الختامية ،نتيجة للفائدة التي تتحقق من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي ،والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالة انفصال أو انضمام شريك جديد . أما في حالة المؤسسات الفردية ،فوجود المدقق يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة مصلحة الضرائب.

من حيث مدى الفحص لحجم الاختبارات:ينقسم التدقيق وفق حجم الاختبارات إلى نوعين :

أولا : تدقيق شامل " تفصيلي"

المقصود به أن تشمل عملية التدقيق كافة القيود والدفاتر والمستندات والأعمال التي تمت خلال السنة المالية ، ويتطلب هذا النوع من التدقيق جهدا ووقتا كبيرين بالإضافة إلى كونه يكلف نفقات باهظة ،فهو يتعارض مع عاملي الوقت والتكلفة والتي يحرص المدقق على مراعاتهما باستمرار ،وبالتالي فإن استخدامه يقتصر على المؤسسات ذات الحجم الصغير

ثانيا: تدقيق اختباري

ظهر هذا النوع من التدقيق مع ظهور الشركات الكبرى ويرتكز على أساس فحص عينة ينتقيها المدقق من مجموع الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج ،ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية ،ففي حالة توافر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المدقق توسيع حجم العينة.

من حيث توقيت عملية التدقيق: وفق هذا المعيار يمكن تقسيم التدقيق إلى نوعين:

1 محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، "**المراجعة بين التنظير و التطبيق**"، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990، ص46

أولا : تدقيق مستمر:

تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات خلال السنة المالية ككل وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا سواء كانت بطريقة منتظمة ،كأن تتم بصفة أسبوعية أو شهرية ...أو بطريقة غير منتظمة ،وهذا النوع من التدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة في حالة[1] من الحالات التالية:

كبر حجم المؤسسة وتعدد عملياتها؛

عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته ؛

توافر عدد كبير من مساعدي المدقق ،ما يمكنهم من التردد على المؤسسة بصفة مستمرة .

ولهذا النوع مزايا وعيوب يمكن تلخيصها فيما يلي2 :

مزايا التدقيق المستمر:

يمكن للمدقق أن يقوم بتدقيق أكثر تفصيلا نظرا لوجود الوقت الكافي على مدار السنة؛

كثرة تردد المدقق على المؤسسة له أثره في انتظام العمل وإنجازه بسرعة ودقة وتقليل فرص ارتكاب الغش والتلاعب؛

تمكن المدقق من الانتهاء من التدقيق النهائي بوقت قصير

تصحيح المؤسسة للأخطاء بصورة سريعة ،ويمكن من اكتشاف التلاعب قبل أن يستفحل؛

انتظام العمل بالنسبة لأعمال المدقق ،حيث يوزع وقته ووقت مساعديه على المؤسسات المختلفة التي يقوم بتدقيقها طوال السنة.

عيوب التدقيق المستمر:

هناك احتمال لتلاعب الموظفين في الأعمال التي سبق تدقيقها؛

عرقلة أعمال المؤسسة أثناء القيام بأعمال التدقيق

ترهق المدقق ومساعديه نظرا لامتدادها لوقت طويل واحتمال دخول المدقق في الروتين ؛

التردد الكثير للمدقق على المؤسسة قد ينتج عنه صلات مع الموظفين قد تضر بمصالح العمل أو ينجم عنها إحراج في حالة اكتشافه للخطأ.

1كمال الدين مصطفى الدهراوي ، محمد السيد سريا ،" **دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة**" ، دار الجامعية ، مصر ، 2011،ص194

2حسين أحمد دحدوح ، حسين يوسف القاضي ، "**مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري و الإجراءات العملية)** " ،الجزء الأول ، ط1،دار الثقافة للنشر ،الأردن ، 2009،ص51

ثانيا :تدقيق نهائي

يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية ،إذ يعين المدقق في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويات وكذا تحضير الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي .

ما يميز هذا النوع أنه يكون في المؤسسات الصغيرة[1] والتي يكون عدد عملياتها قليل وتكون للمدقق القدرة على التحكم في الوضعية ،والراجع إلى محدودية المدة الخاصة بالتدقيق.

المزايا التي يحققها التدقيق النهائي:

تخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم تدقيقها ،حيث أن جميع الحسابات تكون قد تمت تسويتها وإقفالها؛

عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة ،لأن المدقق ومعاونيه لن يترددوا كثيرا على المؤسسة ولن يحتاجوا إلى السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من عملية الإقفال ؛

تضعف من احتمالات السهو من جانب المدقق ومساعديه في تتبع العمليات وإجراء الاختبارات لمحدودية الوقت.

سلبيات التدقيق النهائي:

قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بالتدقيق،

القيام بعملية التدقيق بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية قد يؤدي إلى عدم الاهتمام من جانب العاملين بالمؤسسة بأداء الأعمال المطلوبة منهم لعلمهم أن الأخطاء لن تكتشف إلا في نهاية السنة المالية وبالتالي لديهم الفرصة لتسوية تلك الأخطاء خلال العام وقبل البدء في عملية التدقيق ؛

اكتشاف الأخطاء والتلاعب في نهاية السنة المالية قد يترتب عنه عدم إمكانية العلاج أو محاولة تفادي تراكم الأخطاء لأن توقيت اكتشاف الأخطاء والتلاعب سيكون بعد فترة طويلة من وقوعها ؛

قد يؤدي إلى ارتباك العمل وإرهاق العاملين في مكاتب التدقيق ،خاصة إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للمؤسسات التي يدقق حساباتها واحدة أو متقاربة.

1محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي ، (**المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية**) ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة ، 2006، ص 23

من حيث نطاق عملية التدقيق : يقسم التدقيق من حيث النطاق إلى ما يلي :

أولا :تدقيق كامل.

هو التدقيق الذي لا تضع فيه الإدارة أو الطرف المتعاقد مع المدقق قيودا حول مجال ونطاق عمله ،وهذا لا يعني قيام المدقق بفحص كل العمليات التي تمت خلال الدورة ولكن يشترط في تقرير المدقق عند نهاية عمله والذي يتضمن رأيه الفني والمحايد أن يمس كل القوائم المالية دون استثناء، وتكون للمدقق حرية اختيار المفردات التي يخضعها لاختباراته مع تحمله المسؤولية كاملة حول كل المفردات.

ثانيا : تدقيق جزئي.

هو العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين ،كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة أو فحص عمليات البيع النقدي أو الآجل خلال فترة محددة ، أو فحص حسابات المخازن ، أو التأكد من جرد المخزون . يهدف التدقيق الجزئي إلى الحصول على تقرير متضمنا الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص ،ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل . ويجب على المدقق في التدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ونطاقها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصير في الأداء 1 .

من حيث القائم على عملية التدقيق : يمكن تقسيم عملية التدقيق من حيث القائم بها إلى نوعين أساسيين

أولا التدقيق الداخلي:

هذا النوع من التدقيق تقوم به مصلحة متواجدة على مستوى المؤسسة ،لها الحرية التامة في الحكم وتتمتع بالاستقلالية في التصرف ،وتخول للتدقيق الداخلي مهام التقييم والتطابق والتحقق ،وعمل التدقيق الداخلي هو عمل دائم كونه ينفذ من طرف مصلحة دائمة بالمؤسسة .

عرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين على أنه " عبارة عن فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف المديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة. هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى."

1 خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ، (**الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره**) ، ص 23.22

الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي التأكد مما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية ، أن المعلومات صادقة ، العمليات شرعية ، التنظيمات فعالة ، الهياكل واضحة ومناسبة 1 .

ثانيا : تدقيق خارجي

التدقيق الخارجي هو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة ،بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية ،من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها ،وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول العام والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية "المساهمون ، المستثمرين، البنوك ، إدارة الضرائب ، وهيئات أخرى ". 2

كربط بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ،يمكن القول أنه بوجود التدقيق الداخلي على مستوى المؤسسة فإن ذلك يعطي نوعا من الثقة للمدقق الخارجي في صحة ومصداقية حساباتها ونتائج أعمالها ، كما يمكن له أن يعتمد على بعض إجراءات وأعمال التدقيق الداخلي. 3التحليل ،ولا تخلو بدورها من مجموعة من المعايير تحكم الكيفية التي تمارس بها هذه الوظيفة ،وتعتبر وسيلة للحكم على مستوى الأداء المهني للمدقق. بالإضافة إلى كونه مؤهل ومستقل ويتمتع بمجموعة من الحقوق ، فإن مدقق الحسابات ملزم بالتقيد ببعض الواجبات في حدود ما يفرضه القانون والعقد المبرم

المبحث الثاني: الإطار العام للتدقيق الداخلي

1 HAMINI Allel « **.l'audit comptable et financier »**.Berti édition .Alger.2002.p07

2محمد بوتين ، "**المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**"،الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005 ،ص15

3صديقي مسعود، براق محمد،"**انعكاس تكامل المراجعة الداخلية و الخارجية على الأداء الرقابي**" ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومات ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 08.09 مارس 2005.ص25

المطلب الأول:مفهوم التدقيق الداخلـي و أهميته

في عام 1996 تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة التدقيق صادر عن (IIA) تم صياغة الدليل لتعريف التدقيق الداخلي في عام 1999 من قبل معهد المدققين الداخليين : "على أنه نشاط نوعي و استشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة و تحسين انجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات و الخطط و الإجراءات الموضوعية و اقتراح التحسينات اللازمة إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى . " [1]

وفي عام 2011 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وتم تعريفه على انه :" نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي و نشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشأة و لتحسين عملياتها ،وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم و دقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر ،الرقابة والتوجيه (التحكم)" . [2]

يعرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي انه :" وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية للتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى" [3] .

كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC التدقيق الداخلي على انه : "فعالية تقييميه مقامة ضمن المنشأة بغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار و تقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي و نظام الضبط الداخلي وفعاليتهما "[4]

واجتهد الكثير في تعريف التدقيق الداخلي ، بحيث عرفه التميمي على أنه :"رقابة إدارية تقوم بتقييم مدى ملائمة وفعالية جميع أنواع الرقابة الأخرى في المنظمة ،حيث نشأ و تطور نتيجة لازدياد حاجة الإدارة العليا في المنظمة إليه كأداة رقابية و إدارية تستعين بها في انجاز وظائفها الرئيسية التي تتمثل في السعي إلى إشباع أكبر قدر ممكن من احتياجات ذوي العلاقات في المنظمة التي تقوم بإدارتها. فالتدقيق الداخلي يهدف إلى مساعدة الإدارة وفي جميع مستوياتها ،لأجل الإيفاء بالتزاماتها و كفاءتها ،وذلك من خلال التحليل ،و التقييم ،و الاستشارات و الدراسات و الاقتراحات [5].

كما عرف لطفي التدقيق الداخلي بأنه :" عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة إثبات ،تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات و أحداث اقتصادية ،بهدف توفير تأكيد على وجود تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج على المستخدمين المعنيين"[6] .

---

1 **Side IIA** : **www.theiia @org**.

2 Standards for the professional praelice Framework 1999 side IIA : theiia@org.

3المجمع العربي للمحاسبين أ ، "**مفاهيم التدقيق المتقدمة** "، عمان ، الأردن ،2001 ،ص 227

4الاتحاد الدولي للمحاسبين ، "**معايير التدقيق الدولية** "، ترجمة جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية ، ط1 ،2001 ،ص213

5 التميمي ،هادي،المدخل للتدقيق : "**من الناحية النظرية و العملية** "، مركز كحلوان للكتب ،عمان ،1998،ص89

6 لطفي أمين السيد أحمد،" **المراجعة في عالم متغير**" ، دار الكتاب الأول للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2002 ،ص18

أهمية التدقيق الداخلي:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة ،حيث ا شار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاثة سنوات من التدقيق الخارجي ،ومما لا شك فيه أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة المضافة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيمة التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري و كذا التأميني يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة المضافة للشركة ، بحيث وضعه المعهد كهدف نهائي و استراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي ،وأشار المعهد إلى إضافة القيمة يتم من خلال تحسين و زيادة فرص انجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات و العمليات و تخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة [1] .

الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي:يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها بتقديم الخدمات التالية :

تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة : تقوم الإدارة بالتخطيط و التنظيم و الإشراف بطريقة توفر ضمان ،بأن الأهداف المنشودة سوف يتم تحقيقها ولذلك فان جميع أنظمة و عمليات و أنشطة المؤسسة خاضعة لتقييم التدقيق الداخلي

قابلية المعلومات للاعتماد عليها : يجب أن تكون المعلومات المالية و التشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة ،و كاملة ،و مفيدة أيضا ،و أن تكون قدمت في الوقت المناسب ،حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة

حماية الأصول :يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق و التصرفات الغير قانونية في ممتلكات المنشأة ،ولذلك فان الرقابة التشغيلية الجيدة تمنع سوء استخدام الأصول وحمايتها من المخاطر المحتملة وذلك للتأمين عليها ضد المخاطر المذكورة.

الالتزام بالسياسات و الإجراءات الموضوعية :يتحقق التدقيق الداخلي عندما يقوم المنتسبين للمؤسسة ،بما هو مطلوب منهم القيام به ،كإتباع السياسات و الخطط و الإجراءات و الأنظمة وكذا التعليمات ،وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد الأسباب ، إذ قد تكون الإجراءات خاطئة ولا يمكن تطبيقها و ليس المسئول عن ذلك الموظف فقط ،كما يجب عليه تحديد التكلفة الناتجة والمخاطر الناجمة عن عدم الالتزام.

الوصول إلى الأهداف وكذا الغايات:توضع الأهداف و الغايات و إجراءات الرقابة من قبل الإدارة ،و يقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف وغايات المؤسسة ،بحيث تقع مسؤولية وضع الأهداف على عاتق الإدارة العليا أو مجلس الإدارة ،و على المدقق التأكد من أن البرامج آو العمليات قد نفدت كما خطط لها.

منع اكتشاف الغش و الاحتيال :تقع مسؤولية منع الغش و الاحتيال على إدارة المؤسسة ،و على المدقق الداخلي فحص وكذا تقييم كفاية و فعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة دون وقوع الغش ،وليس من مسؤوليته اكتشاف الغش ولكنه مجبر أن تكون لديه معرفة كافية بطرق احتمالات وقوعه ليكون قادرا على تحديد أماكن حدوثه ،و واجب عليه عند اكتشاف الضعف في نظم المراقبة الداخلية أن يقوم باختبارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش ،رغم ذلك لا يستطيع المدقق

1 المجمع العربي للمحاسبين أ ،"**مفاهيم التدقيق المتقدمة**"، سنة 2001،ص226.

الداخلي أن يضمن عدم حدوث الغش و الاحتيال إلا انه يجب أن يكون باستطاعته التحقيق في الغش آو المشاركة مع جهات أخرى.

المطلب الثاني : التعاقد الخارجي للقيام بوظيفة التدقيق الداخلي.

من ضمن التطورات الحديثة التي طرأت على مجال التدقيق الداخلي ،الدعوات المتزايدة لإسناد وظيفة التدقيق الداخلي إلى مدققين خارجيين حيث أشار "Spira and Page"[1] إلى أن التعاقد الخارجي للقيام بوظيفة التدقيق الداخلي أصبح أمرا مألوفا خصوصا بعد ثمانينات القرن الماضي بسبب ارتفاع تكلفة التدقيق الداخلي واحتياجاتها إلى مهارات متخصصة ،و يتراوح التعاقد الخارجي ما بين تعاقد كامل بمعنى التعاقد لانجاز جميع أعمال التدقيق الداخلي أو تعاقد جزئي ،وقد أوضح معهد المدققين الداخليين موقفه من التعاقد الخارجي في نشرة أصدرها عام 2005 بعنوان " IIA Position Paper on Resourcing Alternatives for the Internal Audit Function »، لأن يبقى الباب مفتوحا لمثل هذا النوع من التعاقد وذلك بشروط [2] :

الحصول على الجودة المناسبة في الخدمة ،و أن يؤديها أشخاص مؤهلين لذلك .

أن توفر الشركة الإشراف الكافي و الملائم على هذه الطواقم من داخل المستويات التابعة لها .

أن لا تقوم الشركة أو المؤسسة المتعاقد معها لأجل القيام بالتدقيق الخارجي ،القيام بوظيفة التدقيق الداخلي.

وقد أشارت شركة آرثر أندرسون العالمية للتدقيق في دليلها التسويقي إلى أن التعاقد الخارجي أصبح يشكل مفهوما استراتيجيا يضيف قيمة للمؤسسة من خلال تحويل وظيفة التدقيق الداخلي من قسم التدقيق الداخلي أي من قسم خاص بالشركة إلى شركة متخصصة بالتدقيق الأمر الذي من شأنه إضافة كادر متميز وأكثر خبرة ومعرفة و دراية وأكثر استقلالية بالإضافة إلى إعفاء الشركة من التكاليف الخاصة بقسم التدقيق الداخلي وأيضا من الأعباء الناتجة عن التعيين وكذا التوظيف وغيرها ، كما يضيف "صبيحي"[3] جملة من الأسباب وأهمها تمثل فيما يلي :

قصور استقلال المدقق الداخلي :إن جميع المحاولات التي تستنفد لتفعيل استقلال المدقق الداخلي من تدعيم مركزه في الهيكل التنظيمي و عزله عن الوظائف التنفيذية ،وحتى وجود خط الاتصال الرابط بينه وبين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق قد لا تنجح في عزل تأثيرات الإدارة عليه.

الخبرات العالية الواجب توفرها في المدقق الداخلي : إن مجموع هذه الخبرات في الوحدة الخاصة بالرقابة الداخلية قد تبدو صغيرة إذ ما قورنت بالخبرات المتوفرة لدى مكتب التدقيق الخارجي.

تخفيض التكاليف والمحافظة على جودة العمل المؤدى في نفس الوقت .

1 Spira Laura and Page ,Michal, « **Risk management-The reinvention of internal contrôle and the changing role of internal audit** », Accounting, Auditing & Accountability Journal.Vol (16) N °4 , 2003 , p635

2 Institute of Internal Auditors IIA , « **Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion on Internal control** » , available at : http://WWW.theiia.org/ , 2005 ,P5

3صبيحي ،،2000،ص226

السماح للإدارة بالتركيز على الاختصاصات الرئيسية : إن الاستعانة بفريق خارجي قد يعفي الإدارة من الإشراف المباشر و يتيح لها التفرغ لمتابعة القضايا الإستراتيجية.

تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي : إن الشركة تستطيع الوصول إلى صفقة مع شركة التدقيق الخارجي ،يتم بموجبها التدقيق الداخلي وكذا الخارجي و الحصول على ما يسمى "وفرات الحجم الكبير" ، وهنا يطمح الباحث إلى تسليط الضوء على ضرورة قيام شركة التدقيق بتخصيص فريق للتدقيق الداخلي ،يكون مستقل عن فريق التدقيق الخارجي مع عدم إسناد المهتمين لنفس الفريق ، الأمر الذي يهدد استقلال هذا الفريق في المهمتين .

ولكن ينادي الكثير من الباحثين والممارسين على الإبقاء عن هذه الوظيفة داخل المشروع ،مع إضافة ضمانات عالية لاستقلالية المدقق الداخلي ، وهذا ما ينادي به معهد المدققين الداخليين حيث ينادي المعهد بأن وظيفة التدقيق الداخلي من الأفضل أن يكون لها وحدة مستقلة داخل المؤسسة تعمل ضمن السياسات الموضوعة بواسطة الإدارة العليا ومجلس الإدارة ، لكن بشرط أن من يؤدي المهمات يكون مراجعون من داخل المنشأة ملتزمون بمعايير الممارسة المهنية و قواعد السلوك المهني الصادرة عن المعهد ، هذا وتعرض كبريات شركات التدقيق الدولية برامجها الخاصة بالتدقيق الداخلي مثل شركة" آرثر أندرسون "و "ارنست "و "يونغ "و غيرها.

المطلب الثالث:أهداف التدقيق الداخلي ونطاق تطبيقه

لقد استطاع معهد المدققين الداخليين تحقيق هدف التدقيق الداخلي بشكل عام على أنه تحسين وإضافة القيمة لتلك العمليات التي تختص المؤسسة القيام بها ،حيث أشار التعريف الصادر عن المعهد بأن قدرة و فعالية التدقيق الداخلي على خلق القيمة ،يتوقف على أمرين ،أولها هو ضرورة توافر الفهم المشترك لدى المدققين الداخليين ،والأطراف المستفيدة من خدماتهم لكيفية جعل التدقيق الداخلي نشاطا مضيفا للقيمة .والثاني هو النظر إلى وظيفة التدقيق الداخلي في ضوء سلسلة القيمة و الأطراف المستفيدة من تلك القيمة ،وحدد "الصحن وسرايا" أهداف التدقيق الداخلي بهدفين أساسين هما كالأتي:

التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية والمصرح بها في المستويات الإدارية المختلفة .

التحقق من مدى كفاءة وفعالية أداء الإدارات و الأقسام المختلفة .

وقد حدد باحثون آخرون أهداف التدقيق الداخلي من زاوية أخرى بهدفين أساسين هما[1] :

هدف الحماية

هدف البناء

هدف الحماية يقصد به الدور الذي يضطلع به المدقق الداخلي لتقييم وتدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الأمور التالية[2] :

1عبد الله،محمد الرملي،"**إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية فيظل تطور تكنولوجيا المعلومات** " ،مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،المجلد الثامن ،العدد الثاني ،1994ديسمبر ،ص251

2المجمع العربي المحاسبين أ ،"**مفاهيم التدقيق المتقدمة**" ، المجمع العربي للمحاسبين ،عمان ، الأردن، 2001، ص228

دقة و تطبيق الرقابة المحاسبية

أن أصول المؤسسة قد تم المحاسبة عنها ،و أنها محاطة بالحماية الكافية،

اختبار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ و وظيفة التنفيذ ووظيفة المحاسبة ،

تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات ،بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي سبقه "كان قبله" ،مما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال

ومما لا شك فيه أن دور التدقيق الداخلي في حماية المنشأة من عمليات التلاعب والاحتيال يعتبر دورا مهما و رئيسيا ، خصوصا بعد أن أشارت الدراسات إلى المدقق الخارجي المستقل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظرا لعدم تواجده بصورة دائمة في المشروع واعتماده على العينات الإحصائية ،بدلا من الفحص الكامل .

وبالتالي فقد أصبح المدقق الداخلي هو وحده من يستطيع أن يحمي المنشأة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول و أنه ليس هناك من هو أقدر منه على ذلك .

أما هدف البناء فيعتبر امتدادا لتدقيق الأحداث المالية بما يشمل التأكد ،أن جميع نشاطات المنشأة هي موضوع مراقبة و يلاحظ من الأهداف التي حددها المجمع العربي للمحاسبين تركيزه على الأمور المحاسبية و المالية ،ومما لا شك فيه أن هذا يعتبر انحيازا للمدخل التقليدي في التدقيق الداخلي وهذا ما أشار إليه عبد اللاه في كتابه1 ، حيث سلط الضوء على أن هدف البناء يتحقق من خلال اقتراح العلاج و التوصيات نتيجة لما قام به المدقق الداخلي من فحص و أنه غالبا ما يواجه صعوبات و عراقيل من خلال معارضة الإدارة الوسطى والتنفيذية في التنظيم و ذلك أثناء قيامه بمراجعة العمليات لقيامه بتقييم عمل الإدارة 2.

ويشير مصطلح نطاق التدقيق إلى إجراءات التدقيق التي تعتبر ضرورية في الظروف التي تؤدي إلى تحقيق هدف التدقيق3 و أشارت معايير التدقيق الدولية إلى أن المسئول عن تحديد نطاق التدقيق الداخلي هو حجم وهيكلة الشركة ومتطلبات إدارتها التي يناط بها هذا الأمر ويمكن لها الاستعانة بما قررته المراجع المهنية في هذا الأمر 4 .

حيث أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) إلى أن نطاق و أهداف التدقيق الداخلي تختلف من شركة إلى أخرى وذلك اعتمادا على حجم الشركة ومتطلبات إدارتها و أن فعاليات التدقيق الداخلي تشمل واحدا أو أكثر مما يلي :

تدقيق النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي ،التي تكون مسئولية وضعهما منوط بالإدارة أما دور المدقق الداخلي فهو مراقبة تطبيق النظام وتزويد الإدارة بالمقترحات اللازمة لتطويره.

1عبد الله ،محمد الرملي ،"**إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات** "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة،المجلد الثامن ، العدد الثاني ، ديسمبر1994،ص257

2الصحن ، عبد الفتاح و سرايا ،محمد السيد ، "الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي "، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر ، مطبعة التوني ، القاهرة ، 1995 ص 187

3جربوع ،يوسف محمود "**مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية** " ، إصدار جمعية المحاسبين و المراجعين الفلسطينيين ، غزة 2002،ص55

4الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ،« **معايير التدقيق الدولية** »، النسخة المعمول بها في فلسطين ، ترجمة جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، 2001، ص213

اختبار المعلومات المالية والتشغيلية

مراجعة الجدوى المالية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها .

مراجعة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية ،وكذلك السياسات والأوامر الإدارية والمتطلبات الداخلية [1].

ولا شك أن هذا التطور في نطاق و أهداف التدقيق الداخلي يتطلب تطورا موازيا في السلطات و الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي والتي تمكنه من أداء وظيفته دون عوائق و بتعاون مع جميع العاملين في الشركة ،حيث تطورت سلطات المدقق الداخلي استنادا إلى التغيرات التي حدثت في مفهوم التدقيق الداخلي بشكل عام .فحين اقتصر المفهوم على تدقيق العمليات المحاسبية و المالية كانت سلطته لا تتعدى ذلك وكان وضعه التنظيمي يقبع في الدائرة المالية ،وحين حدث التحول إلى تدقيق جميع عمليات الشركة من عمليات مالية وتشغيلية وحتى على مستوى الإدارة الإستراتيجية امتدت سلطات المدقق الداخلي لتشمل جميع وحدات و أقسام الشركة 2 ،وساعد المدقق الداخلي موقعه المتميز في الهيكل التنظيمي وخط التقرير الخاص به والذي أصبح من الممكن بل ومن المفضل أن يتخطى الإدارة التنفيذية العليا في الشركة ليشمل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة .

المطلب الرابـع: أنواع التدقيق الداخلي

أصبح المفهوم المعاصر للتدقيق الداخلي أكثر شمولاً واتساعاً نتيجة التطور الزمني وتوسع وتنوع الأنشطة الاقتصادية. فأصبح يضم إلى جانب التدقيق المالي جوانب الأنشطة المختلفة بالوحدة الاقتصادية كلها ،وفي مقدمتها تدقيق العمليات التشغيلية ،في ضوء البرامج والنظم والسياسات والإجراءات الموضوعية التي أصبحت بدورها جزءا أساسيا من مسؤوليات المدقق الداخلي ، للتحقق من قابليتها للتطبيق والتقييم الدوري لنتائج تنفيذها وقياس الاعترافات وتقديم الاقتراحات البناءة لتنمية جوانب القوة ومعالجة جوانب الضعف.

إن الانتقال من التدقيق المالي الصرف إلى تدقيق العمليات يتطلب كفاءات وظيفية لديها خبرات في مجالات أخرى غير المجالات المالية والمحاسبية . فالمدققين الداخليين لا يفحصون فقط دقة التقرير المالي ،بل هم أيضا يقومون بفحص العمليات لتحديد الكفاءة والفاعلية للوحدة الاقتصادية الخاضعة للفحص ،وفيما إذا كانت تلتزم بالقوانين الموضوعية والسياسات الخاصة بها. ويمكن توضيح هذين النوعين وكالاتي:

أ. التدقيق المالي : وهو النوع الشائع من التدقيق يقوم به المدققين التابعين للوحدة الاقتصادية وذلك من اجل حماية أموال الوحدة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق اكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للوحدة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

تعريف التدقيق المالي : يعرف التدقيق المالي بأنه التدقيق الذي يهتم بتتبع القيود المحاسبية للعمليات التبادلية التي تكون الوحدة الاقتصادية طرفاً فيها والتحقق منها حسابياً و مستندياً ،وما يتعلق بها من قوائم وتقارير[3].

---

1 الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ،« **معايير التدقيق الدولية** »، مرجع سبق ذكره ، ص213

2بدران، سناء محمد "**تحليل العائد و التكلفة للمراجعة الداخلية –دراسة تطبيقية**"المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ،جامعة المنصورة ، عام 1994 ، ص

3 العمري ، احمد احمد ،و عبد المغني،فضل عبد الفتاح "**مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**"المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ،المجلد الثاني،العدد الثالث، 2006،ص 346

أهداف التدقيق المالي : إن الهدف الرئيسي من التدقيق المالي هو إعطاء رأي بشكل موضوعي في إعداد التقارير المالية وفقاً لقواعد محاسبية محددة والتي تم تطبيقها بطريقة مماثلة . ويمكن توضيح الأهداف الخاصة بالتدقيق المالي في الآتي :

التحقق من السجلات والطرق المحاسبية المستعملة

التحقق من إتمام العملية المالية بطريقة صحيحة

التحقق من مسؤولية المدراء الماليين

التحقق من دقة التقارير المالية ومن أنها تمثل واقع الوحدة الاقتصادية بصورة عادلة ،طبقاً لقواعد محاسبية محددة طبقت بثبات خلال المدة المحاسبية الجارية بالمقارنة مع المدة المحاسبية الماضية.

التحقق من الوجود الفعلي للأصول

فحص وتدقيق الإيرادات والمصروفات المختلفة والتكرار من أن إجراءات التسجيل والترحيل تمت بصورة صحيحة ورحلت إلى الحسابات المعنية.

التحقق من الدقة الحسابية للمعاملات المالية جميعها والتأكد من أن المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها قد تم إتباعها.

منع أو اكتشاف التلاعب والتزوير بالدفاتر والسجلات.

ب.تدقيق العمليات : استخدم تدقيق العمليات في السابق لمعرفة التنوع في الأنشطة والتي تتضمن تقييم أداء الإدارة ،خطط الإدارة ،ونظم رقابة الجودة ،وأنشطة عمليات معينة فضلاً عن تقييم الأقسام ،إن هذا النوع من التدقيق يتعلق بالعمليات غير المالية للوحدة الاقتصادية ،أو بشكل عام فان تدقيق العمليات يتم من قبل المدققين الداخليين ،لكن في بعض الحالات يشارك المدققين الخارجيين في أداء هذا النوع من التدقيق .

تعريف تدقيق العمليات

يعرف تدقيق العمليات ''بأنه أداة الإدارة التي تخدم أنشطة الإدارة من خلال تقييم الأنشطة منه للوحدة الاقتصادية والتوصيات بالتحسينات الضرورية ''.

أهداف تدقيق العمليات :ان الهدف الرئيسي من تدقيق العمليات هو قياس الكفاءة و الفاعلية،ويهدف تدقيق العمليات إلى تحقيق الأتي :

تحديد ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تدير وتستعمل طرقها المتاحة من موظفين وممتلكات وأموال وغيرها بفعالية وكفاءة .

الوقوف على أسباب الاستعمالات التي تتسم بالكفاءة والفعالية .

التعرف على ما إذا كانت الجهة قد التزمت بالأنظمة والتعليمات التي تهتم بالكفاءة و الفعالية.

توفير معلومات دقيقة عن العمليات وفي الوقت المناسب.

مدى الاتفاق مع السياسات والخطط والإجراءات والقواعد والقوانين .

حماية الأصول من سوء الاستعمال.

استعمال الموارد بشكل اقتصادي وبأكبر قدر من المنافع أي الاستعمال الأقل للموارد وهو ما يعرف بالكفاءة .

وينبغي تحقيق هذه الأهداف المقررة بأكبر قدر من الفاعلية ،كما يهدف هذا النوع من التدقيق إلى وضع الافتراضات التي تمكن الجهات المعنية من تحسين طرق استغلالها لمواردها الاقتصادية المتاحة.

المبحث الثالث : الضوابط الأساسية للتدقيق الداخلي

تعتمد معظم الإدارات الحالية على وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز نظام الرقابة لديها ،حيث أن وظيفة التدقيق الداخلي بمفهومها الحديث أصبحت تمارس أنشطتها في مختلف أجزاء التنظيم دون استثناء وتراجع كافة العمليات الإدارية والمالية وكذا التشغيلية ،وحتى تستطيع وظيفة التدقيق الداخلي أداء دورها بصورة سليمة وبفاعلية كبيرة يجب أن تحظى بمجموعة من الخصائص التي تضمن الأداء السليم لمهامها ،و تمس هذه الخصائص بالأساس قسم التدقيق الداخلي في حد ذاته فيستجوب عليه أن يؤدي مهامه تحت ضل تنظيم محكم ،كما تتعلق هذه الخصائص أيضا بالكيفية التي يتموضع فيها قسم التدقيق الداخلي داخل تنظيم المؤسسة ككل بحيث يجب أن يتصف بما يؤهل قسم التدقيق الداخلي لأداء مهامه بكل نزاهة و موضوعية و جدية.

المطلب الأول: خلية التدقيق الداخلـــي

إن وضع منهجية يتبعها القائم بعملية التدقيق تساعده في اتخاذ القرارات الصائبة و الوجيهة ،و قد أدى كبر حجم الشركات و تعقد الأنشطة و نمو خلية التدقيق داخلها إلى ضرورة وجود أداة إدارية لمتابعة نظام الرقابة الداخلية على إدارة التنظيم نفسه.

أولا :مسؤولية المدقق الداخلي:

لأن التدقيق الداخلي يوجد من أجل خدمة الشركة ،لذلك فإن إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعيين المدقق الداخلي[1] الذي يعتبر جزءا من آلية التغذية العكسية لخلية التدقيق حيث تبدأ مهمته بعد إرسال الإدارة العامة للمؤسسة الأمر بذلك و الذي يشمل المدة ومجال التدخل و المنهجية المتبعة ،حيث يقوم غالبا بفحص جميع مستويات وسائل الرقابة،كما أنه يقوم بتحديد ما إذا كانت طرق التقييم مناسبة أم لا و إضافة إلى ذلك فانه يهتم بتحديد ما يجب تدقيقه ومتى يتم التدقيق و لأي هدف.

لغرض الوصول الى نظام تدقيق داخلي يتسم بالكفاءة والفاعلية لابد من تحديد صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي ،والتي ينبغي ان تحتوي كحد ادنى على الاتي:

تحديد صلاحيات تخويل المدقق الداخلي للقيام بعمليات المراقبة او التدقيق المالي على العمليات المختلفة وتحديد مدى توافقها مع القوانين. والأنظمة وتعليمات الادارة.

منح الحق للمدقق الداخلي بالحصول على جميع المعلومات التي يراها ضرورية لأداء عملية تدقيق السجلات والمستندات الخاصة بها.

تحديد نطاق عمل المدقق الداخلي.

تحديد القيود والمحددات المؤثرة على اداء المدقق الداخلي.

تحديد معايير التدقيق الداخلي والالتزام بها من قبل المدقق الداخلي.

فضلا عن ان هناك التزامات او مسؤوليات على المدقق الداخلي تجاه الادارة تتمثل في تزويد الادارة العليا بالمعلومات حول

1ثناء علي القباني،" **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**"، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 ، ص91

كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ،ومعلومات حول كيفية اداء الاعمال في المنشاة ومدى الجودة المتوفرة فيها ،والعمل على تقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لتطوير الاداء .

ثانيا : تنظيم خلية التدقيق الداخلي

يتكون قسم التدقيق الداخلي من عدد قليل من المدققين ذوي المهارات العالية ،و تقع على المشرف المسؤولية العامة لقسم التدقيق الداخلي ،كونه يقوم بالتخطيط و وضع سياسات و إجراءات التدقيق و كذا التنسيق مع المدققين الخارجيين.

يلعب حجم الشركة دورا كبيرا في إنشاء مصلحة للتدقيق الداخلي التي لا يمكن إنشاؤها في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كونها تتميز بسهولة تسيير عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بتعقد تسييرها ،و عليه يرتبط تنظيم مصلحة التدقيق الداخلي في الشركة إلى اختيار ان تكون هناك مركزية للتدقيق أو لا .

المطلب الثاني : إدارة قسم التدقيق الداخلي

ذكر المعيار رقم 2000- إدارة نشاط التدقيق الداخلي "Managing the Internal Audit Activity" على مدير المراجعة التنفيذي إدارة نشاط التدقيق الداخلي ،بفاعلية للتأكد من أنه يضيف قيمة للمؤسسة.

موقع التدقيق الداخلي في التنظيم الإداري :

إن أداء المدقق الداخلي لمهامه لا يكتمل إلا في ظل تمتعه بالاستقلالية والموضوعية ،اللذان يعتبران أحد المعايير الهامة للتدقيق الداخلي ،حيث تنص المعايير الدولية للممارسة المهنية في هذا الشأن على ما يلي1:

1110.الاستقلال التنظيمي : أن يتصل بمستوى إداري داخل المؤسسة يسمح لنشاط المراجعة الداخلية بالاضطلاع بمسؤولياته

1110.1A يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يكون حراً ،لا يتدخل في تحديد نطاق عمله ،أداء العمل وإيصال النتائج . "Direct Interaction with the Board".

1111-2. التفاعل المباشر مع مجلس الإدارة : يجب على مدير قسم التدقيق الداخلي أن يتصل ويتفاعل مباشرة مع مجلس الإدارة.

1120-3.الموضوعية الفردية :على المدققين الداخليين تبني موقف نزيه ،غير متحيز ويتجنبوا تضارب المصالح .

1130-4:ضعف الاستقلالية الموضوعية: إذا ظهر ضعف في الاستقلالية أو الموضوعية يجب الإفصاح عن ذلك تفصيليا للأطراف المناسبة ،تعتمد طبيعة الإفصاح على حجم الضعف.

1 **Ibid**, P-P:02-03.

1130.1A : على المدققين الداخليين الامتناع عن تقييم العمليات التي كانت تخضع لمسؤولياتهم ،وتعتبر الموضوعية ضعيفة إذا قام المدقق الداخلي بأعمال تأكيدية لنشاطات كانت تخضع له في السنة السابقة.

1130 .2A: يجب مراجعة المهمات التأكيدية لأنشطة كانت ضمن مسؤوليات مدير التدقيق سابقا من قبل جهة خارج إدارة قسم التدقيق الداخلي.

1130.C1 : يجوز للمدققين الداخليين تقديم خدمات استشارية متعلقة بأنشطة كانت ضمن مسؤولياتهم سابقا.

1130 .C2 : إذا كان هناك ضعف محتمل في استقلالية وموضوعية المدققين الداخليين متعلقة بالخدمات الاستشارية ،يجب الإفصاح عنها للجهة صاحبة العلاقة قبل الموافقة على المهمة.

فربط التدقيق الداخلي بمجلس الإدارة(لجنة المراجعة) هو إجراء له ايجابيات كثيرة من وجهات مختلفة سواء من حيث الحماية والاستقلالية وكذا القوة اللازمة لهذا النشاط ،كما يجعل من فرص نجاح وتطبيق اقتراحات التدقيق الداخلي أمرا مشجعا ،علاوة على أنه يزود مجلس الإدارة بعين إضافية تمكنهم من لمس حقيقة أوضاع العمل في المؤسسة بدون تدخل من مدراء الإدارات التنفيذية1، ويمكن تبيين مكانة قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم " 01 ": موضع التدقيق الداخلي داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة

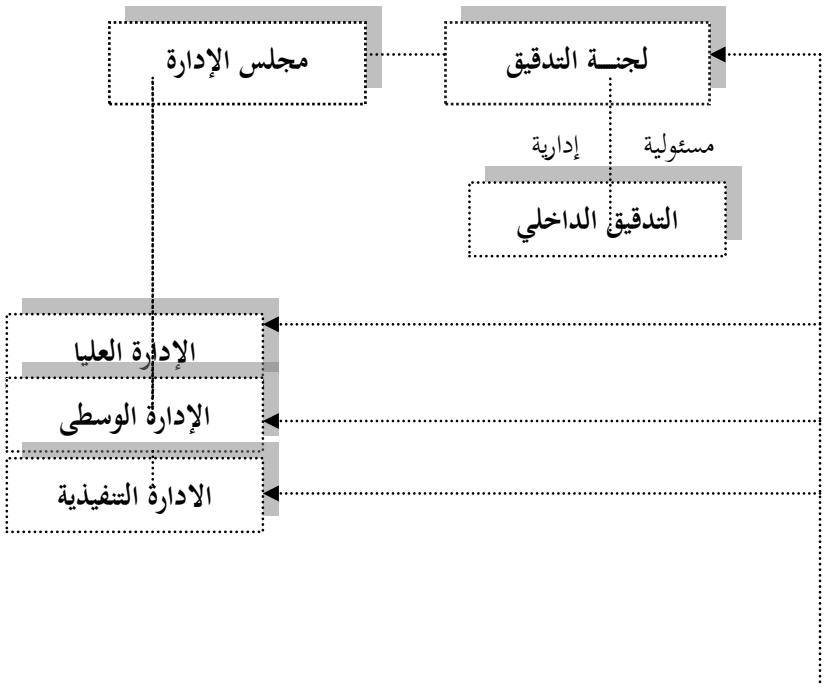

المصدر :

فتحي رزق السوافيري و اخرون،"الرقابة والمراجعة الداخلية"،الاسكندرية:دار الجامعية الجديدة ،2002،ص83

1 . خلف عبد الله الوردات، **مرجع سابق**، ص 66

تتناول وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة المجال التقييمي والوقائي لأصولها ثم النواحي الإدارية بتقديم الاقتراحات التحسينية لأنظمتها ،حيث يقيم المدقق الداخلي عمل الغير ولكن لا يوجه الغير في عملهم فهو لا يتمتع برئاسة مباشرة لمجموع الموظفين الذين يدقق عملهم.

إن أداء المدقق الداخلي لمهامه لا يمكن أن نتصور اكتماله إلا في ظل تمتعه باستقلالية تامة وهذا من ناحيتين أساسيتين هما 1: مكانه في التنظيم الوظيفي وارتباط عمله بالمستويات العليا ،حيث أن تعقيد الإدارة له يحقق الاستقلال في عمله وتحقيق ما يوكل إليه من عمل .

إن المدقق الداخلي يقوم بوظيفته من حيث الفحص والتقييم ومراقبة التنفيذ لجميع أنشطة المؤسسة ولهذا لا يجب أن يعهد إليه بأي مهام تسجيلية أو تنفيذية.

مما سبق يتبين لنا حتمية مراعاة استقلالية دائرة التدقيق الداخلي بشكل تام وأن تكون مربوطة بشكل مباشر مع الإدارة العليا ، كما يفضل أن تكون خلية التدقيق الداخلي مربوطة بمجلس الإدارة بدلا من المدير العام لأجل ضمان تنفيذ التوصيات.

يمكن توضيح موقع خلية التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.وهو ما وضح في الشكل "1" : موضع التدقيق الداخلي داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة

كما يظهر هذا الشكل ارتباط خلية التدقيق الداخلي مباشرة بمجلس الإدارة ،أما إذا أخذنا بعين الاعتبار مركزية التدقيق الداخلي فإننا سوف نقف على ثلاثة مواقع لهذه الخلية داخل تنظيم المؤسسة.

فإذا أخذنا نموذج التدقيق الداخلي المركزي فسوف يكون موقع خلية التدقيق الداخلي كالتالي:

الشكل رقم "02": التدقيق الداخلي المركزي

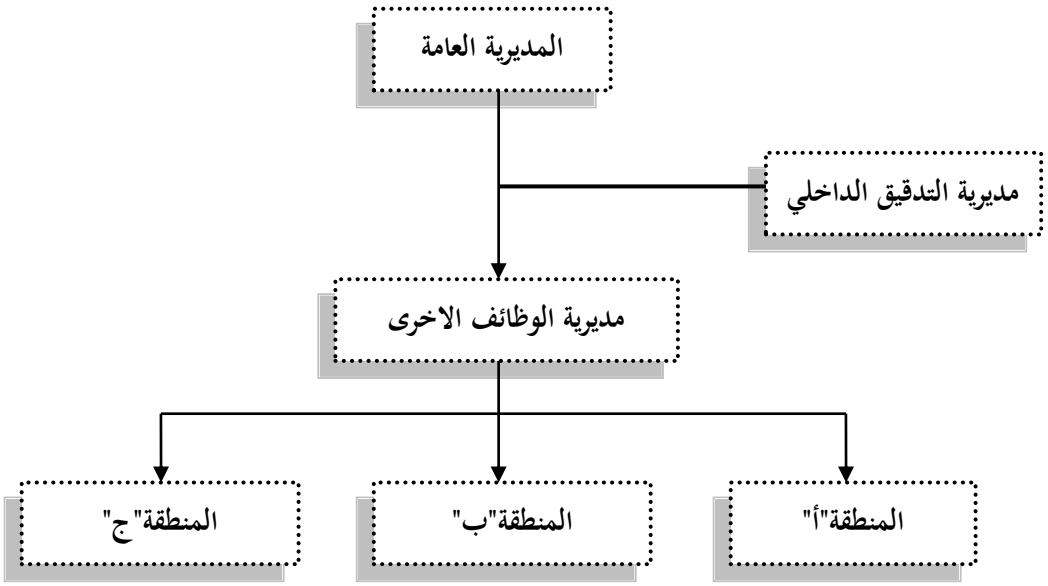

1محمد السيد سرايا، عبد الفتاح الصحن،"**الرقابة و المراجعة الداخلية**"،الدار الجامعية، الاسكندرية،1998، ص194

يعتبر هذا النوع أكثر الأنواع استقلالية نظرا للانفصال التام لخلية التدقيق الداخلي عن بقية الوظائف الأخرى.

إذا أخذنا نموذج التدقيق الداخلي اللامركزي فإن تموضع قسم التدقيق الداخلي سوف يكون كالتالي:

الشكل" 3" : التدقيق الداخلي المختلط

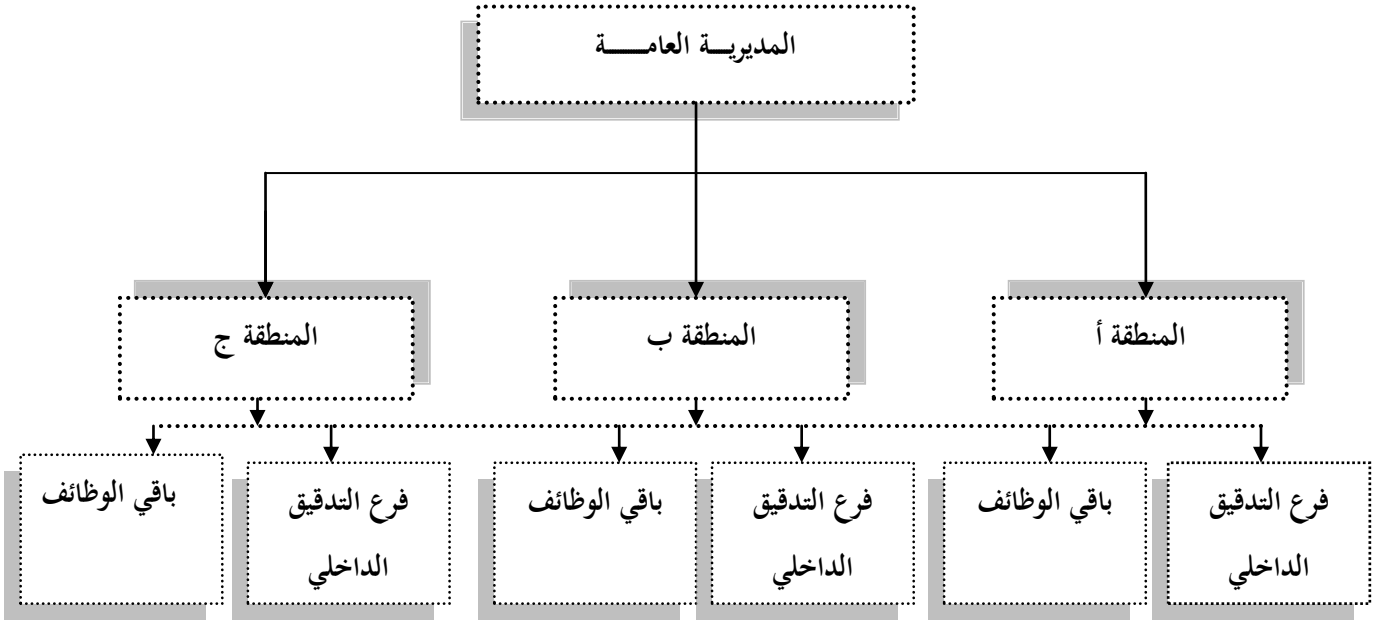

في هذا النوع من التموضع نجد استقلالية أكبر من الموجودة في النوع الثاني لأن فروع التدقيق الداخلي المتواجد في كل منطقة تعمل تحت وصاية مديرية التدقيق الداخلي التابعة للمديرية العامة.

المطلب الثالث:تطبيقات التدقيق الداخلي

يطبق التدقيق الداخلي في العديد من المجالات التي لها تأثير على العملية التسييرية في المؤسسة ، وتتمثل تطبيقاتها في الاتـــــــي :

تدقيق العمليات : يشمل تدقيق العمليات على فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وجودة أداء المسؤوليات المرتبطة بوظائف تشغيل المؤسسة 1، ويقوم المدقق الداخلي من خلال تدقيق العمليات بتكوين رأي حول الحكم على درجة الفاعلية داخل المؤسسة من خلال تدقيق مدى تحقق الأهداف المسطرة والمرغوب فيها ، مع إمكانية من الاستعانة بنتائج المراجعات السابقة وبرامج التدريب وتقارير الأداء.

تدقيق الأداء : قبل التطرق إلى تدقيق الأداء،نتناول أولا ونوضح مفهومي الكفاءة والفاعلية لأنّهما الركيزتين الأساسيتين لتدقيق الأداء ،بحيث يشير مفهوم الفاعلية إلى مستوى تحقيق الأهداف المسطرة ،أما مفهوم الكفاءة فيرتبط بالموارد المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف أي استخدام موارد بدرجة أقل يعني تحقيق كفاءة أعلى و أكبر.

اما بالنسبة الى تدقيق الأداء فيوجب القيام به ويتطلب وضع معايير تشغيلية تعمل كأهداف مقبولة تقارن بها نتائج الأداء الفعلي وإذا كانت الكفاءة والفاعلية مقاييس الأداء فإنها لا تعتبر بمثابة بديل لتقييم أداء الإدارة ذاتها ،إ ن ما تقدمه تقنيات التدقيق الداخلي يعتبر مصدرا للمعلومات لمساعدة الإدارة في عملية تقييم الأداء.

تدقيق الالتزام بالسياسات :يهدف تدقيق الالتزام بالسياسات على تحديد ما إذا كان التنظيم يرعى عملية الالتزام بالسياسات والإجراءات والمعايير والقوانين والتعليمات الحكومية بالإضافة إلى تحديد درجة هذا

الالتزام ولإنجاز تدقيق الالتزام بالسياسات ينبغي على المدقق الداخلي أن يعرف وبدقة ما هي السياسات والإجراءات والمعايير المطلوبة .ويحدد تقرير التدقيق الداخلي عادة درجة الالتزام الفعلية ويشير إلى عدد العناصر المحققة لهذه المتطلبات وكذلك عدد العناصر التي تمثل استثناءات ،كما قد يشير تقرير التدقيق الداخلي إلى أسباب عدم الالتزام بالسياسات ،وقد يمتد فحص المدقق الداخلي إلى الالتزام بالتعليمات القانونية وإبلا غ الإدارة عن أية مشاكل ناتجة عن عدم التطابق . إن اكتشاف التجاوزات والتصحيح المبكر لها يساعد في تجنّب الانتهاكات القانونية وما يترتّب عنها من عقوبات وكذا الغرامات.

تدقيق اوجه الرقابة المالية : يمتد فحص التدقيق الداخلي بصدد أوجه الرقابة المالية إلى مجالين هما الرقابة على تدفق الاموال والمحاسبة عن هذه الأموال ،وتصميم الرقابة المالية لأجل تحقيق ثلاثة أهداف رقابية داخلية2 وهي:

حماية الأصول المالية للمؤسسة.

توفير الثقة والتكامل في المعلومات المالية.

الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموما..

يهتم المدقق بتقييم هذه الأنظمة الرقابية المالية من خلال تدقيقه للوظائف الفرعية المتكاملة التي تشمل وظيفة الإدارة المالية للمؤسسة ،ولقد جاء هذا النوع من التدقيق بهدف الرقابة ،كذلك يتأكد المدقق من خلو القوائم المالية من الأخطاء سواء كانت

1عبد الفتاح الصحن، أحمد نور، ص240

2. عبد الفتاح الصحن ، أحمد نور ، ص252

هامة أو غير هامة نسبيا من جهة ،كذلك فإن التقليل من الاخطاء فيها يعطي صورة أفضل لعملية الفحص التي يجريها المدقق الخارجي ،وبالتالي تطبيق نطاق الفحص لنظام الرقابة الداخلية مما يخفض من قيمة أتعاب المدقق الخارجي من جهة أخرى.

بما أن جميع الأحداث الاقتصادية في المؤسسة لها آثار مالية سواء كانت الظاهرة منها أو تلك الخفية ،فإنّه يجب على التدقيق الداخلي التأكد من صحة ودقة المعلومة المالية الظاهرة على وثائق المؤسسة والتي ستكون من النقاط المرجعية التي تعتمد عليها الإدارة بمستوياتها المختلفة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة.

المطلب الرابع:مراحل تسلسل عمل وحدة التدقيق الداخلي

تقوم وحدة التدقيق الداخلي بتنفيذ عملية التدقيق وفقا للخطط المتفق عليها مع الإدارة التنفيذية ،تعد وحدة التدقيق الداخلي تقارير بصفة مبدئية وتقوم الإدارة التنفيذية بمراجعة التقارير التي قامت بإعدادها وحدة التدقيق الداخلي.كما تقوم بتقييم مدى التزام المدققين بمعايير التدقيق و معايير جودة الأداء .

الشكل رقم "4":كيف تنشئ ادارة التدقيق الداخلي !

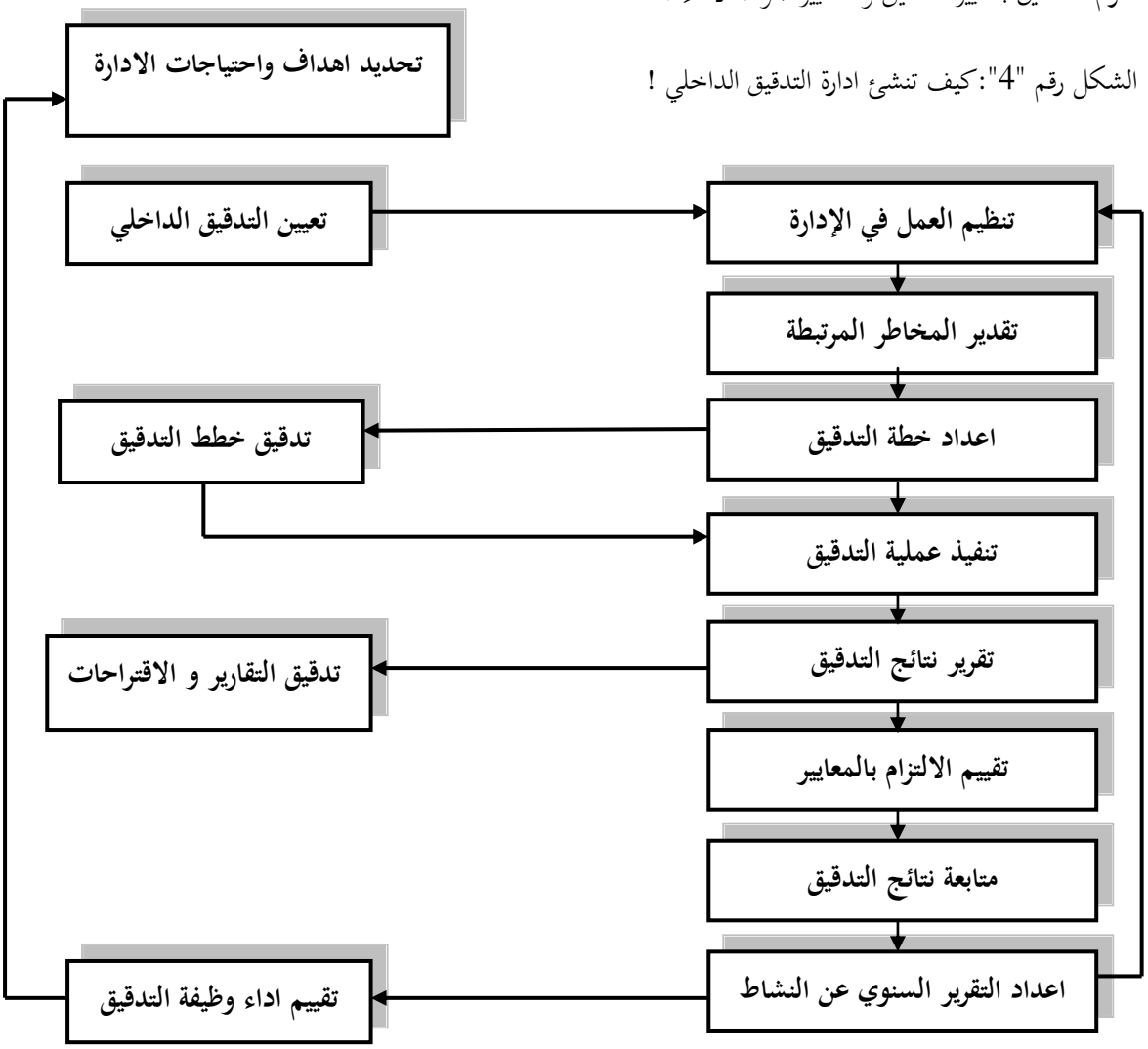

المبحث الرابع:علاقة التدقيق الداخلي ببعض الوظائف و المهن الاخرى

ان التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييم مستقلة عن بقية الهياكل الأخرى ،لكنها تدخل في علاقات تكامل مع مهن خارجية وكذا مع وظائف داخلية ،ان هذه العلاقات تساعد على معرفة حدود هذه الوظيفة.

المطلب الأول: علاقة التدقيق الداخلي بوظيفة التفتيش

مما لا نقاش فيه أن هناك التباس كبير في هذا المجال ،إذ يصعب على الكثيرين التفريق بين كل من وظيفة التدقيق الداخلي و وظيفة التفتيش ،وذلك للأسباب الاتيـــة:

المفتش مثله مثل المدقق الداخلي ،بحيث انه شخص يعمل من داخل التنظيم ،فهو موظفا به ؛

أما من حيث المصطلح :فيوجد تقارب بين الكلمتين ،لكن ليس إلى الحد الذي يكون فيه التفتيش مرادفًا للتدقيق ،فالمصطلحين مختلفين من حيث المعنى :

التفتيش Inspection: بحث وتقص وتحر لمحاكمة الأشخاص

التدقيق Audit: التدقيق فيما هو معروض بغرض تحسين أداء الأشخاص

من حيث الممارسة : فالمفتشون أصلا يمارسون وظيفة التفتيش ،لكن قد تجدهم في بعض المنشآت يقومون بأعمال التدقيق الداخلي ،كما قد تجدهم يمارسون التفتيش والتدقيق في آن واحد ،وهذا في حد ذاته خلط بين الوظيفتين.

وحتى نوضح ونزيل هذا الالتباس وحتى نستطيع التفريق بين الوظيفتين ،يجدر بنا معرفة ما المقصود بوظيفة التفتيش ؟

التفتيش هو عملية موجودة في جميع التنظيمات ،حتى وإن لم يكن هناك قسم خاص بها ،فهي تمارس من قبل الإدارة الوصية وفقا للسلم الوظيفي. ويتدخل المفتش تلقائيا لمراقبة حسن تطبيق القوانين واللوائح من قبل المنفذين ،حيث يعمل على فتح تحقيقات قانونية وتحريات واسعة حول الأشخاص المعنيين لتحديد مسؤولياتهم على كل التجاوزات التي حدثت ،ومن ثمّ معاقبتهم أو إبداء رأيه حول نوع العقوبة المطبقة .

تستدعي وظيفة التفتيش وبحكم طبيعتها توفر صفات خاصة في الاشخاص القائمين على قيامها كالسلطة و الكفاءة الكافيتين لفرض اراءهم والتأثير على من حولهم،وهذا ما يمكنهم من احتلال مركز تنظيمي عالي في السلم الوظيفي.

لكن ان كان كل من وظيفة "التفتيش"و"التدقيق الداخلي" .

يتفقان في الدور الوظيفي إلا انهما يختلفان عن بعضهما في مجموعة من النقاط ،والتي يمكن طرحها في الاتـــي:

الجدول رقم " 02 ": اوجه الاختلاف مابين وظيفة التدقيق الداخلي و التفتيش.

معيار المقارنة	التدقيق الداخلي	التفتيـــــــــــــش
طبيعة التدخل	تطبيق رقابة وقائية وذلك بالتأكد من توفر كل الوسائل والإجراءات للمحافظة على موجودات المؤسسة.	ممارسة رقابة قمعية وذلك بمنع كل التجاوزات التي قد تحدث كالغش أو الاختلاسات.
كيفية التدخل	تتدخل بناءا على تفويض رسمي من الإدارة العامة.	تتدخل تلقائيا وبأمر من رئيسها للتحقيق في مسألة معينة.
مجال التدخل	فحوصات دقيقة ومنتظمة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ،وذلك بهدف التحكم في الأنشطة والبحث عن سبل تحسين الأداء في المؤسسة.	تحريات قانونية قائمة على تقييم الأشخاص والحكم على أدائهم،ومعاقبتهم بقدر التجاوز الحاصل.
الغرض	التأكد من مى التزام العاملين بالمؤسسة بالقوانين و كذا اللوائح.....والقيام بتفسيرها	متابعة تطبيق القوانين واللوائح والتوجيهات من قبل العاملين بالمؤسسة.

المصدر:Jacques Renard,3eme édition,op_cit,page :84.85

رغم وجود اختلاف واضح ،إلا ان هناك تكامل حقيقي بين الوظيفتين ،ويمكن تفسير هذا بإمكانية اعتماد احدهما على نتائج الاخر،بحيث يمكن للمفتش أداء عمله انطلاقا من نتائج توصل اليها المدقق الداخلي عند فحصه لأنظمة الرقابة الداخلية من جهة ،كما يستطيع المدقق الداخلي الاعتماد على ما توصل اليه المفتش من تجاوزات لتحديد نقاط ضعف اية نظام في المؤسسة والبحث عن اسبابها و نتائجها ليتمكن من اقتراح الحلول المناسبة من جهة اخرى.

وحتى نوضح الاختلاف بين هاتين الوظيفتين نسلط الضوء على هذا المثال حتى يتسنى لنا الفهم بالشكل رقم "5" :

الشكل رقم" 5":الاختلاف مابين الوظيفتين التدقيق الداخلي و التفتيش

تعد النقدية "الصندوق" من اهم عناصر الأصول المعرضة لخطر الاختلاس،وبافتراض وجود خلل فيما فكيف يكتشف كل من المفتش وكذا المدقق الداخلي ذلك ؟؟؟

المفتش مكلف بمراقبة حسن تطبيق القوانين واللوائح،حيث يقوم بتحليل دقيق للعمليات التي نفذها أمين الصندوق ، ومن تم يكتشف الخطأ.

قد يكون اكتشاف المدقق الداخلي للخطأ مجرد وليد الصدفة ،لأن دوره يقتصر على ملاحظة كيفية عمل الأنظمة وليس مراقبة عمل الأشخاص.

بعد اكتشافه الخطأ،ما هو دور كل منهما في هذه الحالة؟

بالنسبة للمفتش

- يعمل أولا على معاقبة أمين الصندوق أو إبداء رأيه حول نوع العقوبة المطبقة،فهو بذلك يهتم بشخص الموظف.
- يقوم المفتش بعمليات التحقيق والتحري عن تلك الاموال "النقدية" المفقودة.
- اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة الأمور إلى طبيعتها،حتى أنه يسهر على وجود تطابق بين التسجيلات المحاسبية وبين قيمة النقدية الموجودة بالصندوق.

بالنسبة للمدقق الداخلي

ان رد فعل المدقق الداخلي مختلف تماما ،فهو لن يهتم بشخص امين الصندوق فقط،قد يطلع الادارة الوصية أو المفتش على التجاوزات الحاصلة في الصندوق هذا إذا كان الامر مستعجلا،وان كان غير ذلك فإنهم سيجدونه في تقرير التدقيق الداخلي.وعليه فان عمل المدقق الداخلي يتم في اتجاهين:

- من خلال كل ما هو معروض امامه من حقائق،سوف يبحث عن كيفية سير العمل بالصندوق حتى يتعرف على كل من نقاط العف الموجودة به،او بعبارة اخرى يقوم المدقق بالبحث عن سبب ذلك التجاوز حتى يستطيع تحديد اي عنصر من عناصر الرقابة الداخلية المفقود أو غير الكافي،والذي منع التحكم في انشطة امين الصندوق.
- بعد اكتشاف اسباب نقاط الضعف الموجودة يعمل المدقق الداخلي على اقتراح ما يجب تغييره او اضافة او الغاؤه حتى لا يتكرر مثل هذا التجاوز في المستقبل ويكون هناك تحكم افضل عمليات الصندوق.

المصدر:من اعداد الباحثة

المطلب الثاني: علاقة التدقيق الداخلي بمراقبة التسيير.

يقوم التدقيق الداخلي بمشاركة مراقبة التسيير في التدخل،حيث أنه تكون أكثر فعالية ومصداقية عندما تتلقى معلومات تم اعدادها وإرسالها في ظل نظام رقابة داخلية موثوق فيه ومصحح بواسطة التدقيق الداخلي ،ومن جهة أخرى فان هذه الأخيرة تجد عند مراقبة التسيير معطيات ومعلومات قيمة وهامة وقد تكون بمثابة مؤشرات تساعد التدقيق الداخلي على اكتشاف نقاط الضعف التي يجب أخذها بعين الاعتبار في مهمة التدقيق.

وتشترك وظيفة التدقيق الداخلي مع مراقبة التسيير في كونهما وظيفتان تتميزان بالاستقلالية ،فكل واحدة منهما تابعة لأعلى مستوى إداري بالمؤسسة ،كما يجب الذكر أن لا واحدة منهما تملك السلطة في المؤسسة،وكلاهما تسعيان الى لفت انتباه المسئولين وتقديم مجموعة من النصائح و الارشادات وكذا التوصيات...

وبالرغم من هذا التناسق و الترابط بين الوظيفتين،إلا أنه هناك اختلاف يجدر بنا التطرق اليه بالتفصيل أكثر في الوظيفتين،وهو ان مراقب التسيير يقوم بإعداد وتصميم نظام المعلومات ،في حين يقوم المدقق الداخلي بمراقبة هذه المعلومات ويتحقق من دقتها.1

علما ان مراقب التسيير يفحص مشروعية الميزانية التقديرية بما في ذلك ميزانية إدارة التدقيق الداخلي،شأنها شأن مختلف الإدارات الأخرى وإجراءات المقارنات مع ما تم إنجازه فعلا،بينما يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من صحة المعلومات المعدة من طرف مراقب التسيير،مثل لوحة القيادة...الخ

و يمكـــن أن نلخص اختلاف وظيفة التدقيق الداخلي عن مراقبة التسيير في الجدول التالي "03":

التدقيق الداخلـــي	مراقبة التسييـــــــر
كيف يعمل؟	الى اين نريد ان نصل ؟ وما هي الطرق؟
تمدنا بالمشاكل التي تواجهنا في الميدان بأسبابها ونتائجها.	تمدنا بمؤشرات عامة في معالم معينة.
مراقبة تنفيذ التوجيهات وسلامة المعلومات واحترام الطرق،النظام،وشروط الحصول على النتائج.	تخطيط ومتابعة العمليات ،نتائجها المحققة والاهتمام بتصميم نظام معلومات وتنفيذه.
تدقيق وظيفة مراقبة التسيير	تحليل موازنة خلية التدقيق الداخلي.
اكتشاف الوسائل التنظيمية من اجل الوصول الى الاهداف.	تحضير الاهداف مستندة على الفرضيات الموضوعة."لكنها لا تقرر".

المصدر: IFACI : "La Direction d'un Service d'Audit Interne ", E d s d'organisation ,paris,1997,page :48.49

1 Jacques Renard,3eme édition ,op-cit,page :80-83

لكن لا يجب التجاهل ان هناك نقاط تكاملية بين الوظيفتين:

الشكل رقم"06":النقاط التكاملية بين التدقيق الداخلي و مراقبة التسيير

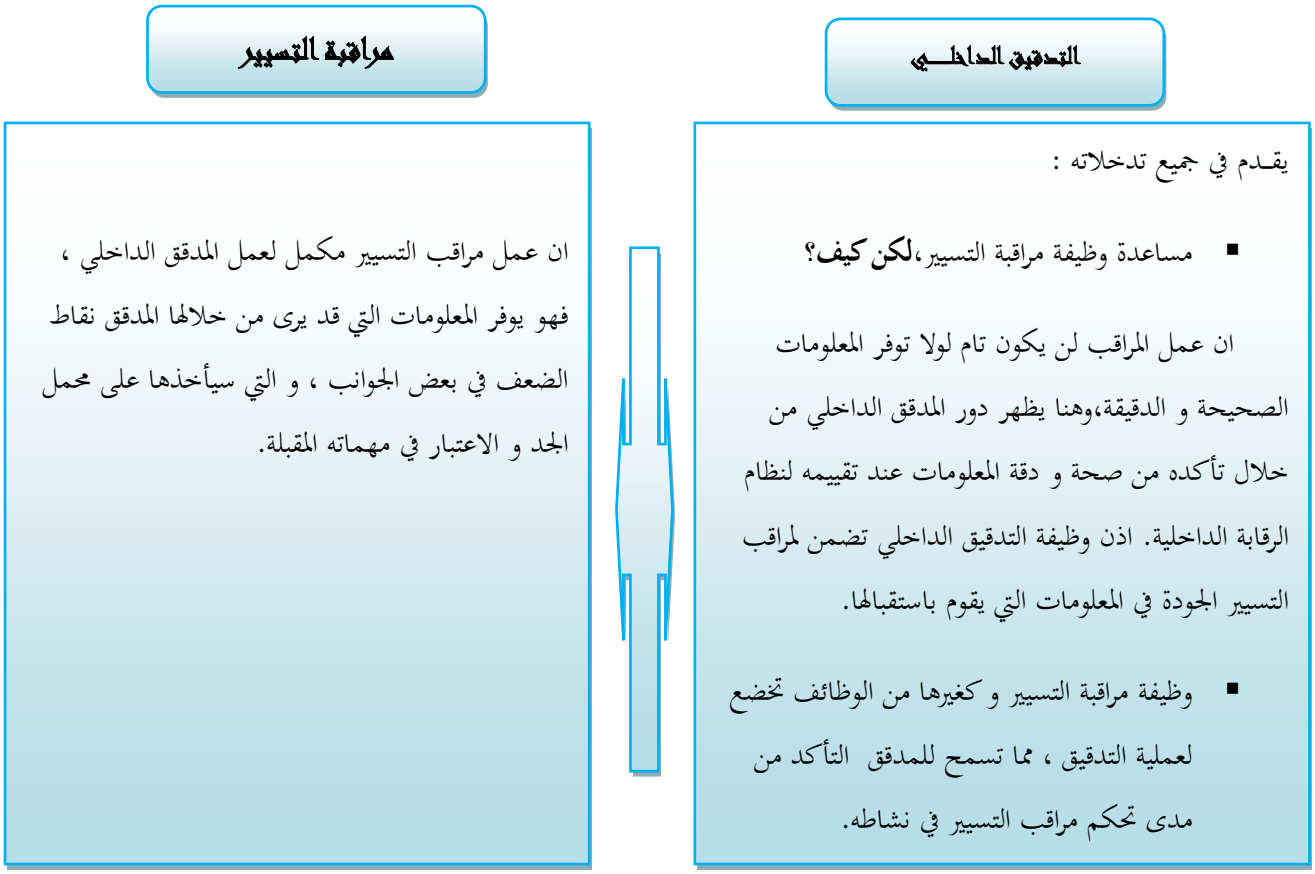

خلاصـــة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التوصل الى مجموعة من النقاط تمثلت في الاتـــــي:

- ✓ يحتل التدقيق الداخلي مكانة هامة في المؤسسة فهو وظيفة ضرورية فيها حتى تتمكن من تحقيق اهدافها ،فهي تتناول الفحص الإنتقادي المنتظم وكذا التقييم المستمر للخطط وأيضا السياسات وإجراءات وسائل الرقابة الداخلية ،لهذا نجد ان التدقيق الداخلي يقوم بقياس فعالية الوسائل الرقابية.
- ✓ ان التدقيق الداخلي يعمل على تجميع وتقويم موضوعي للأدلة المتعلقة بأحداث وتصرفات اقتصادية من أجل التأكد من درجة التوافق بين هذه المعلومات والمعايير الموضوعة مع توصيل النتائج للمستخدمين وذوي الاهتمام.
- ✓ يحضا التدقيق الداخلي بأهمية كبيرة ،حيث يسعى إلى تحقيق الاشراف و الرقابة الإدارية في المؤسسة،وذلك بتقييم كفاءة أداء العمليات على مستوى الوحدات التنظيمية الداخلية،حتى يساعد جميع الأعضاء الإدارة على تأدية مسؤولياتهم بطريقة فعالة.
- ✓ التدقيق الداخلي يقدم كم من الخدمات للمؤسسة سواء كانت خدمات وقائية او علاجية حتى تقييميه ،وذلك من أجل ضمان السير الحسن و الجيد لسياسات المؤسسة وزيادة فعاليتها للوصول بها الى درجة التحكم الرشيد.
- ✓ يعتبر التدقيق الداخلي 85% من الرقابة الداخلية على حسب المعهد الامريكي للمدققين"IIA".
- ✓ الاداء الفعال للتدقيق الداخلي يتحقق بتوفر الركائز و القواعد الاساسية المهمة .

الفصل الثاني:

الاطار العلمي و العملي لحوكمة الشركات

المقدمة :

لقد كشفت الانهيارات المالية العديدة التي أطاحت بالشركات ذات النشاط الدولي ،عن وجود قصور في الإفصاح بالتقارير المالية ،و أيضا بوجود تدني في جودة تقرير التدقيق ،وكذا عدم اتساق بين القوانين والتشريعات التجارية وبين المتغيرات الدولية المستجدة .ولإعادة الثقة في البيانات المالية للشركات وطمأنة أصحاب المصالح المتعارضة ودعم وترشيد القرار الإداري ،فقد كان لمفهوم حوكمة الشركات الدور الرائد في هذا الصدد.

و إذا أردنا تعريف الحوكمة بكلمة واحدة فإنها تعني الانضباط ويقصد بذلك الانضباط في كل شيء :

الانضباط في أداء كل فرد لعمله المرتبط بأعمال المؤسسة

الانضباط السلوكي و الأخلاقي والتوازن في تحقيق مصالح الأطراف المختلفة ،المرتبطة بأعمال المؤسسة بنزاهة وموضوعية

الانضباط في مراقبة ومتابعة أعمال المنشأة من جانب الجهات الداخلية (مثل مجلس الإدارة و لجنة التدقيق و التدقيق الداخلي و المشرفين ورؤساء القطاعات و المديرين)، والجهات الخارجية (مثل الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبي الحسابات ،والشركة القابضة والوزارات المختصة....الخ).

الانضباط في التوجه نحو العميل لكسب رضاه وولاءه وجعله بوق دعاية للمؤسسة

وللتطرق للموضوع بشكل أوسع تناولنا في هذا الفصل النقاط الآتـــــــــــــــية:

المبحث الأول:عموميات حول حوكمة الشركـــــــــات

المبحث الثاني:مبادئ و أساسيات حوكمة الشركـــــات

المبحث الثالث:الإطار التطبيقي لمبادئ حوكمة الشركات

المبحث الرابع:التجارب الدولية لحوكمة الشركـــــــات

المبحث الأول:عموميات حول حوكمة الشركات

لقد شهدت العديد من الاقتصاديات زيادة في الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات خلال العقود القليلة الماضية ،وخصوصا عقب الانهيارات والأزمات التي شهدتها العديد من الدول ،و في هذا السياق سنقوم بالتعرف على الدوافع التي أدت

الى ظهور حوكمة الشركات ،والى مفهومها وكذا خصائصها وأهدافها.

المطلب الأول : دوافع ظهور حوكمة الشركات

عولمة أسواق رأس المال :لقد أدت العولمة وتحرير الأسواق المالية وتحول العديد من الدول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر،إلى فتح أسواق جديدة يمكن من خلالها أن تحقق الشركات أرباحا مرتفعة تمكنها من التوسع في مجال نشاطها،و لهذا التوسع أثر في خلق فرص استثمارية جديدة بالشكل الذي يؤدي إلى نمو وتقدم اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات .

وبالمقابل فقد أدت هذه العوامل إلى تعرض تلك الشركات للمنافسة الشرسة ولقدر كبير من التذبذبات الرأسمالية ، فأصبحت تدرك أنه في سبيل أن تكون قادرة على كسب مزايا العولمة وتحرير الأسواق المالية وتجنب تلك المنافسة ،لابد عليها من البحث عن مستويات رأسمال تتعدى مصادر التمويل التقليدية ،فأصبح عدم القدرة على جذب مصادر تمويل بأقل تكلفة يهدد وجود تلك الشركات ،ويتعدى حتى الى اقتصاديات تلك الدول التي تنتمي إليها ،فعجزها في جلب استثمارات جديدة يجعل منها مجرد شركات تابعة إلى الشركات المتعددة الجنسيات ،وأكثر من ذلك فإنها قد تواجه خطر خروجها من الأسواق العالمية [1].

ومن جهة أخرى فإن ما يشهده العالم الآن من تحرير لاقتصاديات السوق وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية ،يترتب عنه تزايد انفصال رؤوس الأموال والتوسع في حجم الشركات ،وانفصال الملكية عن الإدارة كل هذا يؤدي إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة ،من خلال هيكل تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات والمشروعات[2] .

نظرية الوكالة:

تعتبر الفروض الأساسية لنظرية الوكالة مباشرة وواضحة نسبيا ،وأول هذه المبادئ أن علاقة الوكالة تنشأ من خلال انفصال الملكية عن الإدارة وسلطة الرقابة واتخاذ القرارات.

1- محمد مصطفى سليمان ،" **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** "، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2006،ص11
2- حسين مصطفى هلالي ، "**من أجل إستراتيجية وطنية للحوكمة من منظور إدارة الدولة والمجتمع و الحكم الرشيد**" ، بحوث و أوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات و أسواق المال العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2007 ، ص91

أولا :تعريف نظرية الوكالة

يعود الفضل في تطوير نظرية الوكالة إلى الاقتصاديين الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد Jensen et Meckling سنة 1976 م، حيث قدما تعريفا لنظرية الوكالة على الشكل التالي : "تعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ شخص صاحب رأسمال لخدمات شخص آخر لكي يقوم بدله ببعض المهام هذه المهمة تستوجب نيابته في السلطة[1] " .

كما تعبر نظرية الوكالة عن عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم) شخصا آخر(الوكيل أو المسير) من أجل القيام بالأعمال بنفسه بما يؤدي إلى تفويض (الموكل الرئيسي) جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل[2].

تحاول أيضا نظرية الوكالة تحليل آثار بعض القرارات المالية من منظور الخطر والمرد ودية ،وبصفة عامة من منظور المصلحة لمختلف الأطراف على حساب أطراف أخرى ،فهي تحاول أن توضح تأثير بعض القرارات المتخذة التي تكون في فائدة طرف واحد على حساب تعظيم الثروة لجميع الأطراف [3].

مما سبق يتبين أن مفهوم نظرية الوكالة ينتج عن علاقة توكيل تقع بين شخصين على الأقل ،حيث يمكن تقديم أطراف الوكالة كالتالي:

الطرف الأول :يسمى الموكل" الأصيل."

الطرف الثاني :يسمى الوكيل" العون "الذي لديه التوكيل عن طريق الطرف الأول في إدارة شؤونه بما فيها سلطة الرقابة و اتخاذ القرار

ثانيا :فروض الوكالة

تقوم نظرية الوكالة على ثلاثة فرضيات أساسية وهي[4]:

يتميز كل من الأصيل و الوكيل بالرشد الاقتصادي و كلاهما يسعيان لتعظيم منفعتهما؛

اختلاف أهداف الوكيل و الأصيل إذ يسعى الأول للحصول على أكبر قدر من جهد الوكيل مقابل أجر معقول بينما الثاني يسعى للحصول على مكافآت أكبر مع بذل جهد أقل؛

بالرغم من تعارض أهداف الأصيل و الوكيل فهناك حاجة مشتركة بينهما في بقاء العلاقة أو الشركة قوية

1- نجاتي إبراهيم عبد العليم ،**" نظرية الوكالة ودورها في تطوير نموذج الرقابة على الأداء "** ، مجلة العلوم الإدارية ،1991 ، ص89

2-Michael Jensen and Clifford Smith**, « Stockholder, manager, and creditor interests: applications of agency theory,** harvard business school, p02, 26-01-2010, http://papers.ssrn.com/sol3/results.cfm?requesttimeout=50000000

3-pierre vernimmen**, finance d'entreprise**, 5eme édition, Dalloz, paris 2002, pp 628-629.

4 - نجاتي إبراهيم عبد العليم ، مرجع سبق ذكره ، ص90

لمواجهة الشركات الأخرى؛

اختلاف أو تباين المخاطرة التي يتعرض لها كل من الموكل و الوكيل نتيجة عدم قدرة الموكل إحكام الرقابة على أداء الوكيل و اختلاف إمكانية التوصل للمعلومات و مدى فهمها لكل منها.

ثالثا :مشاكل الوكالة

مشكل التخلخل الخلقي : تنشأ مشاكل الوكالة انطلاقا من اختلاف أهداف الموكل و الوكيل ،وبالتالي قد يمارس الوكلاء سياسات وإستراتجيات لا تحقق أفضل ما يرجوه الملاك" الموكلون"، وربما تمكن الوكلاء من فعل هذا لعدم تماثل المعلومات المتاحة للوكيل والموكلين [1].

كذلك مشكلة انفصال تحمل المخاطر ووظائف صنع القرار والمراقبة على أداء الوكلاء ،حيث إذا تصرف أطراف علاقة الوكالة حسب مصالحهم الذاتية فإن عملية الانفصال سوف تتسبب في وجود صراعات .

مما يؤدي بأطراف هذا الصراع إلى تحمل تكاليف الوكالة ،ويكون لدى هؤلاء الأفراد بعد ذلك الحافز لتخفيض تكاليفها ،وفي حالة تعرض الموكل أو الأصيل إلى خسارة سببها أن الوكيل لم يول العناية الكافية لتعظيم العائد للموكل مما يزيد من فرص حدوث هذا الأمر ،هو أن الموكل ليس لديه وسائل الرقابة المباشرة لقياس مجهودات الوكيل ،كما أن هذا الأخير هو الذي يقدم إليه المعلومات ويطلق عليها مشكلة التخلخل الخلقي Moral Hazar.

مشكلة التخلخل العكسي أو الاختيار العكسي المناقض :وتنشأ هذه المشكلة نتيجة الاختلاف في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل من الموكل والوكيل ،وتظهر في الحالات التي لا يمكن للموكل أن يلاحظ أداء الوكيل بصورة مباشرة والتحقق من نتائج قراراته ،حيث أنه في هذه الحالة لا يستطيع الموكل أن يحدد ما إذا كان الوكيل قد اختار البديل المناسب أم لا عند عملية اتخاذ القرارات المختلفة [2] ،فيتضح أن مشكلة الوكالة تنشأ من خلال عدم قدرة الموكل على مراقبة عمل الوكيل و عدم تماثل المعلومات لكلا طرفي التعاقد.

الانهيارات المالية:

أدت الانهيارات المالية و الفضائح الإدارية بالشركات العملاقة التي كان لها وما يزال الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك الشركات ، إلى دراسة و تحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي

[1] - شارل زهل ، جارديث جونز ، **الإدارة الإستراتيجية "مدخل متكامل"** ، تعريب ومراجعة محمد سيد أحمد عبد المتعال ، إسماعيل علي بسيوني ،دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2008 ،ص845

[2] - طارق عبد العال حماد ، **" حوكمة الشركات : المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ، المتطلبات ، شركات قطاع عام وخاص و مصارف"** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 / 2008 ، ص 70

والمحاسبي بالشركات و الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات والفضائح .ولعل من أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة انرون للطاقة Enron،وشركة الاتصالات Worldcom،والشركة الاوروبية للأغذية Parmala ،والتي تبين فيما بعد أن العيب ليس بمعايير المحاسبة ولكن في سلوكيات مطبقيها .فما جاء في قضية إنرون أن معايير المحاسبة كانت تنص على آليات معينة يجب إتباعها عند إنشاء شركة إلا أن إدارة إنرون لم تتقيد بها ،حيث غض مدققها الخارجي (ارثر اندرسون) الطرف عن عملية عدم التقيد وبالتالي وفي الحالتين اتبعت الإدارة و مدققها الخارجي الأسلوب اللاأخلاقي[1] .

المطلب الثاني : مفهوم حوكمـة الشركات

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance ، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح ، والتي تم الاتفاق عليها ، فهي " :أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة."

تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح ، بحيث يدل كل مصطلح على وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف .

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها:" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها1" .

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها:" مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين[2]".

وهناك من يعرفها بأنها :"مجموعة قواعد إدارية تستخدم لإدارة الشركة من الداخل ،ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين[3] ".

وبمعنى آخر ،فإن الحوكمة تعني النظام العام ،أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء ،كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول عن التصرفات الإدارية والمالية غير الصحيحة ،مع تحميل المسؤولية لكل من ألحق الضرر بالمصلحة العامة.

---

[1] - ظاهر يوسف القشي ،" **انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة "**، المجلة العربية للإدارة ، المجلة 72 ، العدد7 ، مصر، 2007، ص 13

-[2] Alamgir,M. « **Corporate Governance :A Risk Perspective** »,Paper presented to : Coorporate Governance and Reform :Paving the Way to Financial Stability and Development a conference organized by the Egyptian Banking Institute,Caire,May 7,8 . 2007

Freeland,C.Basel Committee Guidance on corporate Governance for banks,Paper Presented to : Corporate Governance and Reform : Paving the Way to Financial Stability and development , a conference organized by the Egyptian Banking Institute Caire ,May 7 . 8 .2007

[3] - لنشرة الاقتصادية ،" **أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات :حوكمة الشركات"** ، العدد الثاني ، المجلد السادس و الخمسون ،2003

كما ينظر إلى الحوكمة من وجهة نظر قانونية باعتبارها تمثل مجموعة العلاقات التعاقدية بين الأطراف المهتمة بالشركة ،ومن الوجهة الأخلاقية فإنها تشير إلى حماية المساهمين الأقلية [1]،أما من الناحية الاجتماعية فتعني الحوكمة قيام منشات الأعمال بتخصيص جزء من الثروة المكتسبة لصالح جمهور المواطنين ذوي الدخول المنخفضة بالدولة . ومن ناحية أخرى فإن الحوكمة تمثل مجموعة من الآليات والمبادئ التي تستخدم لسد الفجوة القائمة في نظرية الوكالة التي أدت إلى انفصال الملكية عن الإدارة .

المطلب الثالث : خصائص حوكمة الشركات

من خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة الشركات ،نستنتج أن هذا المفهوم يرتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بمنظمة الأعمال ،وبالتالي هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم [2] :

الانضباط :يعني إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح ،وهذا الانضباط يتحقق من خلال :

بيانات واضحة للجمهور؛

وجود الحافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر أعلى للسهم؛

الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة بوضوح؛

التقدير السليم لحقوق الملكية؛

الشفافية :يقصد بها تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ،كما تعني العلنية في مناقشة الموضوعات ،وحرية تداول المعلومات ،كما تتحقق هذه الشفافية من خلال:

الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة؛

نشر التقرير السنوي في موعده؛

ا لحفاظ على المعلومات وعدم تسريبها قبل الإعلان عنها؛

ا لإفصاح العادل عن النتائج الختامية؛

تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛

تحديث المعلومات على شبكة الإنترنيت.

الاستقلالية :ويعني لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل ،وتتحقق من خلال :

[1] - عطا الله وارد خليل ، محمد عبد الفتاح العشماوي ، **"الحوكمة المؤسسية"**مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،مصر،2008، ص 28

[2] - طارق عبد العال حماد ، **حوكمة الشركات (المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف)** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص23

وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن مجلس الإدارة العليا؛

وجود لجنة تدقيق "مراجعة" يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل؛

وجود لجنة لتحديد المكافآت يرأسها عضو إدارة مستقل؛

وجود مدققين خارجيين غير مرتبطين بالمؤسسة.

المساءلة :أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ،عن طريق تقديم كشف حساب عن اي تصرف يحدث،وتشمل المساءلة جانبين هما التقييم ثم الثواب أو العقاب ،ويعني أن يتم أولا تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه وتتحقق من خلال:

ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية ؛

التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم؛

التحقيق الفوري في حال إساءة الإدارة العليا؛

وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.

المسئولية :أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة ،تتحقق إذا كانت هناك :

وجود لجنة تدقيق" مراجعة" ترشح المدقق الخارجي وتراقب أعماله؛

وجود لجنة مراجعة تدقق تقارير المدققين الداخليين ،وتشرف على أعمال التدقيق الداخلي؛

الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة

عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي.

العدالة:يجب احترام حقوق مختلف المجموعات وأصحاب المصلحة في المؤسسة ،فتتحقق العدالة عن طريق:

المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة؛

المعاملة العادلة لكافة الموظفين.

حماية حقوق المساهمين؛

إعطاء المساهمين حق الاعتراض عند الإساءة في حقوقهم.

المسؤولية الاجتماعية :ويقصد بها النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد و يتحقق هذا من خلال :

وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي؛

وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة.

يتضح أن الشفافية و المساءلة والمصداقية تعد من العوامل المهمة لتفعيل الحوكمة ،وتطوير الأطر المؤسسية وتحسين كفاءة أداء الأجهزة الحكومية والخاصة ،ما يؤدي في النهاية إلى رفع معدل النمو الاقتصادي ،و تفعيل درجة المشاركة لجميع أفراد المجتمع و مؤسساته في صنع القرارات و القوانين ،ومراقبة مستوى الأداء.

والشكل التالي يلخص خصائص حوكمة المؤسسات:

الشكل "7":خصائص حوكمة الشركات

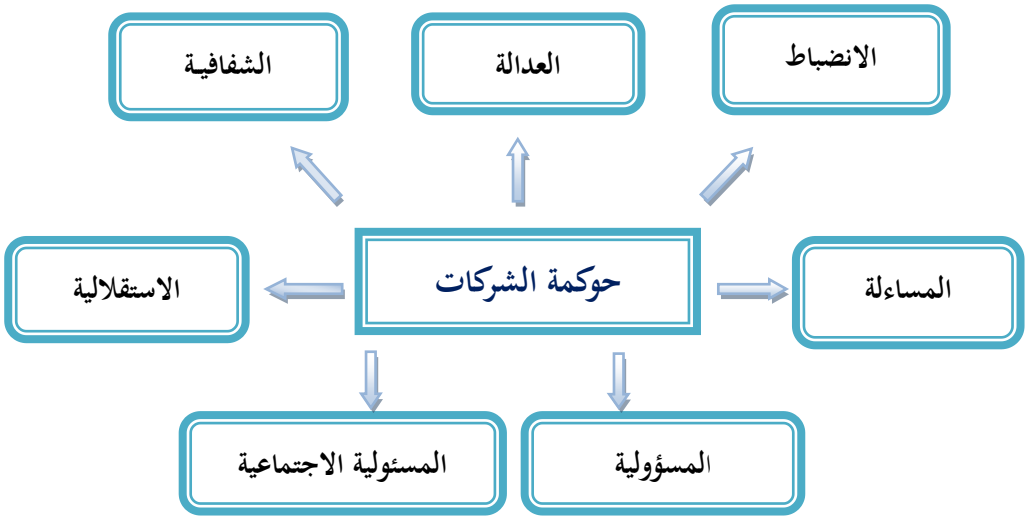

المصدر : من إعداد الباحثة

المطلب الرابع : أهداف حوكمة الشركات

تساعد الحوكمة الجيدة للشركات في دعم الأداء و زيادة القدرات التنافسية ،وجذب الاستثمارات للشركات وتحسين الاقتصاد بشكل عام ،وذلك من خلال الوصول إلى الأهداف التالية1 :

تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات ،و إجراءات المحاسبة ،و التدقيق المالي على النحو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي وكذا الإداري .

تحسين وتطوير إدارة الشركة ،ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني إستراتيجية سليمة ،وضمان اتخاذ قرارات الدمج و السيطرة بناءا على أسس سليمة ،بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء .

تجنب حدوث الأزمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني .

تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة ،مع ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها ،مما يتيح فرص العمل وتحسين معدلات النمو الاقتصادي بالدولة.

ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين ،و العاملين و الدائنين ،والأطراف الأخرى ذوي المصالح خاصة حال تعرض الشركات للإفلاس.

الرقابة والمتابعة على الأداء التشغيلي و كذا الاستراتيجي بالشركة .

تحسين الكفاءة والفعالية الخاصة بالشركة وضمان استمرارها ونموها في دنيا الأعمال

إيجاد الهيكل المناسب الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ،ووسائل تحقيق تلك الأهداف ،وتحسين الأداء الكلي والجزئي

المراجعة و التعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات

التوضيح وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ،ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضاءه

تقييم أداء الإدارة العليا ،وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة في الشركات .

إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين و المقرضين ،وقيامهم بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات

تجنب حدوث الممارسات المالية والإدارية الخاطئة وتدعيم استقرار الشركات ودعم أسواق المال المحلية والدولية

رفع وتحسين الكفاءة الاقتصادية على المستويين الجزئي و الكلي.

1- فخرا ، محمود عبد الله ،" **حوكمة الشركات**" ، مجلة المحاسبون ، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، العدد 225 ، أغسطس 2002

إنشاء وتوليد الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة وبما يؤدي إلى تقليل المخاطر إلى ادني حد ممكن تحسين أداء أنشطة الشركة و ضمان حصولها على الأموال بتكلفة معقولة ،الأمر الذي يمكنها من تحقيق أفضل أداء تنافسي في نطاق بيئتها الاقتصادية ،ومن ثم الارتفاع بالعائد على رأس المال المملوك ،وتحقق نسب عالية من القيمة الاقتصادية والمضافة .

التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان تدقيق الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة "التدقيق" من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة [1].

رفع مستوى التعاون التجاري بين الشركات على المستوى المحلي والإقليمي وكذا الدولي .

الوصول إلى المستويات المطلوبة من الاستقرار و المصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي و ايضا الدولي

تعزيز العلاقة بين منشات الأعمال وأصحاب المصالح بكافة فئاتهم

أساسا على ما تقدم ذكره ينسب إلى الحوكمة عدة أهداف منها : تخفيض المخاطر ،وتعزيز الأداء ،وتحسين سهولة الدخول إلى الأسواق المالية ،و اتساع نطاق التسويق للسلع والخدمات وتحسين القيادة ،إبراز الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية .

1- جون سوليفان وآخرون، **"حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون "**، ترجمة سمير كرم، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن،2003

المبحث الثاني:مبادئ و أساسيات حوكمة الشركات

تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ التي تمثل الدعامة الاساسية لها ،ونظرا لأهميتها حرصت العديد من المؤسسات الدولية على وضع معايير محددة يتم الالتزام بها و انتهاجها لتطبيق الحوكمة.

وفي هذا المبحث سيتم عرض بعض مبادئ الحوكمة وذلك من خلال التعريف بالأطراف المعنية لها ،و تقديم الابعاد التنظيمية وكذا الجوانب التقييمية لحوكمة الشركات و التنوير على مبادئها.

المطلب الأول : الأطراف المعنية بحوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات ،وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد والتي نوردها فيما يلي[1]:

المساهمين : وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ،أيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل ،ولديهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

مجلس الإدارة : بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة ،وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين ،بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم .فقد أوضحت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة ملزمون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

واجب العناية اللازمة :ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار ،وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة .وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

واجب الإخلاص في العمل :ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

الإدارة العامة : تعتبر الإدارة هي الجهة المسئولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة ،كما أن الإدارة تكون مسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين ،وتعتبر هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة

1- عبد الوهاب نصر علي و شحاته السيد شحاته،" **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007- 2006 ، ص 20-21

مع الشركة ،لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم هم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

أصحاب المصالح :وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال و الموظفين ،وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان .

يتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف المهمة في معادلة العلاقة في الشركة ،فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات ،وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة ،فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة،والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى ،أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة ،فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص وكذا الدقة ،فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خططاً للتمويل مما يؤثر سلباً على التخطيط المستقبلي للشركة1 .

المطلب الثاني :مبادئ و معايير حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة ،فقد حرصت العديد من المنظمات الدولية وبورصات الأوراق الدولية بمعظم الدول المتقدمة على إصدار مجموعة من القواعد والمعايير المحددة لمجموعة من مبادئ حوكمة الشركات التي تمثل خلفية مرجعية قابلة

للتطبيق من قبل صانعي السياسات الاقتصادية بمعظم دول العالم وخاصة النامية منها ،ولعل الريادة ترجع في هذا المقام إلى جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أرست مبادئ حوكمة الشركات في جولات متعددة ،فقد بادرت العديد من الدول و خاصة النامية بالاسترشاد بمبادئ حوكمة الشركات التي أرستها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية وأيضا بنماذج الحوكمة المختلفة التي أرساها المنظور الدولي و التي عكست مدخلا للجهود الدولية في مجال حوكمة الشركات

مبادئ حوكمة الشركات

1- محمد طارق يوسف ، **"حوكمة الشركات"** ، مجلة المحاسب ، جمعية المحاسبين والمراجعين .المصرية، العدد السادس عشر،أكتوبر -دسمبر، 2003 م ،ص11

تأسست مبادئ حوكمة الشركات التي أرستها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)و تدور حول ستة مبادئ أساسية هي نفسها معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

أ – معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [1]:

يتم تطبيق الحوكمة وفق عدة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما بأنها أصدرت تعديلا لها عام 2004 2 وتتمثل في:

ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها ،كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون ،وأن يصاغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية وكذا التنفيذية المختلفة.

حفظ حقوق جميع المساهمين

وتشمل نقل ملكية الأسهم ،واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ،ومراجعة البيانات المالية ،وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين

وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية ،والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية ،كذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها أو من الاتجار في المعلومات الداخلية ، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة

وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق ،وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة ،وحصولهم على المعلومات المطلوبة .

ويقصد بأصحاب المصالح "البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والزبائن.

الإفصاح والشفافية

1- فؤاد شاكر ، "**الحكم الجيد في المصارف و المؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية** "، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي "الشراكة بين العمل المصرفي و الاستثمار من أجل التنمية ، سنة 2005 ، ص 11

2-Fawzy, S. « **Assessment of Corporate Governance in Egypt ».** Working Paper No. 82. Egypt, the Egyptian Center for Economic Studies. April 2003 .p 5/6

و يتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات ،والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم ، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

و يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

مسؤوليات مجلس الإدارة

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية ،وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ،ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ب – معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel Committee)

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية ،تركز على النقاط التالية:

قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

إستراتيجية الشركة معدة جيدا والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات و المسؤوليات.

مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح ،بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا ،أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة ،وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

ج . معايير مؤسسة التمويل الدولية [1]

1- فؤاد شاكر ، **"الحكم الجيد في المصارف و المؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية "**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي "الشراكة بين العمل المصرفي و الاستثمار من أجل التنمية ، سنة 2005 ،ص 12

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على اختلافها ،سواء كانت مالية أو غير مالية ،وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.

القيادة العليا.

د – معايير الحوكمة للمؤسسات و الإدارات العامة

يمكن اعتبار قواعد حوكمة المؤسسات العامة مكملة للقواعد والنصوص التي تحكم هذه الشركات في ظل القوانين واللوائح المنظمة لها .وقد تم الاقتداء بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات المملوكة للدولة بوصفها مرجعاً عند وضع مبادئ الحوكمة لشركات قطاع الأعمال العامة في أي دولة.

وتنقسم هذه المبادئ إلي ست مجموعات:

التأكيد على وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال للمؤسسات و الإدارات العامة.

اعتماد وحدات خاصة بالتدقيق الداخلي.

المعاملة المتساوية لحملة الأسهم (الملاك ،مساهمة الدولة أو الأفراد).

العلاقات مع الأطراف ذات المصالح من خلال تفعيل وحدات التدقيق الداخلي في كافة إدارات الدولة.

الشفافية والإفصاح من خلال تفعيل عمل الأجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة . مجلس الخدمة المدنية ، التفتيش المركزي ، وأي أجهزة رقابية أخرى.)

مسؤولية مجالس إدارة المؤسسات العامة

الشكل رقم "08": مبادئ حوكمة الشركات

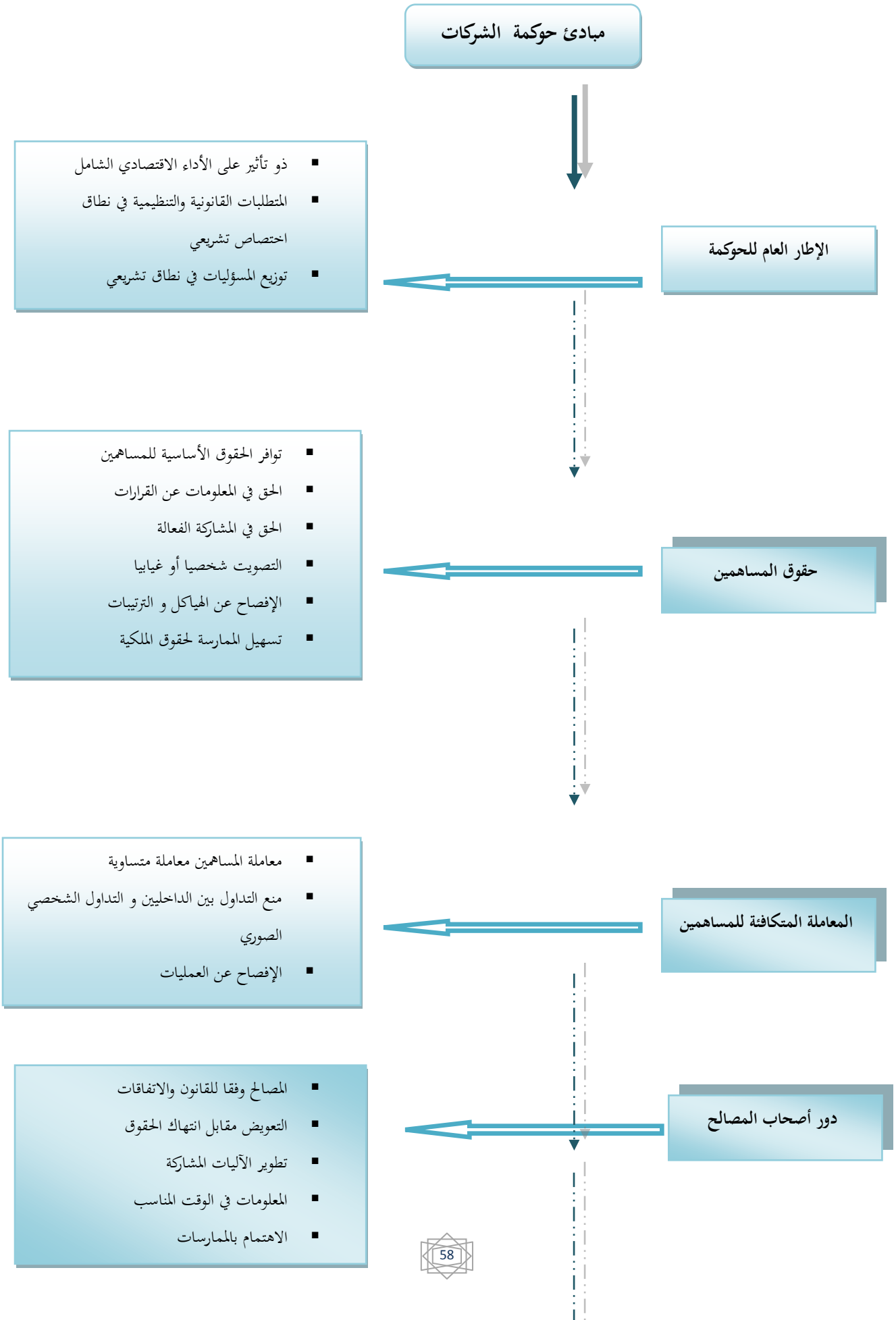

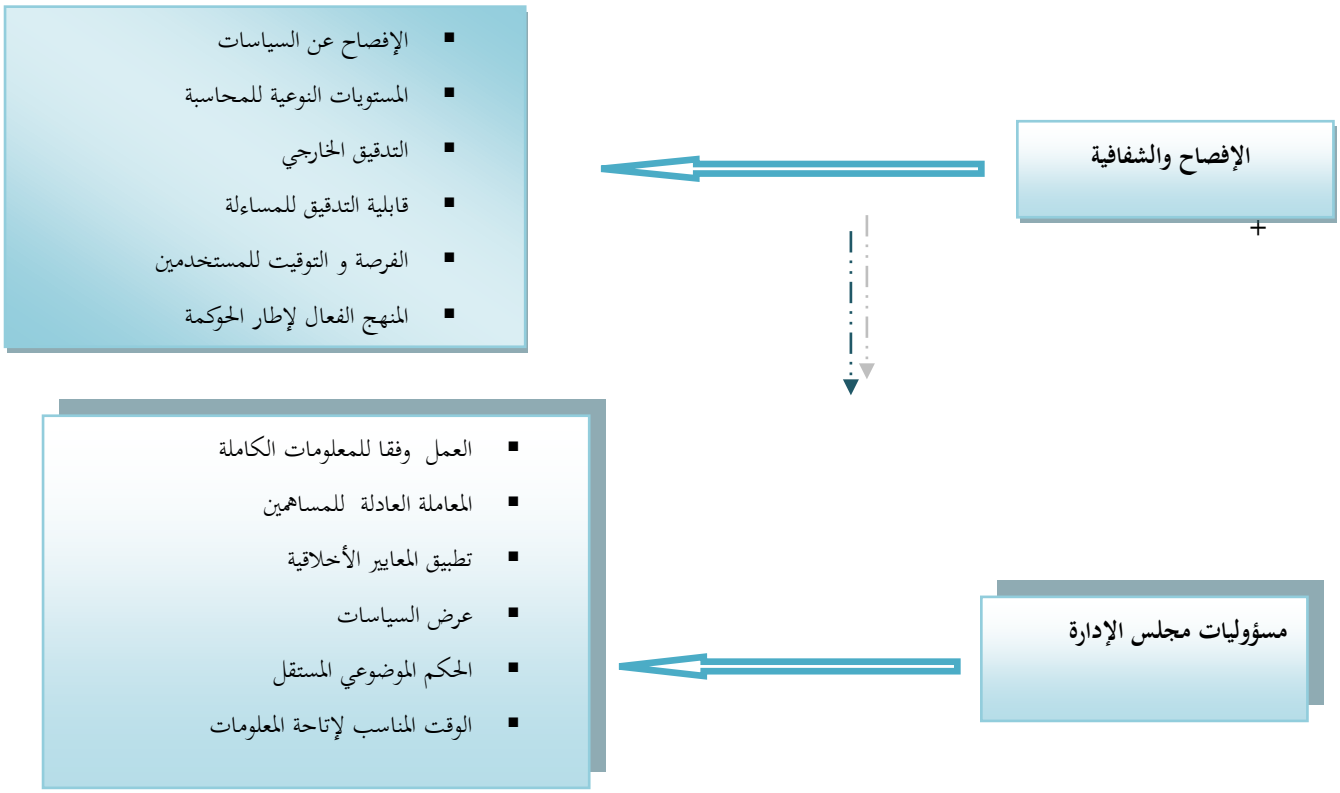

المصدر :عطا الله وراد خليل ، محمد عبد الفتاح العشماوى ،"الحوكمة المؤسسية"،مكتبة الحرية للنشر و التوزيع ،القاهرة ، مصر ، سنة 2008 ، ص57

المطلب الثالث:الجوانب التقييمية والأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات

الحوكمة الفعالة تضمن للشركة الأداء الجيد ،إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل كبير على أداء الشركات كما أن الحوكمة الجيدة من خلال " إشراف "و "رقابة" و"سلوك أخلاقي"و"بعد إستراتيجي ". تزيد من سرعة استجابة الشركة للتغيرات في بيئة الأعمال والأزمات.

الجوانب التقييمية لحوكمة الشركات

فاعلية حوكمة الشركات[1]: باعتبار أن التمويل هو شريان الحياة بالنسبة لبقاء واستمرار الشركات والمؤسسات في اقتصاد السوق ،إلا أن توافره يعتمد على كفاءة تخصيص الموارد من خلال الوسطاء في الأسواق المالية لغايات استثمارية وإنتاجية ،وتعتمد عملية التخصيص على العائد المتوقع من قبل المستثمرين ، في ضوء اعتقادهم ورؤيتهم لمستوى الحوكمة وتطبيق قواعدها في الشركة ،ويرى قابلية الشركة للاستمرار والبقاء والذي يمكن الحكم عليه من خلاله أساليب تحليل العلاقة بين العائد و المخاطر ،إضافة إلى درجة ثقة المستثمر التي تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل القانونية والمؤسساتية التي تضمن حماية استثماراته .

ومن هنا تأتي قاعدة الحوكمة للتعامل مع الطرق التي من خلالها تحقيق الأتي :

تطمئن الممولون على الحصول على عائد من استثماراتهم ؛

يتمكن الممولون من جعل المديرين يعيدون إليهم بعض الأرباح؛

يتأكد المستثمرون أن المدريين لن يهدروا المال الذي يستثمرونه في الشركة؛

التأكد من أن الشركة لا تستثمر في مشاريع فاشلة؛

كيف يقوم الممولون بمراقبة المديرين

يتضح مما سبق أن مبادئ وقواعد حوكمة الشركات يجب أن تتميز بما يلي:

القدرة على توفير الضمان من خلال قيام الوكيل بتقييم القرارات التي تتوافق مع روح العقد الذي تم إبرامه مع المالك (المساهمين) والوكيل؛

[1]- ماجد إسماعيل أبو حمام،" **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009 ، ص ص 36 - 35

ضمان استمرار تدفق رأس المال والذي يعتبر أحد المؤشرات لنجاح الشركة؛

القدرة على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري ومواجهة التحايل والخداع الذي تتعرض له أموال الشركة.

مقومات فاعلية حوكمة الشركات :

يحتاج كل نظام إلى ركائز قاعدية يقوم عليها ،و ايضا نظام الحوكمة يقوم على مجموعة من الركائز التي تكفل للشركة تحقيق أهدافها ،باعتبارها شخصية معنوية مستقلة تسعي للمنافسة ،وهذه المقومات هي[1]:

وجود قوانين وتشريعات تعتني بحقوق المساهمين ،كحق التصويت وانتخاب مجلس الإدارة والمدقق الخارجي ،وتعتني كذلك بتنظيم مجلس الإدارة ببيان صفاته من حيث التأكيد على استقلاليته ،وايضاح مهامه ومسؤولياته ،وكذلك بيان مسؤوليات الإدارة التنفيذية ،وحقوق أصحاب المصالح وواجباتهم .

وجود لجنة تدقيق داخل الشركة المساهمة العامة يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية وبمؤهلات عالية وخبرة جيدة ،بحيث تقوم اللجنة بالمقام الأول بالتأكد من وفاء الشركة للمتطلبات المتعلقة بالإدارة التنفيذية ،والتدقيق الخارجي وإجراءات الإبلاغ المالي من حيث الأمانة والجودة .

وجود عمليات حوكمة فعالة داخل الشركة تعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين .

وجود أنظمة إدارية داخلية على درجة عالية من الكفاءة ،والفاعلية مثل نظام شؤون الموظفين ،حيث يعمل نظام الإفصاح على توفير المعلومات و الإفصاحات اللازمة لأصحاب المصالح .

تحديد صلاحيات ومسؤوليات كل عضو فى الشركة ،وإجراء التدقيق الدائم وتعديلها إذا اقتضي الأمر ذلك ،ما يسهل على جميع المتعاملين داخل الشركة معرفة حدود عملهم وما هو مطلوب منهم ،من أجل خدمة الشركة وتحقيق أهدافها.

[1]- قباجة ،عدنان، **"اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية"**، دراسة بحثية ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا،2008.

الربط بين قواعد حوكمة الشركات والأداء المالي :

بإمكان الشركة تحقيق عملية الربط بين مبادئ وقواعد حوكمة الشركات والأداء المالي بهدف جذب الاستثمارات وزيادة الدخل وتعزيز القدرة على المنافسة في سوق العمل مما ينعكس على كفاءة الأداء ،ويتم ذلك من خلال عدة طرق وأساليب [1] :

من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة مثل الإجراءات المحاسبية والمراجعة والتدقيق المالي.

تطوير خطة إستراتجية مبنية على أسس سليمة مما يساعد على جذب الاستثمارات،وتحسين كفاءة أداء الشركة والعاملين معها؛

تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والموظفين مما يساعد على منع حدوث أزمات مالية ومصرفية؛

الدول التي تطبق قواعد حوكمة الشركات تفتح أمامها أبواب عدد أكبر من أسواق رأسمال.

وفي تحليل العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي حدد الأدب المالي مجموعة من القنوات التي من خلالها يمكن للحوكمة الفعالة أن تؤثر على الأداء وتتمثل هذه القنوات في [2]:

زيادة فرص الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر ونمو و ارتفاع في نسبة استخدام العمالة ؛

انخفاض تكلفة رأس المال و التي ترتبط بارتفاع قيمة الشركة مما يجعل الاستثمار أكثر جذبا للمستثمرين؛

أداء تشغيلي أفضل ناجم عن أفضل تخصيص للموارد؛

خفض مخاطر الأزمات المالية؛

علاقة أفضل مع كل أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والعمالة.

ثانيا : الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات

البعد الإشرافي و الرقابي :تحتاج الحوكمة إلى تفعيل الدور الإشرافي والرقابي الذي تمارسه الجمعيات العمومية للمساهمين ولحملة الأسهم ،وزيادة مساهمته في تحسين درجة الشفافية والإفصاح ،من خلال ما تمارسه الجمعيات العمومية من ضغوط على مجلس الإدارة الخاصة بالشركات ليكون عملهم أفضل ،وليكون نشاطهم أحسن ،ومن ثم إيجاد قدر ملائم من الطمأنينة والثقة للمستثمرين وحملة الأسهم وتأكدهم من تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم

1- قباجة عدنان ،" **اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**"، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008، ص 14.

2- (Core,et.al.) Does Weak Governance Cause Weak Stock Returns An Examination of Firm Operating Performance and Investors Expectations,(2005).

مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وبصفة خاصة الأقلية الحائزة للأسهم. كما أن تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصادر عام 1999م أشار في المبدأ الخامس الخاص بمجلس الإدارة بأن هذا الأخير ، هو المنوط بعملية تنفيذ الحوكمة والإشراف عليها والتعامل بها ، والسعي إلى تحقيقها ، وهو من أهم فواع
ومنفذي الحوكمة فهو صانع للضوابط والقرارات والمعتمد للنظم والإجراءات والترتيبات .كما أنه المراقب للأعمال التي تتم وهو المسئول عن الشفافية ونشر المعلومات والبيانات[1].

فيتعلق هذا بتدعيم و تفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، فعلى المستوى الداخلي يكون من خلال تدعيم و تفعيل الرقابة بتناول نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر ،أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة ،وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة .

البعد الأخلاقي : أصبح من المرجح أن غياب الضمير كجوهر للأخلاق وما ترتب على ذلك من تزوير واختلاس وتلاعب في الحسابات والقوائم المالية كان من أهم الأسباب وراء الأزمات التي مست دولا في العالم وانهيار كبريات الشركات وخروجها من السوق الاقتصادي ،فإذا كانت الحوكمة هي مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق أهداف الشركات والاقتصاديات ، وهو الأمر الذي يتطلب وجود نظم تحكم تلك العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء ولا جدال من أن تحقق سياسة ونظم الحوكمة الجيدة في كافة ميادينها وعناصرها وإنما هو رهن كفاءة الإدارة المنفذة ،والمشروعة لتلك السياسات والنظم ومستويات الأخلاق للقوى البشرية .فقد اتضح أنه من أسباب ظاهرة ا نهيار الشركات والمؤسسات هو شيوع الفساد الأخلاقي للقائمين بإدارة هذه الشركات والمؤسسات سواء في الجوانب المالية أو المحاسبية أو حتى الإدارية ،وافتقاد الممارسة السليمة للرقابة وعدم الاهتمام بسلوكيات وأخلاقيات الأعمال وآداب المهنة ،فإذا كانت الحوكمة الجيدة تهدف إلى مقاومة أشكال الفساد المالي والإداري فإن الأخلاق الحميدة هي الإطار الأكثر مناسبة لتدعيم هذا الهدف ،كما أن حوكمة الشركات لا يمكن تطبيقها بمعزل عن الجانب الأخلاقي للأشخاص أنفسهم والذي يقصد بهم أعضاء مجلس الإدارة [2].

نظرا لأهمية السلوك الأخلاقي داخل الشركات ودوره في تفعيل الدور الرقابي داخلها ،فإن أغلب الهيئات العلمية والمهنية المتخصصة تطالب بضرورة أن يتواجد بالشركة دليل للسلوك الأخلاقي ،يركز على القيم الأخلاقية

1- محسن احمد الخضري، " **حوكمة ألشركات** مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص194

2- بريش عبد القادر، حمو محمد، **"البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من أثار الأزمة العالمية"**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس - سطيف - 20/2009،21 ، ص05

والنزاهة ،ويجب أن يركز هذا الدليل على ضرورة التزام العاملين بالقيم الأخلاقية التي تضمن حسن سمعة الشركة ومصداقيتها ،مع ضرورة التزامهم بالقيم واللوائح الداخلية للشركة ،ونظرا لأهمية وجود دليل للسلوك الأخلاقي داخل الشركات ،حيث وجهت تلك الهيآت العلمية والمهنية النظر في مجالس إدارة الشركات على أهميته ودوره في تحسين سمعة المؤسسة والقضاء على التلاعبات في أسواق المال التي تنشأ نتيجة تسريب المعلومات من قبل العاملين ،وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب أن تؤخذ بعين

الاعتبار من طرف مجلس الإدارة عند وضع سياسة السلوك الأخلاقي بالشركة ،حيث يتمثل الهدف من سياسة السلوك الأخلاقي في :

الالتزام بتحقيق مستوى عال من السلوك الأخلاقي؛

تشجيع الالتزام بالسلوك الأخلاقي ومعاقبة عدم الالتزام به؛

تنمية ثقافية أخلاقية داخل الشركة.

وعن طريق إتباع هذه السياسة بشكل دوري مع كل من مبادئ حوكمة الشركات والقوانين الداخلية فإن الشركة يجب أن تؤكد رغبتها في إرساء وتحسين السلوك الأخلاقي ،حيث أن تجاهل الحوكمة وعدم التقيد[1] بمبادئها والابتعاد عن ضوابط وسلوكيات العمل فاقم الأزمة المالية العالمية التي ظهرت .

المطلب الرابع :محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توفر مستوى جودة مجموعتين من المحددات : المحددات الخارجية وتلك الداخلية .

ونعرض فيما يلي هاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

المحددات الخارجية:

وتشير هذه المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة ،والذي يشمل على سبيل المثال :القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي ك (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات ،ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج ،وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة)في إحكام الرقابة على الشركات ،وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها على سبيل المثال (الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل (المدققين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة

[2]- محمد مصطفى سليمان، **"حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص 150- 151

في سوق الأوراق المالية وغيرها)،بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والتدقيق والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

وترجع أهمية هذه المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن التنفيذ الجيد للقوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة ،والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي وكذا العائد الخاص.[1]

المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ،والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

يمكن توضيح محددات حوكمة الشركات بشكل مختصر وفق الشكل الموالي:

1-Fawzy, S . " **Assessment of Corporate Governance in Egypt".** Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies . . (April 2003) pp: 3-4.

الشكل رقم "09" : محددات حوكمة الشركات

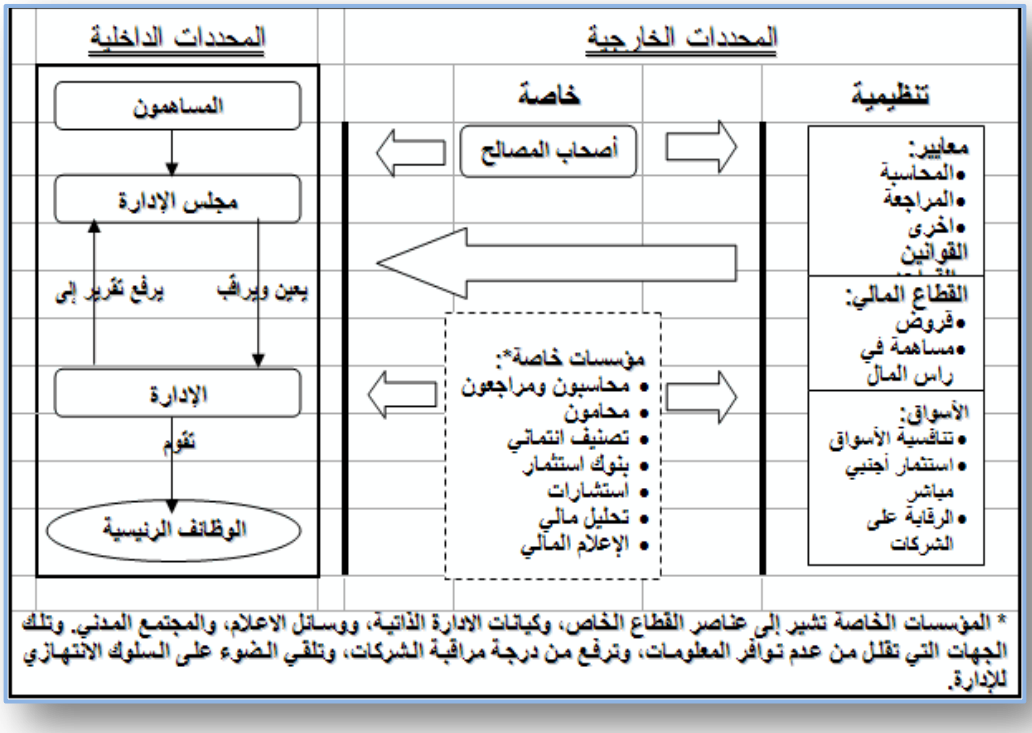

المصدر:

Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). Corporate Governance: A Framework for Implementation. P: 122, Fig. 6.1. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank.

من الملاحظ أن هذه المحددات سواء الداخلية أو الخارجية هي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة والنظام السياسي والاقتصادي بها ومستوى التعليم والوعي لدى الأفراد فهي تختلف من دولة لأخرى على سبيل المثال سياسات الاقتصاد الكلي ودرجة المنافسة في السوق ،بمعنى أنه ليس هناك نظام موحد يمكن أن يطبق في جميع الدول ويؤدي تطبيقه إلى الحصول عل نفس النتائج.

المبحث الثالث :الإطار التطبيقي لمبادئ حوكمة الشركات

أدى الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة المؤسسات إلى قيام العديد من دول العالم بإصدار مبادئ وقواعد خاصة بحوكمة المؤسسات،بحيث يختلف تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات من اقتصاد إلى آخر رغم أن هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لهذه المبادئ من عدمه يتوقف على مدى الالتزام بمراحل التطبيق السليم لمبادئها ،هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث وكذلك مجالات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والآثار الإيجابية الناجمة عن هذا التطبيق.

المطلب الأول :مراحل التطبيق الناجح لمبادئ حوكمة الشركات

لا يمكن تطبيق حوكمة الشركات مرة واحدة ، بل يستوجب لتحقيق ذلك المرور بعدة مراحل نذكرها كما يلي 1:

رفع مستوى الوعي:

إن أحد أهم التحديات التي تواجه نجاح الحكم الرشيد هو أن مفهوم حوكمة الشركات ،لم يكن موجودا في اللغة المحلية ولذا تتركز المناقشات في الفترة الأولى على تحديد معنى التعبير وعلى محاولة تطبيقه في السياق المحلي وتتركز الجهود الأولية أيضا على جعل الأوساط التجارية والحكومات تدرك فوائد حوكمة الشركات.

وضع القوانين القومية:

ما أن يبرز الوعي في الأوساط التجارية في بلد ما ،حتى يصبح بالإمكان بدء عملية تحديد مبادئ السلوك المحلية التي تشكل قضية في ما يتعلق بالامتثال وغالبا ما يبدأ وضع القوانين القومية بالاعتماد على مبادئ مؤسسة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة الشركات كقاعدة يتم الانطلاق منها ،ومن خلال الانطلاق من مثل هذه القاعدة تستطيع الدول تطوير مجموعات مبادئها وقوانينها الخاصة التي تعالج الواقع المحلى في ما يتعلق بالتعامل التجاري والالتزام بالمعايير الدولية.

مراقبة التطبيق:

عندما يتم رسميا تبني قانون قومي ما للحوكمة ،يجب توضيح مدى تقيد المؤسسات به. ولكن هذه الطريقة كثيرا ما تكون غير كافية خارج الدول الغربية الصناعية وفي الأماكن الأخرى.

التدريب على المسؤوليات الجديدة:

1- صديقي خضرة ، " **التأصيل النظري لماهية حوكمة المؤسسات والعوائد المحققة من جراء تبنيها**"، المؤتمر الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة ، جامعة بويرة ، 2012/10/30.31، ص01

بعد أن يتم وضع إطار لحوكمة الشركات ،تقع مسؤوليات جديدة على عاتق المديرين التنفيذيين في المؤسسات التجارية ، وأعضاء مجالس الإدارة ،وأمناء أسرار المؤسسات وأمثالهم ،ويتعين أن يقوم قطاع المؤسسات التجارية بتعليم هؤلاء اللاعبين كيفية أداء أدوارهم.

إضفاء الطابع المؤسساتي على حوكمة الشركات:

تأتي المرحلة الأخيرة في تطور حوكمة الشركات في دولة ما عندما يتقبل الوسط التجاري تلك الحوكمة كجزء طبيعي ومفيد من القيام بالأعمال التجارية وعندما تكون المؤسسات التي تدعم التطبيق والامتثال لمبادئ الحوكمة قد أصبحت ثابتة في مكانها

وتشمل هذه المؤسسات مبادرات القطاع الخاص مثل المعاهد القومية للمديرين لتأمين التطور المهني المستمر.

المطلب الثاني :مجالات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

تتعدد مجالات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات،و نذكر منها [1]

قوانين المؤسسات بمختلف أشكالها سواء بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص أو قطاع الأعمال أو المؤسسات الاستثمارية ، حيث تعكس حوكمة الشركات الجزء التقني من آلية الحوكمة في القطاع الخاص وهي قادرة على نقل الاقتصاد من مقام إلى آخر،لكن هذا لا يستدعي أن ممارسة حوكمة الشركات لا تخص القطاع الخاص وحده لأن مؤسسات القطاع العام في بعض الاقتصاديات تساهم في تحقيق الناتج الوطني والتوظيف والدخل واستخدام رأس المال ،وعلاوة على ذلك فإن مؤسسات القطاع العام في كثير من الأحيان تشكل السياسات العامة ،ولذلك فإنه لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو والإصلاح لابد من تأسيس حوكمة الشركات في مؤسسات القطاع العام وينطبق ذلك أيضا على الدول التي في طريقها إلى تنفيذ برنامج الخصخصة أو أثناء تنفيذه.

في بداية الأمر لابد من إدراج المؤسسات العامة في سجل المؤسسات المسجلة قبل الخصخصة ،وقد تستمر عملية الإدراج لمدة طويلة وبعد ذلك تحتاج المؤسسة الجديدة إلى بعض الوقت قبل أن تستفيد من مهارة مالكيها ومديريها ،وفي ذات الوقت ستضمن إدارة المؤسسة الجيدة إدارة مواردها ،بكفاءة ونزاهة وزيادة إنتاجيتها ورفع قيمتها ، وهناك مؤسسات في القطاع العام مطالبة بحوكمة المؤسسات كانت فيما مضى ملكية خاصة ولكن لها أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي أ ولها حساسية سياسية خاصة ،ومن الواضح أن هذه المؤسسات ستستفيد من حوكمة المؤسسات بطريقة سليمة؛

[1] صديقي خضرة ، **" التأصيل النظري لماهية حوكمة المؤسسات والعوائد المحققة من جراء تبنيها"**، المؤتمر الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة ، جامعة بويرة ، 2012/10/30.31،

إن مبادئ حوكمة المؤسسات تنطبق على المؤسسات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية ،خاصة تلك التي يجري عليها تعامل نشط ،وهي مؤسسات التي تكون ملكيتها موزعة بين عدد كبير من الشركاء والتي يجب تحديد العلاقة بين ملكيتها وإدارتها أو التي تكون مؤثرة بصفة مباشرة على جمهور واسع ،كما تنطبق على وجه الخصوص على المؤسسات التي يكون تمويلها الرئيسي من الجهاز المصرفي؛

كما يمكن تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات على المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة ومؤسسات الأشخاص؛

إن التطور الذي يشهده الاقتصاد العالمي جعل من الاقتصاديات الناشئة وخاصة الاقتصاد العربي يبدي إرادته الجدية

في تبني عناصر حوكمة المؤسسات ،ولذا من المفيد أن ينتبه المساهمون وإدارة هذه المؤسسات إلى مبادئ الحوكمة وهذا من

أجل التمهيد والاستعداد للقيد في سوق الأوراق المالية ،فالتأهيل السليم للطرح العام أ والقيد في البورصة من أهداف هذه

المبادئ ولذا فإن المساهمين والمؤسسات والدائنين والعاملين في المؤسسات عموما لديهم مصلحة في تشجيع ومراقبة التزام المؤسسات بمختلف أشكالها بهذه المبادئ قدر المستطاع ،حتى و لو لم تكن مؤسسات المساهمة مقيدة في البورصة.

المطلب الثالث :معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق مبادئ الحوكمة تنشأ من داخل المؤسسة وأخرى من بيئة المحيط وتتمثل فيما يلي : [1]

المصدر الأول :من داخل بيئة المؤسسة

ويتمثل هذا المصدر في عدم الفصل بين الملكية والإدارة ،فأغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة المؤسسات فعالا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس مؤسساتها عن المؤسسات العائلية ،فليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم المؤسسة ولكن من الضروري تمتع هذا الرئيس بقدرة وكفاءة عالية في إدارة المؤسسة .

1- علي جابر اسماعيل، " **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الأعمال ، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010 ، ص21 ،ص22

وهذا يمكن تقييمه على مستويات متعددة ،كمستوى تحصيله العلمي ،أو مستوى الخبرة العلمية لذلك يجب على المستثمر أن يتمتع بمعرفة وثقافة عالية للدور الذي تقوم به حوكمة الشركات لكي يؤثر ايجابيا على قراره الاستثماري ويندرج تحت هذه المعوق الرئيسي معوقات ثانوية أخرى من أهمها:

تشكيل مجلس الإدارة وعدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة المؤسسة

أعضاء مجلس الإدارة :عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم آراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية ، ومن خبراتهم وتفهمهم لعمل المؤسسة

لجان مجلس الإدارة :وأهمها لجنة التدقيق ،ولجنة المكافآت و الترشيحات ،ومدى فعاليتهما واستقلاليتهما ،وتوفر الأعضاء الغير تنفيذيين مستقلين فيهما.

المصدر الثاني :من خارج بيئة المؤسسة

ويتمثل هذا المصدر في المناخ العام للاستثمار في الدولة ومدى توافر القوانين والتعليمات المؤسسة للنشاط الاقتصادي والتي تضمن تطبيق الحوكمة في المؤسسات وإعطاءها صفة الإلزام وعدم تعارضها مع هذه القوانين.

المطلب الرابع :الآثار الإيجابية الناجمة عن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

إذا تم تفادي وتجنب معوقات تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات فإنه يعود عليها بالعديد من المزايا المرتبطة بالأداء في المؤسسة ،مما يعزز فيها الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي فهذه الآثار تتمثل في [1]:

توفير الاطمئنان لدى المستثمرين ،وحملة الأسهم نحو تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم ،مع ضمان الحفاظ على حقوقهم. مضاعفة القيمة السهمية للمؤسسات وزيادة قدرتها على المنافسة في أسواق المال العالمية ،لاسيما في ظل استحداث أدوات وأليات مالية جديدة .

التحقق من كفاءة تطبيق برامج ومشاريع الخصخصة ،وحسن توجيهها إلى الاستخدام الأمثل وتجنب أي من حالات الفساد التي قد ترتبط بذلك؛

توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركاء سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال لاسيما في ظل تزايد سرعة انتقال تدفق رؤوس الأموال؛

تجنب الانزلاق في مشكلات محاسبية ومالية غير سليمة ،وهذا من شأنه تعزيز أنشطة المؤسسات وزيادة استقرارها.

[1]- وليد بن نعمة الهزاع ،" حوكمة المؤسسات ،" **أهمية تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وقواعدها ، في المؤسسات والبنوك المالية بدول مجلس التعاون وأثره الإيجابي على تنامي الاقتصاد الخليجي"** ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2009 ، ص23

المبحث الرابع: التجارب الدولية لحوكمة الشركات

هناك العديد من التجارب الدولية في جميع أنحاء العالم ،اهتمت بحوكمة الشركات من منطلق اهمية الحوكمة وما يجب أن تحتويه وثيقة الحوكمة من مصلحة لجميع الأطراف حسب طبيعة كل بلد ،والإطلاع على هذه التجارب في هذه الدول لها الاثر الكبير في توضيح أهمية حوكمة الشركات ومدى تأثيرها على الشركات و المؤسسات و البنوك في تلك البلاد وهي على النحو التالي:

المطلب الأول:التجربة البريطانية

نشأ وتطور مفهوم حوكمة الشركات في المملكة المتحدة بحيث أصبح جزءا من المفهوم السائد داخل الشركات سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة في سوق الأوراق المالية ،وقد أدت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء بيانات ومعلومات مالية في الحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت في فترة التسعينات[1].

انشأت المملكة المتحدة مجلس الإبلاغ المالي في عام 1990م لتشجيع الإبلاغ المالي الجيد من خلال هيئتين هما :

مجلس المعايير المحاسبية

هيئة استعراض تقارير الإبلاغ المالي

وفي عام 2003م أعلنت الحكومة إدخال إصلاحات على مجلس الإبلاغ المالي تستهدف خلق لوائح تنظيمية مستقلة لمهنة المحاسبة و التدقيق و الارتقاء بمعايير حوكمة الشركات و في عام 2004م ،بدأ مجلس الابلاغ المالي الجديد يمارس أعماله و كان هدف مجلس الابلاغ المالي هو تعزيز ثقة الجمهور و المستثمرين في انظمة الابلاغ و الحوكمة في الشركات 2.

علما ان حوكمة الشركات في بريطانيا تطورت ،وتكيفت كجزء من ثقافة المفهوم السائد في لندن عن "منشات الأعمال"، فقد كان يتم إخاء المشكلات الرئيسية في الحسابات و كذا القوائم المالية المقدمة للمساهمين و المستثمرين ،و في ماي 1991 بدأت بورصة الأوراق المالية في لندن و مجلس التقارير المالية و جهات محاسبية اخرى بمراجعة المشكلات و ضمان أن الثقة في أسواق لندن لم تضار مطلقا و كانت البداية من أعضاء لجنة كادبيري و لجنة أخرى.

[1] حسين عبد الجليل ال غزوي ،" **حوكمة الشركات وأثرها على الافصاح في المعلومات المالية**"،الاكاديمية العربية في الدنمارك،2010،ص 33
[2] المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ،2005 ،ص112

وكانت هذه الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال للاهتمام بإجراء حوار جدي و مفتوح عن موضوع حوكمة الشركات و المسئولية مثل ما ذهبت اللجنة إلى عمله ،وقد برزت حالات « BCCI و MAXWELL » ، واتخذ عمل اللجنة شكلا هاما جدا فقد كانت سمعة لندن كمركز تجاري على المحك"نتيجة التعرض للانتقادات" وبدأ تقرير" كادبيري كجسر" احتجاج حيث شعر مجتمع الأعمال بأنه قد هوجم من جانب الكم الهائل من اللوائح الجديدة وتمثل البنود 19 الواردة في الكود توجيهات الممارسات السليمة التي كانت تقاومها شركات عديدة في البداية وهو عبارة عن مجموعة المبادئ المقدرة على النحو التالي :

ينبغي على مجلس الإدارة ان يجتمع بانتظام و ان يحافظ بصفة دائمة على رقابة كاملة و فعالة على الشركة و ان يتابع أعمال الادارة التنفيذية

لابد من وجود تقسيم واضح ومقبول للمسئوليات في رئاسة الشركة بما يضمن توازي القوى و السلطة حتى ينفرد شخص واحد بالسلطة في اتخاذ القرار.

يجب ان يضم مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين بتوازن وعدد كاف بالمقارنة بالأعضاء التنفيذيين وبشكل يجعل لأرائهم وزنا هاما.

لابد ان يكون لمجلس الإدارة جدول رسمي للمسائل المخصصة له بصفة خاصة لاتخاذ القرارات و لضمان ان توجهات ورقابة الشركة في يده بشكل مؤكد.

لابد من اجراء متفق عليه بالنسبة لأعضاء المجلس في تقرير واجباتهم للحصول عل مشورة مهنية مستقلة عند الضرورة على حساب الشركة.

يتعين أن يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الدخول على المشورة و خدمات سكرتارية ،و امانه الشركة هي المسئولة عن المجلس لضمان أن إجراءات المجلس تتبع و ان القواعد المطبقة و اللوائح يتم التوافق معها.

ينبغي ان يكون لأعضاء لجنة المراجعة "من غير الإدارة التنفيذية " حكم مستقل مسموع عن المسائل الخاصة بالإستراتيجية و الاداء و الموارد بما في ذلك التعيينات الاساسية و معايير السلوك.

يجب ان يكون اعضاء لجنة التدقيق"المراجعة" مستقلين عن الادارة و ألا يكون لأعضاء اللجنة أي أعمال أو ارتباطات أخرى تؤثر جوهريا على طبيعة عملهم الرقابي أو تتداخل مع ممارسة الحكم المستقل بعيدا.

يجب ان يتم اختيار اعضاء لجنة التدقيق لمدة معينة ولا يعاد تعيينهم تلقائيا.

يجب ان يتم اختيار أعضاء لجنة التدقيق من خلال عملية رسمية وهذه العملية وما يتعلق بها من تعيينات ،يجب ان تكون أمرا خاصا بالمجلس ككل.

يجب ألا تتجاوز عقود خدمة المديرين ثلاث سنوات بدون موافقة المساهمين.

يجب الافصاح الكامل عن كل ما يتقاضاه الأعضاء و رئيس المجلس الأعلى.

ما يدفع للمديرين لتنفيذيين يجب أن يخضع لتوصيات لجنة الأجور المكونة كلها أو صفة رئيسية من أعضاء لجنة لتدقيق.

يقع على عاتق مجلس الادارة تقديم تقدير متوازن و مفهوم وضع الشركة.

لابد أن يضمن المجلس الحافظة على علاقة موضوعية و مهنية مع المدققين.

يجب على المجلس ان يضمن و لجنة التدقيق "المراجعة" المكونة من ثلاثة اعضاء على الاقل مع وضع أحكام مكتوبة كمرجعية تتناول بوضوح سلطاتهم.

ينبغي على الأعضاء أن يوضحوا مسئولياتهم عن اعداد التقارير المالية التالية لبيان المدققين حول مسئولياتهم عن التقارير.

يجب على المديرين اعداد تقرير عن مدى فاعلية نظام الشركة للرقابة الداخلية

يجب على اعضاء المجلس إعداد تقرير عن الأعمال مستمرة مع افتراضات أو متطلبات معززة ضمن دليل الحوكمة التي تشمل :

الحاجة للفصل ما بين الوظائف الأساسية لضمان الرقابة

الحاجة الى التصدي لإساءة استخدام الحرية بالنسبة لأجور و مزايا أعضاء المجلس

الحاجة إلى ضمان إشراف افضل من خلال لجنة التدقيق و المبادئ الأساسية التي تدعم هذا الدليل

كما قامت بعض اللجان وكذا بعض رجال الاعمال بتقديم بعض التقارير و ايضا التوصيات التي تهم حوكمة الشركات ففي سنة 1993م اعتبرت مجموعة العمل برئاسة "بول روثمان" امكانية تنفيذ توصيات "كادبيري" وكان التقدير الاولي الذي صدر في عام 1993 م الاخذ بالرأي القائل : "انه يجب على الشركات المقيدة في البورصة ان تضمن في تقريرها الرقابة الداخلية ،ولكنه قصر تلك المسئولية على الرقابة المالية الداخلية ،اما "لورد نولان" فقد عزز المعايير إلى ضمانات أخلاقية صحيحة في الشركات العامة ذات الاكتتاب العام ،أما "جري بيري" فقد ركز على موضوع الشكاوي و الاكراميات التي تدفع للوزراء من مجموعة الضغط و غيرهم ، مما سبب قلق متصاعد هذا الذي جعل من المصلحة تدعو الى انشاء لجنة ريتشارد جري بيري بواسطة اتحاد الصناعات البريطاني عام 1995م ، وقد وضع التقرير ميثاقا لأفضل الممارسات في تقديم للإفصاح عن مكافآت الأعضاء ،وفي نفس السنة شكلت لجنة أخرى برئاسة "سير روني هامبيل " ،بمعرفة بورصة لندن للأوراق المالية وجهات أخرى وكانت

مهمتها تحديث أكثر لحوار حوكمة الشركات و ضمان إنجاز النوايا التي قررها كادبيري ،وقد أوصى التقرير بأن مجلس الإدارة يجب ان يعترف بمسئولية المجلس عن نظام الرقابة المالية الداخلية ،ولكن القليل من الشركات هي التي فعلت ذلك ،وفي عام 1998م ،تم تجميع التوصيات المقدمة من كادبيري و المراجعات اللاحقة لحوكمة الشركات فيما يعرف بالكود الموحد وقد أصبح هذا الكود جزءا من متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية ،و في عام 1999م استمر الحوار حول حوكمة الشركات من خلال عمل "السير تيرنبول" و الذي أعد تقريرا قصيرا ،كانت خلاصة توجيهاته انه يجب ان يعكس ممارسة الأعمال بطريقة صحيحة و أن الرقابة الداخلية تجسد الأعمال التي تتيح للشركة تحقيق أهدافها ،كما يتم الاستمرار في تطوير الأعمال مع التواصل بالتغيرات البيئية ، وتمكين كل شركة من اجراء التطبيقات التي تلاءم ظروفها الخاصة .[1]

المطلب الثاني: التجربة الأمريكية في حوكمة الشركات

تماثلت الاهتمامات في الولايات المتحدة الأمريكية مع المملكة المتحدة لمفهوم حوكمة المؤسسات خاصة وأن الدولتين لهما علاقات اقتصادية قوية مع بعضهما البعض وارتباط العديد من المؤسسات بالبلدين فيما بينهم . وذلك بالرغم من أن هياكل المسؤولية في المؤسسات ولجنة بورصة الأوراق المالية في كلا البلدين تختلف في بعض الجوانب.

ولقد كانت أكثر السمات البارزة لملكية المؤسسات في الولايات المتحدة هي غياب المستثمرين المهيمنين حيث أن أسهم المؤسسات الأمريكية يمتلكها أعداد كبيرة من المساهمين ويوجد عدد كبير من المؤسسات لا يمتلك أي من المساهمين فيها سواء أكانوا إفرادا أم مؤسسات ما يزيد عن 1% من أسهمها.

إن التطور الذي حصل في سوق الأوراق المالية ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبة المؤسسات وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها المؤسسات بالإضافة إلى التطور الذي وصلت له مهنة المراجعة والمحاسبة ، أدى إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات والتزام المؤسسات بتطبيق أفضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم له وخاصة المقيدة في البورصة ، ومن الملاحظ أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة.

(The California public employees, retirement system -calp ERS-) وهو اكبر صندوق معاشات في الولايات المتحدة الأمريكية ، بتعريف حوكمة المؤسسات وإلقاء الضوء على أهميتها

[1] حماد ، طارق عبد العال ، **"حوكمة الشركات "شركات قطاع عام وخاص ومصارف-المفاهيم –المبادئ-التجارب-المتطلبات "**،الدار الجامعية،مصر ،2007.ص18.13

ودورها في حماية حقوق المساهمين ، ولقد قام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ لتطبيق حوكمة المؤسسات وقد قسمت إلى مبادئ جوهرية وخطوات إرشادية.

وركزت هذه المبادئ على تشكيلة مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عن المجلس والمكافآت الخاصة بأعضاء المجلس ، ومعايير لتقييم الأداء وقدرة أعضاء مجلس الإدارة المستقبلية على تعميم أداء المدراء والتنفيذيين ، وأوضحت الخطوط الإرشادية إلى ضرورة الاتفاق بين المجلس والمساهمين على تعريف محدد وواضح لمفهوم الاستقلال ، ويعاب على هذه المبادئ انه بعد فترة من إصدارها وجهت لها العديد من الانتقادات واخذ الصندوق بحذف بعضها حتى أصبحت غير ذي جدوى.

وفي عام 1987 قامت اللجنة « COSO » بإصدار تقريرها المسمى « Treadway Commision » والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المدقق الخارجي أمام مجالس إدارة المؤسسات.

ولقد أصدر كل من « New York Stock Exchange-NYSE » و « Association of Securities Dealers –NASD–) عام 1999 تقريرهما الشهير المعروف باسم Securities و الذي اهتم بفاعلية الدور الذي تقوم به لجان التدقيق بالمؤسسات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات وتضمن هذا التقرير مسؤولية لجنة التدقيق تجاه إعداد التقارير المالية ، و وظيفة التدقيق الخارجي وكذلك مسؤولية لجنة التدقيق تجاه وظيفة التدقيق الداخلي .

ان جميع التحليلات التي أجريت للتعرف على أسباب الانهيارات التي حدثت وجود خلل رئيسي في أخلاقيات وممارسة مهنتي المحاسبة والتدقيق ، وبناء عليها قامت الحكومة الأمريكية في عام2002م ، بتطوير تشريع جديد أسمته (Sarbanes-Oxley)، حيث تم إلزام المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية التقيد به وتطبيق جميع بنوده [1].

[1] ظاهر شاهر القشي،حازم الخطيب،**"الحاكمية المؤسسية بين المفهوم و إمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية"** ، المجلة العربية للإدارة ، الأردن :2006 ، المجلد 10،العدد1،ص:02

المطلب الثالث:التجربة الفرنسية مع حوكمة الشركات

لقد نشأ مفهوم الحوكمة في فرنسا من خلال مجموعة من التقارير تم نشرها خلال فترات كانت من 1995-2003.

هذه التقارير استمدت نصوصها و قوانينها من القوانين الدولية كقانون كادوبري [1] 1992، الى جانب قانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة1999م.

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور تقرير فينو " vienot Report" ، الذي نشر سنة 1992 بسبب مجموعة من العوامل أهمها :

العولمة

زيادة وجود المساهمين الأجانب

زيادة صناديق المعاشات الامريكية

ظهور صناديق المعاشات في فرنسا

الرغبة في تحديث سوق المال بباريس

وقد جذب التقرير الكثير من الاهتمام و تناولته الصحف بالتعليق على الممارسات الحالية وتأخر تنفيد ما توصل اليه من التوصيات ، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات.

وتضمنت أهم توصيات تلك اللجنة ما يلي2:

يجب أن يضم كل مجلس إدارة عددا لا يقل عن عضوين من المديرين المستقلين .

يجب أن يحتوي كل مجلس على لجنة تشريعات تضم عضوا مستقلا واحدا على الأقل ورئيس مجلس الشركة .

على المؤسسة أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لاتخاذ القرارات الهامة.

يجب أن تكون لكل مجلس إدارة لجان التدقيق و مكافآت تتكون من ثلاثة مديرين على الأقل مع ضرورية استقلالية أحدهم ، ويجب أن يشير كل مجلس إلى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا.

لا يجوز للمديرين التنفيذيين ولا لمديري إدارات الموظفين العمل في لجنة التدقيق و لجنة المكافآت.

يجب أن يمتلك المديرون عددا معقولا و مناسبا من أسهم شركتهم.

---

[1] Benoît de Courcelles:" **L'application des recommandations des principes de bonne Gouvernance d'entreprise en France en 2003"**, Mémoire de recherche, Paris, France, 2004, p :5 .

[2] Le parent et M.Orange, »Le gouvernement d'entreprise dans l'economie anglo-saxonnes », Paris :les Cahiers Français.n°277,p :20

لا يجوز للمدير التنفيذي الانضمام إلى أكثر من خمسة مجالس بالإضافة إلى مجلس شركته.

ومع ذلك كانت المشكلة الرئيسية المتعلقة بتقرير"Vienot" هي أن الالتزام كان متروكا لاختيار المؤسسات تماما ولم يكن للبورصة أو لأي جهة تنظيمية أخرى شروطا أو متطلبات للإفصاح عما إذا كانت الشركة تطبق مبادئ تقرير"Vienot" ام لا ، ولم تكن المؤسسة مطالبة ببيان التزامها بتطبيق هذه المبادئ.

ورغم أن التقرير حذر من حدوث تجاوزات قانونية ، إلا أن مجلس الشيوخ وخاصة تحت اصرار السيناتور"ماريني"، قام بالتحقيق و إدارة المؤسسات ، وترتب عن ذلك صدور تقرير"ماريني" في يوليو 1996 الذي اشتمل عل عدد من المقترحات تمثلت في احداث تغييرات قانونية تغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات التي يرتبط بعضها بشؤون حوكمة و إدارة الشركات ،كما يلي [1]:

يجب ان يكون للمؤسسات الحق في الفصل بين سلطات مستقلة

يجب على المؤسسات ان تقدم للمستثمرين المحتملين قوائم مفصلة بمالكيها

يجب إرسال إشعارات المشاركة في الاجتماعات إلى المساهمين قبل موعد الانعقاد بشهر بدلا من15يوم.

السماح للمساهمين الذين لا يرغبون في التصويت بأنفسهم من تحويل حقهم في التصويت إلى كيان مستقل بدلا من تحويله الى الإدارة.

وقد كانت المشكلة الأساسية في التجربة الفرنسية المتعلقة بحوكمة و إدارة المؤسسات هي عدم وجود إلزام سواء في تقرير 'Vienot' أو في تقرير "ماريني" ، إلا أنه مع اشتداد قوة العولمة،ودخول اليورو ، وتدويل أسواق رأس المال من المتوقع أن يلتزم عدد أكبر من المؤسسات الفرنسية بما توصل اليه التقريران من النتائج .

تقرير بوتون"Bouton":

في سبتمبر 2002 بعد مجموعة الانهيارات التي كانت قد تعرضت له كبريات الشركات الامريكية "كإنرون "و" وورلد كوم"،ومن اهم اسباب حدوث هذه الانهيارات افتقار فعالية نظام الحوكمة المطبق.

وقد تم اصدار تقرير "بوتون" تحت اشراف حركة المؤسسات الفرنسية ،الجمعية الفرنسية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص،وجمعية المؤسسات الفرنسية الكبيرة .

وقد تم تقسيم هذا التقرير الى ثلاث أقسام رئيسية[2]:

[1] امين السيد أحمد لطفي ،**"دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد"** ، الاسكندرية : الدار الجامعية ،2007 ، ص734.735

[2] Marc Vienot : **Rapport du comité sur le gouvernement d'entreprise, Rapport du groupe de travail, l'association Française des Entreprises Privées et le Mouvement des entreprises de France**, juillet 1999, p : 7

القسم الأول : يحوي معايير تحسين ممارسات الحوكمة فيما يتعلق بدور مجلس الإدارة و أهمية الاداريين المستقلين .

القسم الثاني : تناول هذا القسم استقلالية محافظي الحسابات وقد حدد فريق العمل مدة وكالة محافظ الحسابات الى ست سنوات وذلك لضمان استقلاليته.

القسم الثالث : تضمن المعلومات المالية و المعايير المحاسبية وأكد على ضرورة ان يتضمن التقرير السنوي للشركات كل الاجراءات الداخلية المتعلقة بتحديد الرقابة والالتزامات خارج الميزانية وايضا تقييم المخاطر ذات الاهمية بالنسبة للشركة وتطوير وتوضيح المعلومات التي تهم المساهمين والمستثمرين فيما يتعلق بالعناصر خارج الميزانية ومخاطر الشركة.

و تتلخص توصيات التقرير في الاتي[1]:

تحسين أداء ادارة الشركات و خاصة أداء لجنة المراجعة ،

ملاءمة المعايير و الممارسات المحاسبية،

جودة المعلومات المالية و الاتصال المالي،

فعالية الرقابة الداخلية و الخارجية (المراجعة الداخلية و الخارجية)،

علاقات الشركة مع مختلف فئات المساهمين،

دور و استقلالية مختلف الاطراف الفاعلة في سوق العمل (البنوك ، المحللون الماليون).

قانون الامن المالي:

بعد الانهيارات المالية العظمى في كبرى الشركات الأمريكية و كذا الأوروبية ،ظهرت ازمة عدم الثقة في جودة المعلومة المحاسبية و المالية تلك الموجهة لأغراض تخص المستثمرين .

فتم اصدار قانون الامن الغذائي في فرنسا يوم1 اوت 2003 والذي كان مستوحى من "قانون ساربنز اوكسي"الأمريكي .

[1] Daniel Bouton **: Pour un meilleur gouvernement des entreprises cotées**, Conférence de presse, 23 /09/ 2002 , p :3.

وقد جاء هذا القانون تقريبا بنفس التشريعات التي نص عليها قانون "ساربنز اوكسي" .ويمكن تلخيص اهم نصوصه في الاتـــــــي1:

ضرورة اعداد تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية في التقرير السنوي لأي شركة مدرجة في البورصة ويكون مرفقا برأي المدقق الداخلي ،ويتم الافصاح عنه لهيئة الرقابة على السوق المالي

يجب على المدقق الخارجي أن يرفق بتقريره تقريرا مفصلا يتضمن رأيه وكافة ملاحظاته المتعلقة بإجراءات الرقابة الداخلية للشركة ، خاصة تلك المتعلقة بمعالجة و اعداد المعلومة المحاسبية و المالية .

مسؤولية واستقلالية مجلس الإدارة لتخفيض تكاليف الوكالة ،

ضرورة الاهتمام بالمعلومة المالية و الشفافية والإفصاح في البيانات المالية تفاديا لحالات التلاعب المحاسبي فيها.

المطلب الرابع:التجربة الجزائرية و حوكمة الشركات

وبالنسبة للتجربة الجزائرية في مجال الحوكمة ، فقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي صدر في 26 سبتمبر 2007 إلى تراجع الجزائر في الترتيب الدولي إلى مستوى أسوأ ، لتحتل في التقرير الجديد الرتبة2 99.

ويعود ذلك إلى ظروف الفوضى التي يمر بها الاقتصاد الوطني وعدم تبلور خطوط المرحلة الانتقالية وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري والسطو على الأموال العامة في شركات ومؤسسات القطاع العام ، كون هذه الشركات تشكل عبئا ثقيلا على الخزينة جراء سوء الأداء وتفشي حالات الفساد المالي والإداري فيها ، ما جعلها تستند على الدعم الحكومي ، بدلا من رفد الميزانية العامة بالموارد المالية ما ينجم عنه هدر للأموال العامة بدلا من تنميتها لذلك تعد عمليات خصخصة الشركات العمومية الفاشلة ، وسيلة ناجحة من وسائل الحوكمة إذ إن الهدف المركزي للحوكمة يتمثل بعملية الإصلاح الاقتصادي وتدوير عجلة الاقتصاد بشكل سليم لتحقيق التنمية والتطور[3].

وهذا ما أدى بالجزائر إلى إصدار مشروع النظام المالي المحاسبي الجديد، والذي من المنتظر ان يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي(IAS/IFRS) الذي تم تطبيقه في مطلع عام 2010 ، حيث صدرت في الجريدة الرسمية قواعد

[1] Laurent Cappelletti: La normalisation du contrôle interne : esquisse des conséquences organisationnelles de la loi de sécurité financière, Institut d'Administration des Entreprises (IAE) , Université Jean Moulin , Lyon III , 2004 , p :4.

[2] جريدة الشروق اليومي:العدد21،الصادر في 27 سبتمبر2007

[3] فريد كورتل ،**"حوكمة الشركات:منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي"**،الملتقى الدولي الاول لكلية الاقتصاد،جامعة دمشق،15.16 اكتوبر2008،ص12

التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها[1]، وهذا كدعامة لتطبيق حوكمة الشركات.

كما قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات تعمل جنبا لجنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) و مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لوضع دليل حوكمة المؤسسات الجزائرية .

كما انه قد عقد مؤتمر وطني في 11مارس2009 ، اعلنت كل من جمعية كير "Care " ،واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن اصدار دليل حكمة المؤسسات الجزائرية .

وقد تم اعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)[2]

وسيتطلب الأمر من الجماعات المحلية أن تقوم باستثمار ذلك في نشر وزيادة الوعي في دوائر القطاعين العام والخاص وأجهزة الإعلام ، بفوائد ومزايا حوكمة المؤسسات والإطار المؤسسي اللازم لها .

ويعتمد نجاح في إتباع ممارسات حوكمة المؤسسات في الجزائر على مدى اتساع نطاق قبولها في مجتمع الأعمال ، وهذا يتطلب إحداث تحول ثقافي ، ولمساندة هذه العملية سيقوم مركز المشروعات الدولية الخاصة (Cipe) بدعم أصحاب المصالح في القطاع العام و الخاص مثل دائرة العمل و التفكير الخاصة بالمشروعات (Care) بهدف الترويج لحوكمة الشركات وزيادة الوعي و إتباع الدليل الجزائري الخاص بها.[3]

[1]لمزيد من التفصيل أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، الصادرة في 25 مارس 2009 ، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 ، المؤرخ في 2008/05/26،ص:03.81

[2]مركز المشروعات الدولية الخاصة ،" **حوكمة الشركات القضايا و الاتجاهات"** ، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العد13 ، مارس2009 ،القاهرة : مركز المشروعات الدولية الخاصة ،2009،ص01

[3]مركز المشروعات الدولية الخاصة ،" **حوكمة الشركات القضايا و الاتجاهات"** ، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العد13 ، صيف2008 ،القاهرة : مركز المشروعات الدولية الخاصة ،2008،ص 02

خلاصة الفصل الثاني:

خلال العقود القليلة الماضية ، اكتسبت حوكمة الشركات اهمية كبيرة تزايدت في العديد من الاقتصاديات متقدمة كانت او ناشئة،خصوصا امام تلك الانهيارات الاقتصادية و الازمات المالية التي شهدتها كبريات الدول و التي عصفت بالعديد من اسواقها المالية و كبريات شركاتها خاصة في الولايات المتحدة الامريكية،وهذا نتيجة انتهاجها لطرق محاسبية معقدة ومضللة لإخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق اصحاب المصالح من المساهمين و غيرهم.

بعد تطرقنا لهذا الفصل والمتعلق بالإطار العلمي و العملي لحوكمة الشركات،يمكن أن نستنتج أن:

- حوكمة الشركات في مضمونها تهدف إلى تطوير الأداء وتحقيق الإفصاح و المصداقية والشفافية،إلى جانب البحث عن تحقيق الانسجام و التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة،كما تهدف إلى الحد من سيطرة الإدارة و إعطاء المساهمين صلاحيات أكبر ،من خلال تفعيل الرقابة على الأداء وتدعيم المساءلة
- لتحقق التطبيق السليم لحوكمة الشركات الواجب هو الالتزام بمجموعة من المبادئ التي تشكل القواعد الأساسية لتحقق الممارسة الإدارية الرشيدة.
- إن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات أصبحت أداة قوية لخلق سوق تمتاز بالشفافية و الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ،ساعد في ذلك أدوات فعالة للرقابة على مجالس إدارة الشركات ،والتزامها بإعادة هيكلة هذه المجالس و تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة.

الفصل الثالث:

اثر التدقيق الداخلي في باقي الأطراف المساهمة في تطبيق الحكم الرشيد

مقدمة الفصل:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات تمثلت أساسا في العولمة،والتطورات الاقتصادية الهائلة،وكذا المعلوماتية وأيضا الانهيارات المالية والاقتصادية التي مست كبريات المؤسسات في العالم ،مما أدى إلى زيادة الاهتمام بمهنة التدقيق الداخلي باعتباره أداة رقابية تضمن للمؤسسة القدرة على مواكبة الخطى المتسارعة والزخم الهائل من المتغيرات التي يموج بها العالم.

كما أصبحت الحاجة ملحة إلى دعم حوكمة الشركات والتي ترتكز على التدقيق الداخلي باعتبارها من الآليات المحورية التي تقوم عليها،فتقييم نظام الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر تقوي العلاقة بين أطراف حوكمة المؤسسات والتي تعتبر من الأمور الضرورية لاستمرار المؤسسة على تحقيق أهدافها.

ولمعالجة هذا الفصل قمنا بالتطرق الى النقاط الاتية:

المبحث الأول:دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

المبحث الثاني:المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

المبحث الثالث:دور تدقيق ادارة المخاطر على حوكمة الشركات

المبحث الرابع:التدقيق الداخلي و علاقته بباقي الاطراف المساهمة في التطبيق الامثل لحوكمة الشركات

المبحث الأول :دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

لقد أدى التطور العلمي و التكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة الوحدات الاقتصادية و زيادة المسئوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها،و فضلا عن تعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها و زيادة حجم أعمالها ،إلا انه ما كان إلا سببا أدى إلى زيادة أهمية الدور الرقابي و التأكيد عليه ، لمواجهة احتمالات الخلل و ضعف الثقة فيه ، ومن هنا يأتي الدعم للهيكل الرقابي في التنظيم ،وذلك من خلال دور محاسبي وآخر إداري .

بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تم تلخيصها في فيما يلي أدت الى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية و هي كالأتي:

كبر المؤسسات و تعدد عملياتها : إن النمو المتسارع و الكبير في حجم الشركات وتنوع أعمالها ، جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المؤسسات ،مما أدى إلى الاعتماد على وسائل هي في الصميم تابعة للرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية ، و الموازنات و تقييم العمل.

اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات و المسؤوليات إلى بعض الادارات الفرعية بالمشروع: ويظهر هذا في شركات المساهمة حيث ان انفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها راجع لكثرة عددها و تباعدها.السبب الذي يجعلنا نراهم ممثلين في الهيئة العامة للمساهمين يسندون الإدارة إلى عدد منتخب منهم (مجلس الإدارة) ،وهذا الاخير لا يمكنه إدارة جميع أعمال الشركة بمفرده لذالك يفوض السلطات و المسؤوليات إلى إدارة الشركة المختلفة ، ومن اجل إخلاء مسؤوليته أمام المساهمين.

مجلس الإدارة يقوم بتحقيق الرقابة على أعمال هده الإدارات المختلفة عن طريق وسائل و مقاييس و إجراءات الرقابة الداخلية التي تؤدي إلى اطمئنان مجلس الإدارة إلى سلامة العمل بالشركة . ومن هنا جاء الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ووضع الوسائل و الإجراءات التي تكفل لمجلس الإدارة تحقيق أهدافه الرقابية.

حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة : لابد على إدارة المؤسسة الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطها ،من اجل اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات و رسم السياسة الخاصة بالشركة في المستقبل . ومن هنا لابد من وجود نضم رقابية سليمة ،تطمئن الإدارة على صحة تلك التقارير . وبما أن إدارة المؤسسة بحاجة إلى حماية وصيانة لأموالها ،فان الادارة مجبرة على توفير نظام رقابة داخلية سليم حتى تخلي نفسها من اي مسؤولية مترتبة عليها في منع الأخطاء و الغش أو تقليل احتمال وقوعها.

تطور إجراءات التدقيق : إن تحول عملية التدقيق من تدقيق كامل تفصيلي إلى تدقيق اختباري ،يعتمد على أسلوب العينة الإحصائية الذي يعتمد بدوره على تقرير حجمه و كمية اختباراته على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المؤسسة .

المطلب الأول :ماهية نظام الرقابة الداخلية

يعتبر السبب الرئيسي لظهور نظام الرقابة الداخلية هو انفصال الملكية عن التسيير وكذا كبر حجم المؤسسات وتعّقدها الشيء الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية الرقابية ، كما أصبح أمرا حتميا تقتضيه الإدارة الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة وتحقيق أهدافها.

أولا : نشأة نظام الرقابة الداخلية

في بادئ الأمر لم يكن لنظام الرقابة الداخلية الاهمية الكبرى التي يحضا بها الان ، نظرا لعدم وجود فصل بين الملكية والإدارة ، حيث كانت هناك رقابة المالك أو ما يعرف بالرقابة الشخصية ، فالمالك كان يقوم بنفسه بالرقابة على أنشطة المؤسسة ، وانحصر مفهوم الرقابة الداخلية في حماية النقدية فقط باعتبارها أكثر أصول المؤسسة تداولا ، وبعد ذلك اتسع نطاقها ليستخدم كمرادف للضبط الداخلي [1]، والذي يعني تقسيم العمل وتحديد السلطات والمسؤوليات والفصل بينهما عن طريق عدم قيام موظف ما بعملية كاملة ولذلك يعرف نظام الضبط الداخلي بأنه" : مجموعة من الوسائل والمقاييس والأساليب التي تضعها الإدارة بغرض ضبط عملياتها ومراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل ، وعدم حدوث الأخطاء أو الغش أو التلاعب أو حتى الاختلاس في أصول المؤسسة وسجلاتها وحساباتها " [2]

كما أن كبر حجم المؤسسات وتعقد نواحيها الإدارية ، المالية والتنظيمية ، أدى إلى اعتبار نظام الرقابة الداخلية أمرا حتميا للإدارة الحديثة للمحافظة على مواردها المتاحة ، كما أن إدخال نظم المعلوماتية وتعقد عالم الأعمال وحدوث الفضائح المالية أدى بدوره إلى إعادة النظر في نظام الرقابة الداخلية من أجل تطويره وتحسين فعاليته ليتماشى مع المستجدات الحالية.

ثانيا : تعريف الرقابة الداخلية

تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مر بها وبتعدد المعرفين له ، لذلك سنورد بعض التعاريف المقدمة لنظام الرقابة الداخلية

المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين3، يعرف نظام الرقابة الداخلية : «الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال والإبقاء على المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة » .

الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة (IFAC)التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة (IAG) فإن4 « نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية ،ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية ،بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال هذه الأهداف تشمل على احترام السياسة الإدارية ،حماية الأصول ،رقابة واكتشاف الغش والأخطاء تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية وكذلك الوقت المستغرق في إعداد معلومات ذات مصداقية» .

---

[1] نادر شعبان السواح،"**المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**"،الإسكندرية : الدار الجامعية ،2006،ص121.

[2] جمعة أحمد حلمي ،"**التدقيق الحديث للحسابات**"،الطبعة الأولى ، عمان : دار الصفاء ، 1999، ص99

[3] هادي التميمي ،"**مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية**" ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 2006،ص 81

[4] علي عبد الوهاب نصر ، و شحاتة شحاتة السيد ، "**الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة التكنولوجيا والمعلومات وعولمة أسواق المال الواقع و المستقبل**" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006،ص54

يعرف خلف عبد الله الوردات الرقابة الداخلية على انهـــــــــا[1]: " أي أعمال تقوم به الإدارة لتشجيع تحقيق الأهداف و الغايات المحددة.يتولى نشاط التدقيق الداخلي تخطيط و تنظيم وتوجيه أعمال كافية لتوفير تأكيدات معقولة بان الأهداف و الغايات سوف تتحقق. لذلك فان الرقابة نتيجة حتمية للتخطيط و التنظيم والتوجيه السليم من قبل الإدارة " .

كما عرفه Stephan franclin -G.r.Terry2 :"تقييم الاعمال المنجزة ، حيث من الضروري وضع المعايير التصحيحية ، التي تبين أن المنجز مطابق للمخطط ".

كما عرفه Marcel la flamme3 :على أنه الوظيفة المتممة لعملية (حلقة) التسيير ،حيث لا يمكن أن نقوم بوظيفة الرقابة دون الوظائف التي تسبقها (تخطيط ،تنظيم ،دفع)، فهي ترتكز على تمكنها من قياس التطورات المحققة ، بالمقارنة مع المتوقعة(المخططة) ، والتي تظهر إذا كان الوضع يتطلب عمل تصحيحي على مستوى العمليات الأساسية."

ومن كل هذه التعاريف ،يمكننا استخلاص هذا التعريف حول نظام الرقابة الداخلية :"هو نظام تحتي تابع لنظام فوقي (عملية التسيير) ،يعمل على متابعة تنفيذ الأهداف المسطرة مسبقا ، والقيام بالعمليات التصحيحية إن تطلب الأمر ، وهي ضرورية لاكتمال عملية التسيير" .

المطلب الثاني : المكونات و المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

أولا : مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتطلب تصميم وتنفيذ أي نظام للرقابة الداخلية ، مراعاة خمس مكونات أساسيه لابد من الاهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف الرقابية،وتتمثل هذه المكونات فيما يلي4:

بيئة الرقابة : تعتبر البيئة الرقابية الأرضية التي تقوم عليها المكونات الأخرى وأساس تحقيق نظام رقابي فعال وهي تتكون من : عوامل لها صلة مباشرة بالإدارة : وتتمثل في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة ، والقيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية استخدامها في الواقع العملي لتشجيع الأداء الأخلاقي .

عوامل لها صلة بتنظيم المؤسسة :نفسها وتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفء ومدى تحديد السلطات والمسؤوليات،وسياسات الأفراد وممارساتهم المختلفة،ومدى الالتزام بسياسات المؤسسة.

تقييم المخاطر :تتعرض أي منشأة للعديد من المخاطر عند مزاولتها لأعمالها (مخاطر تشغيلية،قانونية...الخ)، إذ لابد لها من تحديد وتحليل هذه المخاطر ومحاولة تخفيف حدة تأثرها إلى مستويات مقبولة .ويمكن ذكر أهم هذه المخاطر فيما يأتي :

مخاطر السيولة والتي تتحدد من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات البنك من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض، مخاطر متعلقة بالائتمان مثل فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين .

1- خلف عبد الله الوردات، "**التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**" ،الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ،سنة 2006،ص123

2 -Goerge, R.terry, Stephan. Fanclin: Op.Cit, p: 490

3 -Marcel la flamme: le management approche systémique, Gaetan Morin, Canada, 1981, p : 349.

4- فتحي رزق السوافيري وآخرون ،" **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية** "، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2002، ص21.19

أنشطة الرقابة : تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات والقواعد التي تعمل على تحقيق الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة،وإدارة المخاطر بفعالية وتتمثل هذه الأنشطة في :

أنشطة الرقابة على التشغيل وهي تهتم بمراقبة ومتابعة تشغيل عمليات المؤسسة،

أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية :وتهدف إلى إعداد تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها،

أنشطة الرقابة على الالتزام وتهدف إلى التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبق في المؤسسة.

المعلومات والاتصالات:يهدف هذا العنصر إلى تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة أو الحصول عليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة،عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات تسمح بتدقيق تلك المعلومات وإعداد التقارير المالية .إن المعلومات يجب أن تتصف بالوضوح و الدقة وفي مواعيد دقيقة أيضا حتى تتمكن المؤسسة من الاستفادة من هذه المعلومات في وظيفتها الرقابية واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

المتابعة :و يقصد بها المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف أجزاء ومكونات هيكل الرقابة الداخلية وذلك للتحقق من فعالية وكفاءة هذا النظام. لأن الإجراءات التي تطبقها المؤسسة في كل أنواع أنشطتها قد تصبح غير كافية أو لا تصلح للتطبيق من فترة زمنية إلى أخرى،لذلك يجب أن تحدث الإدارة تطورات في هذه الإجراءات من فترة إلى أخرى.

ثانيا:المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

إن الحاجة لوظيفة الرقابة،إنما تنشأ نتيجة وجود احتمال لحدوث أخطاء في تنفيذ الأهداف الموضوعة مسبقا،وبالتالي يوجد ارتباط تام بين وظيفة الرقابة وكل من وظيفتي التخطيط والتنظيم،طالما أنها تصحح ما تم تخطيطه وتنظيمه،ومن خلال تعريفات نظام الرقابة الداخلية السابقة فإنه يتضح وجود جوانب إدارية وأخرى محاسبية كمقومات لنظام الرقابة الداخلية السليم،أين يتوقف نجاحه وفاعليته كنظام في أي مؤسسة على مدى توافر هذه المقومات والدعائم الأساسية الضرورية اللازمة لخلق نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية .وعليه ، سيتم التركيز في هذا المطلب على العنصرين الآتيين :

المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية؛

المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية.

المقومات الإدارية والتنظيمية لنظام الرقابة الداخلية :يتضمن الشق الإداري لمقومات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الطرق والوسائل والتي تزيد من كفاءته ويمكن عرضها على النحو الموالي :

هيكل تنظيمي كفء : يعتبر وجود هيكل تنظيمي كفء في أي منظمة هو أساس عملية الرقابة،والهيكل التنظيمي الكفء هو الهيكل الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة لكافة الإدارات والأشخاص بدقة وبصورة واضحة،وتتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على طبيعة المنشأة وحجمها ومدى الانتشار الجغرافي لها وعدد القطاعات أو الفروع،ويجب أن يكون لكل شخص في الهيكل التنظيمي رئيسا يتابعه و يقيم أدائه باستمرار وضرورة إعداد خرائط تفصيلية لكل قسم مع وجود إمكانية لتغيير

الهيكل التنظيمي مع تغير الظروف المحيطة،أي أن يتصف هذا الهيكل بالمرونة ، ومن ناحية أخرى يجب أن يعمل هذا الهيكل على إعطاء كل فرد واجبات ومسؤوليات محددة ، تتناسب وقدراته مع تطبيق مبدأ الفصل بين المهام المختلفة [1] .

من خلال ما سبق يتضح أن الهيكل التنظيمي الكفء يجب أن يتصف بالعناصر الآتية :

أن يتم تفويض السلطات من أعلى إلى أسفل وأن السلطة واضحة ومفهومة،

تطبيق مبدأ الفصل بين المهام خاصة السجلات عن الشخص القائم بالوظيفة،

مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب أية تغييرات مستقبلة،

الاستقلال الوظيفي بين الإدارات و الأقسام بما لا يمنع التعاون والتنسيق بينهما،

ربط الاختصاصات والمسؤوليات بالأهداف والسياسات الهامة للمؤسسة،

تحديد المسئولين عن أي أخطاء أو مخالفات قد تحدث،

تخطيط أنشطة المؤسسة وتوصيلها إلى المستويات التنفيذية في صورة تعليمات أو قواعد واجبة التنفيذ،

وضع إجراءات واضحة ودقيقة لنشاط الرقابة وعملها في شكل خطة محددة.

توافر الموظفين الأكفاء : تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة الموظفين بالمؤسسة،والذين تقع عليهم مسؤولية تنفيذهم لعملهم،إذ يجب على المؤسسة أن تتبع سياسات سليمة في تعيين موظفين جدد،أو ترقية موظفيها الحاليين من خلال إعداد برامج تدريبية لهم بصفة مستمرة لتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم،إلى جانب ضرورة توفر المؤهلات الكافية لدي موظفي المؤسسة،يجب التأمين على المسئولين للاحتفاظ بالأصول وحيازتها ضد خيانة الأمانة.

لذلك يمكن القول أن تواجد مجموعة من الموظفين،على درجة عالية من الكفاءة والقدرات والثقة عاملا مهما لنظام الرقابة الداخلية،وبصفة خاصة في حالة ضعف الضوابط الرقابية،أيضا حتى وفي ظل وجود ضوابط رقابية عالية،فإن ضعف قدرات الموظفين والثقة فيهم سوف يترتب عليه محاولات من هؤلاء للتغلب على هذه الضوابط

إن النظام الجيد للرقابة الداخلية يتطلب دائما برامج تدريبية للعاملين بصفة مستمرة لتثقيف مجتمع الوحدة الاقتصادية ،كذلك وجود نظام متكامل للحوافز على مختلف المستويات بحيث يقوم بتشجيع مختلف الكفاءات في مجال العمل خاصة في العمل الرقابي .

معايير أداء سليمة :إن وجود هيكل كفء وعمالة مدربة وذات قدرات وكفاءات عالية،لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين،وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد[2] الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات .

مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول من الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية:وجود مجموعة من السياسات والإجراءات بقصد الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها أو اختلاسها،وتزداد أهمية هذه السياسات والإجراءات كلما كان التنظيم

1- عبد الوهاب نصر علي و شحاته السيد شحاته ،دراسات متقدمة في: "**مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات**"،الدار الجامعية،الإسكندرية ،2003،ص81

2- محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، "**المراجعة وتدقيق الحسابات**" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005،

الذي تعتمده المنظمة لا مركزي ، حيث هناك بعد في المسافات بين الوحدات والسياسات الموضوعة هي ترجمة للأهداف المخططة،بينما الإجراءات تمثل الطريقة التي تنفذ بها تلك السياسات الموضوعة وبصورة أخري فإن السياسة هي الهدف الذي تسعي إليه المنشأة،أما الإجراء فهو طريقة التنفيذ لهذا الهدف .

كل من السياسة والإجراء أداة جيدة لنظام الرقابة الإداري إذ تتطلب حماية الأصول ومنع تبديدها توافر إجراءات للضبط الداخلي بين الأقسام والتقارير المتداولة بينها،فقد تكون هذه الإجراءات في صورة رسومات معينة واضحة تحدد مساراتها كيفية تنفيذها .

قسم التدقيق الداخلي : من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد،وجود قسم تنظيمي إداري داخل الوحدة يطلق عليه قسم التدقيق الداخلي،يهدف هذا القسم إلى الفحص المستمر للسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة،وكذا التأكد وبشكل مستمر من مدى دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام،أيضا التحقق من عدم وجود أوجه تلاعب أو مخالفات،وبصورة مختصرة فإن المهمة الرئيسية لقسم التدقيق الداخلي هي التأكد من تطبيق مهمات الرقابة الداخلية[1].

المقومات المحاسبية والمالية لنظام الرقابة الداخلية :

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الدعائم أو المقومات المحاسبية والمالية التي نوجزها على النحو الآتي :

الدليل المحاسبي ويعني وجود أساس سليم لتقديم بيانات إجمالية لها أهمية في مجال التحليل والمقارنات اللازمة لأغراض الرقابة،حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى حسابات رئيسية وأخرى فرعية،كما يتم شرح كيفية تشغيل هذا الحساب وبيان طبيعة العمليات التي تسجل فيه،ويعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل،تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها فيما بعد يدويا أو إلكترونيا،وأيضا لتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرارات بواسطة إدارة المنشأة 2.

أثناء إعداد الدليل المحاسبي يجب مراعاة العنصرين التاليين3 :

أن يعكس الدليل المحاسبي بما يشمله من حسابات نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي،

ضرورة توفر حسابات مراقبة إجمالية،هدفها ضبط الحسابات الفرعية بدفاتر الأستاذ مثل حساب إجمالي الموردين ، حساب إجمالي العملاء،لأنها تساعد في اكتشاف الأخطاء غير العمدية وخيانة الأمانة ويعتبر هذا الأسلوب وسيلة وقائية ضد الغش أو التلاعب،كما يمكن من خلاله أن تستعيد المؤسسة قيمة الخسائر الناتجة عن أي غش أو تلاعب من جانب موظفي المؤسسة فغالبا ما تؤمن المؤسسة مثلا : أمناء ، الصندوق الصرافين ضد خيانة الأمانة4.

الدورة المستندية : يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما أنها تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات ولذلك يجب عند تصميم المستندات مراعاة النواحي القانونية و الشكلية بالإضافة إلى أن يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه وتداوله وأيضا ترقيم هذه المستندات لتسهيل عملية الرقابة ، وضمان عدم ازدواجية

1- أحمد نور وآخرون ،" **الرقابة ومراجعة الحسابات** " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 1989 ، ص: 34.

2- عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص: 378

3- عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري ، مرجع سابق ، 2004 ، ص: 190.

4- وليام توماس وأمرسون هنكي ، "**المراجعة بين النظرية والتطبيق**" ، ترجمة : أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 1989 ، ص379

المستندات تحقيقا للرقابة من ناحية ومنع المسؤولية المزدوجة عنها،كذلك ينبغي تمييز المستندات بالوضوح والبساطة في التصميم والاستخدام.

إن إنشاء الدورة المستندية يمثل أساسا يجب المحافظة عليه،فلا تتم عملية الرقابة إلا بوجودها خاصة في نطاق التحصيل والصرف والشراء والبيع والتخزين،مع مراعاة خطوط السلطة والمسؤولية عند إنشاءها[1] .

المجموعة الدفترية :وفق طبيعة المنظمة وأنشطتها،تعد وتجهز مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية كذلك يجب مراعاة بعض المتطلبات الرئيسية عند تجهيز المجموعة الدفترية،مثل ترقيم الصفحات قبل استعمالها لأغراض الرقابة والتركيز على إثبات العمليات وقت حدوثها كلما أمكن ذلك،كذلك ينبغي أن تتميز المجموعة الدفترية بالبساطة في التصميم قصد سهولة الاستخدام والإطلاع والفهم وقدرتها على توفير البيانات المطلوبة2 .

الوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة : أصبحت الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المنشأة من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال كما هو الحال في آلات عد النقدية المحصلة وتسجيلها،كذلك تزايدت أهمية استخدام الحاسوب الإلكتروني في إنجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها،وأن التوسع في استخدام هذه الأدوات من شأنه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم [3].حيث يسمح استخدام كافة الوسائل الآلية توفير ما يأتي[4]:

دقة وسرعة المعالجة،

سهولة الحصول على المعلومات،

حماية الأصول بوجود برامج مساعدة،

توفير الوقت،

تدعيم العمل بكفاءة،

نقص تكلفة المعالجة،

التحكم في المعلومات.

الجرد الفعلي للأصول :تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية،بإمكانية جردها الفعلي كالنقدية بالخزينة والمخزون بأنواعه الثلاثة والأوراق المالية والتجارية ومعظم عناصر الأصول الثابتة كالأراضي و المباني ، السيارات،الآلات والأثاث.

1- وليام توماس و أمرسون هنكي، "**المراجعة بين النظرية والتطبيق**" ، ترجمة : أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد ، دار المريخ ، المملكة العربية السعودية ، 1989،ص191

2- فتحي رزق السوافيري وآخرون ، مرجع سابق، 2002 ، ص 2

3- عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري ، مرجع سابق، 2004 ، ص 193

4- محمد التوهامي طواهر ومسعود صديقي ، مرجع سابق ، 2003 ،ص102.103

كما وأن نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بالأرصدة الحسابية التي تشملها السجلات المحاسبية،إنما يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول [1] .

الموازنات التخطيطية : الموازنة تمثل خطة كمية ومالية للمشروع ككل،ولوحداته الفرعية وذلك خلال فترة زمنية معينة،ويمكن القول أن الموازنة ما هي إلا تعبير مالي عن خطة معينة،فالموازنة بالإضافة إلى دورها التخطيطي،فإن لها دور رقابي من خلال إجراء مقارنة بين الأداء الفعلي وما تشمله الموازنة من بيانات تقريرية موضوعة مسبقا،ثم تحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد المسئول عنها .

الموازنة الشاملة تمثل نظاما متكاملا للرقابة وتقييم الأداء لذلك تتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات،تحديدا دقيقا للتنظيم وأهدافه ووظائفه،كذلك تحديد خطوط السلطة والمسؤولية ووجود نظام محاسبي سليم،ووضع معايير عملية دقيقة،لكنه ينبغي التنويه إلى أن الموازنات التخطيطية لا تعتبر نظاما كاملا للرقابة بل هي جزء من هذا النظام،لذلك أعدت ضمن المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية.

أنظمة التكاليف المعيارية ونظم تكاليف الأنشطة

التكاليف المعيارية تمثل معايير محددة مسبقا،فهي أهداف تسعى الإدارة إلى تحقيقها،لأن غياب المعايير المحددة مسبقا،يدفع بالمسئولين إلى مقارنة الأداء الفعلي للفترة الحالية بأداء الفترات السابقة والنتيجة هي عدم الكشف عن عناصر عدم الكفاءة التي كانت موجودة في التكاليف الفعلية.

في السنوات العشر الأخيرة ازداد دور الأنظمة المتطورة لتخصيص التكاليف غير المباشرة،سواء كانت صناعية أو غير صناعية ، وذلك بهدف زيادة كفاءة وفعالية النظام المحاسبي في توفير المعلومات لمتخذي القرارات،سواء في مجال التسعير أو تقييم الأداء أو في مجال المفاضلة بين الخيارات الاستثمارية،والسبب في تفضيل هذا النظام المتطور هو اعتماده على وجود علاقة قوية بين ما يتم تخصيصه من تكاليف غير مباشرة على وحدات الإنتاج وبين درجة استفادتها من الأنشطة التي تشارك في تصنيعها عكس ما تفترضه أنظمة التكاليف المعيارية من وجود علاقة بين أحد مستويات التخصيص التقليدي وبين درجة استفادة وحدات الإنتاج من عناصر التكلفة من جهة أخرى ،وبالطبع فإن تحليل الانحرافات الممكن استخدامه في هذا النطاق يختلف عما هو موجود في ظل التكاليف المعيارية .

المطلب الثالث:تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر التدقيق أداة قياس فاعلية الوسائل والإجراءات الرقابية ، المطبقة في المؤسسة،ففي أي مؤسسة منظمة تنظيما جيدا ، لا بد أن تتوافر على وسائل وإجراءات رقابية ،من أجل التأكد من أداء العمل التنفيذي الجيد والصحيح ،أي التأكد من نظام الرقابة الداخلية وفاعليته .

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري ، مرجع سابق، 2004 ، ص 19

ومن هنا نستطيع القول إنه يوجد مدخلين لاختبار فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

المدخل الأول "شخصي" : يعتمد على الحكم الشخصي للمدقق في تحديد مدى الفحص،و إجراء التقييم اللاحق للنتائج المتوصل إليها.

المدخل الثاني "إحصائي" :يعتمد على الأدوات الإحصائية ، بصدد تحديد إجراءات التدقيق الاختباري وإجراء الاختبارات

أساليب دراسة نظام الرقابة الداخلية : يستخدم المدققون عدة أساليب وأدوات ،لدارسة إجراءات نظام الرقابة الداخلية والتعرف عليها بهدف الحكم على فعالية وأداء النظام ، في إنتاج البيانات المحاسبية السليمة والمحافظة على أصول المؤسسة ، وبهدف تحديد جوانب الضعف والانحراف التي تتطلب فحصا وتمحيصا دقيقين ولتحديد نطاق التدقيق.

طريقة التقرير الوصفي : تقوم هذه الطريقة على وصف إجراءات الرقابة ، عن طريق شرح تدفق البيانات ، وعن طريق تحديد مراكز السلطة والمسؤولية لكل دورة عمليات .حيث يقوم المدقق بوصف نظام الرقابة ، وذلك بتتبعه للمناقشات التي تكون مع أفراد المؤسسة فإنه يعد وصفا مكتوبا للنظام.

وتعتبر المرونة بمثابة الميزة الأولى لمذكرات وصف النظام ، حيث يمكن استخدام اللغة لوصف جميع الأنظمة ، وعلى أية حال فإن نجاح هذا الأسلوب يعتمد على قدرة المدقق في ممارسة مهنة الكتابة ، ويمكن أن يؤدي

الوصف الغير الجيد لنظام الرقابة الداخلية ، إلى سوء فهم للنظام ومن ثم يؤدي إلى تصميم غير صحيح و تطبيق غير صحيح لاختبارات الالتزام.

طريقة الاستقصاء :تقوم هذه الطريقة على إعداد قائمة أسئلة ، تغطي إجراءات الرقابة الداخلية لكل دورة العمليات ، والبيانات . والواجب أن تصاغ هذه الأسئلة بطريقة تهدف إلى الاستفسار حول تفصيلات العمل وكذا خطواته المتبعة في مركز النشاط ،ويراعى عند تصميم القائمة تحديد العلاقة بين الأسئلة المختلفة ، بطريقة تمكن المدقق من مراعاة الاعتبارات التالية وهي[1]:

ايضاح مصادر استقصاء المعلومات المستخدمة في الإجابة عن كل سؤال،و التحقيقات التي تتم للتأكد منها؛

وجوب التفرقة بين نواحي الضعف البسيطة،وتلك الجسيمة ، في إجراءات الرقابة الداخلية؛

احتواءها على وصف تفصيلي ، لنواحي الضعف في إجراءات الرقابة الداخلية .

كما تقسم هذه الأسئلة إلى عدة أبواب هي كالآتي :

مدى صحة النظام المحاسبي؛

تأمين المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي؛

المشتريات والمبيعات؛

المخزونات ؛

المدفوعات النقدية

المقبوضات النقدية؛

[1] حسين القاضي ، حسين ممدوح:"**أساسيات التدقيق في ظل المعايير ألأمريكية و الدولية** "، عمان:دار الوراق للنشر والتوزيع ، 1999،ص 275

الرواتب والأجور وما يتبعها.

طريقة خرائط التدفق :إن خرائط التدفق هي عرض بياني لنشاط معين ، ولدورة عمليات محددة،إن هذه الخرائط تمكن المدقق من تقويم إجراءات الرقابة الداخلية بطريقة مختصرة وفي فترة وجيزة نسبيا وتتميز خرائط التدفق عن طريقة التقرير الوصفي ، وطريقة الاستبيان "الاستقصاء"،بأنها توضح خط سير العمليات ، بين أجزاء النظام بطريقة بسيطة ، كما توضح الوسائل المستعملة في إدخال البيانات واستخراجها "يدويا ، آليا ، إلكترونيا " ، وأجهزة الإدخال والإخراج في حالة الأنظمة الآلية والإلكترونية ، وتستخدم في إعداد خرائط التدفق رموز متعارف عليها عالميا تختلف عن الرموز المستخدمة في إعداد خرائط الإجراءات .

أهمية خرائط التدفق والتدقيق :يستفيد مدقق الحسابات من خرائط التدفق في الأمور التالية[1]:

تعتبر خرائط التدفق من أفضل الأساليب التي يستخدمها مدقق الحسابات،لتجميع المعلومات اللازمة لدراسة وتقييم كافة نظم الرقابة الداخلية؛

تعتبر خرائط التدفق مفيدة ، في إتمام عمليات الاتصال الكتابي بسرعة ودقة،يستخدمها مدقق الحسابات في تحديد أوجه القصور،في نظم الرقابة الداخلية بسرعة؛

تتميز خرائط التدفق بأنها تعتمد على لغة نمطية شائعة ، يمكن توصيلها من خلال الرموز،وبذلك يستفيد المدقق من عمل زملائه ويفهمه بسهولة،وهذا عند استخدام خرائط التدفق في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

يمكن أن تنجز دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وفقا لأربعة مراحل جوهرية [2] :

دراسة شاملة لنظام الرقابة الداخلية:

المدقق يهدف الى تحقيق المعرفة الكافية ، والفهم الكامل للنظام المحاسبي للمؤسسة ، وأساليب الرقابة المحاسبية الداخلية المرتبطة به، ويجب أن يتم ذلك لأحد السببين:

للتأكد من إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية ، كافية بدرجة يمكن الاعتماد عليها ، وبذلك يمكن تخطيط وتحديد طبيعة وتوقيت وإطار الاختبارات التحليلية؛

مساعدة المدقق في تصميم الاختبارات التحليلية ، في حالة عدم كفاية إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية ، لدرجة يمكن الاعتماد عليها.

ولاكتساب المعرفة المناسبة ، والفهم الكافي حول الرقابة الداخلية المحاسبية ، على المدقق أن يكمل الاستقصاءات حول الرقابة ، ويعد خرائط التدفق للأنظمة ويقوم بالتوصيف الدقيق ، المحدد لعناصر هذا النظام ، ومع ذلك قد يتعرف المدقق في بعض الحالات خلال المرحلة المبدئية من عملية التدقيق ، على أنه لا يمكن الاعتماد على نظام المراقبة المحاسبية الداخلي ، وذلك لسببية انه

[1]- رجب السيد راشد ، محمود ناجي درويش ، عبد الفتاح محمد الصحن : "**أصول المراجعة** "، الدار الجامعية للنشر، الإبراهيمية ، الإسكندرية، 2000 ، ص:

[2]- عبد الفتاح الصحن ، كمال خليفة أبو زيد" :**المراجعة علما وعملا** "، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1991 ، ص: 183.182

وحدة نظام ضعيف جدا ، وفي هذه الحالة يبرر التساؤل عن الحد الأدنى من الدراسة والتقييم ، الذي يعتبر كافيا لمقابلة متطلبات المعيار الثاني من معايير العمل الميداني ، إن ذلك الحد الأدنى هو الذي يمكن المدقق من الحصول على فهم بيئة الرقابة وتدفق العمليات.

ويمكن أن تتضمن عملية تفهم البيئة الرقابية معرفة العناصر التالية:

الهيكل التنظيمي؛

الطرق المستخدمة في إرساء علاقات السلطة والمسؤولية؛

الطرق المستخدمة في الإشراف على نظام الرقابة المحاسبية الداخلية؛

ويتضمن فهم تدفق العمليات معرفة ما يلي:

أنواع العمليات التي تنجز في المنشاة؛

طرق تنفيذ وتسجيل وتشغيل العمليات.

ويمكن تحقيق هذا الفهم الأساسي ، خلال الخبرة السابقة حول هذا النظام،و الاستفسارات و الملاحظات ، أو إجراء مسح شامل لعملية إعداد المستندات في المنشأة"المؤسسة"، أو المستندات الخاصة بالمدقق السابق.

التقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية:يمكن أن يعد تقييما مبدئيا،لنظام الرقابة الداخلية بمجرد تفهمه لهذا النظام،وقبل أن يعد هذا التقييم يجب أن يقدم بعض الأعمال على سبيل التجريب،ومثال ذلك أن يختار المدقق عملية تم إنجازها ، ويعاود تكرار الخطوات التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية المحاسبية،وبذلك يحصل المدقق على درجة من التأكد ، بأن الاجراءات المستخدمة تطبق فعلا،وفقا لما ينص عليه النظام وما أوضحه الموظفون.

ومن الناحية الفنية يمكن اعتبار هذا الأسلوب جانبا من اختبارات الالتزام ، يتم قبل عملية التقييم المبدئي ، خلال عملية التقييم المبدئي للنظام ، يجب أن يقوم المدقق بتحليل نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ، من منظور ما هي مكونات النظام الجيد في التصميم ، وللنظام الجيد التصميم ميزات مثل :أفراد أكفاء قادرين ، توزيع ملائم وصحيح للسلطات والمسؤوليات ، استخدام مستندات مرقمة...وهكذا ، ويقدم التقييم المبدئي للنظام أساسا لتحديد اختبارات الالتزام ، كما يسمح للمدقق بالتعرف على نقاط الضعف في النظام ، والتي سوف تقوم بدورها الأساسي لتصميم إجراءات التدقيق اللاحقة ، وعندما يتضح للمدقق جوانب الضعف ، فإنه يحدد أنواع الأخطاء أو التلاعب المحتمل حدوثه ، نتيجة كل جانب ضعف أو خلل معين في النظام ، وتهدف الاختبارات لتحديد ما إذا كان الاختلال والأخطاء تحدث فعلا أم لا.

إجراء اختبارات التدقيق:

يمكننا التمييز بين الاختبارات التي يتضمنها فكر التدقيق ،والدراسات الخاصة به من الناحية العملية وكذا النظرية،وبين تلك الاختبارات التي تلقى مجالا واسعا في التطبيق العملي ، ونعرضها على النحو التالي:

إجراءات التدقيق التحليلية :وهي تشمل تحليل المعادلات والاتجاهات ، لأغراض المقارنة مع السنوات السابقة ، أو المقارنة بمعايير القطاع وتساعد هذه الاختبارات المدقق ، في فهم النشاط بدرجة أفضل والتعرف على المجالات التي تحتاج إلى فحص أكثر ،

وحينما تظهر الدراسة التحليلية نتائج تختلف اختلافا جوهريا عن توقع المراجع،فسوف تعتبر المتابعة باستخدام واحد من الاختبارات الأخرى أمرا ضروريا.

اختبارات الالتزام :وتصمم هذه الاختبارات ، للتحقق من أن أساليب الرقابة تطبق بنفس الطريقة التي وضعت بها، وإذا اعتقد المراجع بعد عملية الاختبار أن أساليب الرقابة الداخلية تعمل بفاعلية ، فإن ذلك يبرر له الاعتماد على النظام ، وبالتالي يقلل من اختبارات التحقق ، وتهتم اختبارات الالتزام بثلاثة عوامل من أساليب الرقابة.

تكرار القيام بإجراءات الرقابة الضرورية؛

جودة تنفيذ إجراءات الرقابة؛

الأفراد الذين يقومون بإجراءات الرقابة.

المطلب الرابع:انعكاسات تقييم نظام الرقابة على حوكمة الشركات

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي جزءًا مهما من نظام الرقابة الداخلية فهي تقع على قمة هذا النظام ، كما أن دورها تغير من التركيز فقط على الجوانب المالية لتشمل أيضا الجوانب الإدارية ومساهمتها في إضافة قيمة للمؤسسة وكذا تقديمها للخدمات الاستشارية ، فرأي مدير التدقيق الداخلي حول كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما وشائعا خصوصا مع المستجدات التي ظهرت في بيئة الأعمال ولعل أهمها قانون Sarbanes Oxley act of 2002 وتطور المعايير الدولية للتدقيق الداخلي "المعيار رقم 2410 – معايير الإبلاغ "Criteria for Communicating" ، والتي نصت على أن رأي المدقق الداخلي ،يجب أن يشمل وبوضوح العناصر التالية[1]:

معايير التقييم وكيفية استخدامها.

المجال الذي يشمله رأي المدقق الداخلي.

من الذي يتولى المسؤولية عن إنشاء وصيانة نظام الرقابة الداخلية.

المجالات الخاصة التي شملها رأي المدقق الداخلي.

والتي من شأنها تحقيق المنافع التالية[2] :

ضمان الاستمرارية في عملية المراقبة ، حيث أن التقييم ، التوصيات والتقارير التي تعدها تتم بصفة مستمرة خلال السنة،مما يحقق الشعور بالراحة لدى أصحاب المصلحة،كما أن الاستمرار يمكن الإدارة من تنفيذ الإصلاحات والتحسينات في الوقت الملائم.

المساهمة في ضمان جودة التنظيم ،فتتضمن جودة العمليات الالتزام بالسياسات والإجراءات

1 - The Institute Of Internal Auditors, **«Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion on Internal Control»,** USA: 10June 2005, P: 03.

[2]- سمير كامل محمد عيسى ،"**العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات ، مع دراسة تطبيقية**"،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ،العدد رقم 1 ،المجلد رقم 45 ، جانفي 2008 ، ص 09

واللوائح الداخلية لضمان انجاز التنظيم لأهدافه بطريقة اقتصادية وفعالة،وللمدققين الداخليين دور رقابي هام في ضمان الالتزام بتلك الإجراءات واللوائح الداخلية.

تقديم الخدمات الاستشارية يعتبر المدققون الداخليون في موقع فريد يمكنهم من تزويد مجلس

الإدارة ، الإدارة العليا ، لجنة التدقيق ، المدقق الخارجي وأصحاب المصالح بالتحليلات الضرورية ، التقييم والتوصيات.

ومن ثم فان وظيفة التدقيق الداخلي عند تقييمها لنظام الرقابة الداخلية تقدم الدعم والمساهمة من أجل تطبيق حوكمة المؤسسات.

المبحث الثاني: المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

المطلب الأول: ماهية المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

مهما كان التوافق او الاختلاف بين المؤرخين حول نشأة و تطور التدقيق الداخلي عبر الزمن ،إلا أنه يمكن تحديد مفهوم و منهجية التدقيق الداخلي الحديث،بحيث كانت بداياته سنة 1941،من خلال تأسيس معهد المدققين الداخليين في فلوريدا أمريكا ، ومعه بدأت تتضح مفاهيم ومنهجية واليات التدقيق الداخلي،وأصبح يشعر المدققين الداخليين بالمستوى المهني اللائق.

أولا:مفهوم المعايير الدولية

تعتبر معايير الممارسة المهنية الصادرة عن معهد المدققين الداخلين (IIA) الأكثر انتشارا و ايضا الاكثر تطبيقا في العالم ، حيث تشكل أدلة إرشادية متكاملة تساعد في ضمان وتنفيذ انشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال ،وتعتبر معايير التدقيق الداخلي مستويات الأداء المهني التي وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة حيث تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد الإطار الذي يعمل ضمنه المدقق،ويتم الاعتماد عليها في الحكم على أداء المدقق ونوعية العمل المنجز ،وبالتالي فهي توفر مستوى معين من الثقة بعمل المدقق الداخلي [1].

وقد تم تعريف معايير التدقيق الداخلي على انها :" المقاييس و القواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم و قياس عمليات قسم التدقيق الداخلي ، بحيث تمثل نموذج ممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن تكون وفقا لما اعتمد من قبل معهد المدققين الداخليين "[2].

خلال الفترة الممتدة من فبراير الى ماي 2010،قام مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي بإجراء مراجعة للمعايير الدولية،وفي 01 جانفي 2011 . قام مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي بإصدار المعايير الجديدة ،وفي 1 جانفي 2013 وافق مجلس معايير التدقيق " IIASB" على التغيرات النهائية للمعايير. و التي تتضمن:

[1]- الذنيبات ، علي عبد القادر ،"**تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية وانظمة القوانين المحلية: نظرة و تطبيق**"،ادراة المكتبة الوطنية ،الطبعة الاولى ،عمان ، سنة 2010،ص75

[2]- العمري و عبد المغني ، "**مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**" ،المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ،المجلد الثاني ، العدد الثالث،سنة 2006،ص346.

بيانات:توضح المتطلبات الأساسية لممارسة مهنة التدقيق الداخلـــــــــي.

تفسيرات:توضح الاصطلاحات و الأفكار و المفاهيم الواردة في البيانات.

وتنقسم المعايير إلى:

معايير الخصائص"السمات"اللازم توفرها.

معايير الأداء.

معايير التنفيذ التطبيق .

1.معايير الصفات Attribut Standards :

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة أو قسم التدقيق الدالي في المؤسسة ، والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي وتتضمن معايير الصفات وهي تتضمن فئة المعايير من رقم 1000 الى 1999.

2.معايير الأداء Performance Standrards :

فهي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي عن طريقها ، اذ انها تصف طبيعة خدمات التدقيق الداخلي ، وكذلك تعطي معيارا للجودة "النوعية " ، يمكن من قياس أداء تلك الخدمات من خلاله وبصورة عامة.

كما انها تعطي وصفا لتطبيق معايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية و الاستشارية التي يقوم بها المدققون الداخليون .

3.معايير التنفيذ Implementation Standards

فهي تطبيق كل من معايير الخواص و معايير الأداء في حالات:

اختبارات الالتزام

التحقيق من الغش و الاحتيال

التقييم الذاتي للرقابة

ويتم وضع معايير التطبيق بالأساس :

أعمال التوكيد:اشير لها بحرف ت متصلا برقم المعيار مثل 2201-ت

أعمال الاستشارة أشير لها بحرف أ متصلا برقم المعيار مثل2240 – أ

ثانيا:أهداف معايير التدقيق الداخلي و الغرض منها

اهداف معايير التدقيق الداخلي

تحديد المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي

وضع إطار لأداء وتعزيز أنشطة التدقيق الداخلي

وضع أساس لقياس أداء التدقيق الداخلي

تعزيز وتحسين العمليات التنظيمية بالمنظمة.

الغرض من معايير التدقيق الداخلي

تصوير أو رسم مبادئ أساسية تمثل الممارسة للتدقيق الداخلي كما يجب أن تكون

توفير إطار عمل لانجاز و ترويج قطاع واسع نشاطات القيمة المضافة للتدقيق الداخلي

اعداد الاساس لعملية تقييم أداء التدقيق الداخلي

التأهيل لعمليات وطرق تنظيمية محسنة.

المطلب الثاني: المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي لسنة 2003

يتكون الإطار العام لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي التي وضعها معهد المدققين الداخليين "IIA"عام 1978 وتم تعديلها عام 1993 من خمسة معايير عامة، تم تبويبها في خمسة مجموعات وتتضمن 25 معيار فرعي .

بينما يتكون الإطار العام للمعايير المهنية الجديدة والتي وضعت سنة 2003 وأصبحت نافذة اعتبارا من سنة 2004 من مجموعتين هما[1]:

معايير السمات "سلسلة الألف 1000".

والتي تتناول معايير السمات وخصائص المؤسسات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي ، وشملت على الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات "التدقيق الداخلي" ، الاستقلالية والموضوعية ، البراعة وبذل العناية المهنية والرقابة النوعية وبرامج التحسين.

معايير الأداء ،"سلسلة الألفين 2000"

وهي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي ،وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها أداءه ،وشملت على إدارة نشاط التدقيق الداخلي"الخطة السنوية"،طبيعة العمل،التخطيط للمهمة ، تنفيذ المهمة ، إيصال النتائج ، مراقبة ورصد مراحل الانجاز وقبول إدارة المخاطر.

معايير التنفيذ سلسلة nnnn.Xn

تتولى تطبيق معايير الصفات ومعايير الأداء على أنواع وحالات محددة مثل:

اختبارات الاذعان

فحص الغش والتدليس

التقييم الذاتي للرقابة

يتم وضع معايير التطبيق بالأساس لأعمال التوكيد يشار اليها بالحرف أ متصلا برقم المعيار مثل 1130.أ1 ، و اعمال الاستشارة يشار اليها بحرف ت متصلا برقم المعيار

1 - The Institute Of Internal Auditors, **«International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing»**, [on line], <Available at: www.theiia.org>, (10/11/2009).

المطلب الثالث :المعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة في 2010

الغرض، السلطة، والمسؤولية

يجب أن يكون الغرض، والسلطة، ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي محددة رسميا في ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتفق مع تعريف للتدقيق الداخلي، ومدونة قواعد السلوك، والمعايير. يجب على مدير التدقيق الداخلي دوريا باستعراض ميثاق التدقيق الداخلي وتقديمها إلى الإدارة العليا والمجلس للموافقة عليه.

1100الاستقلال والموضوعية

يجب أن نشاط التدقيق الداخلي أن يكون مستقلا، والمدققين الداخليين يجب أن يكون موضوعيا في أداء عمله

1110 الاستقلال التنظيمي

يجب على مدير التدقيق الداخلي يقدم تقريرا إلى مستوى داخل المنظمة التي تسمح للنشاط المراجعة الداخلية على النهوض بمسؤولياتها. يجب على مدير التدقيق الداخلي تؤكد للمجلس، على الأقل سنويا، واستقلال التنظيمي لنشاط التدقيق الداخلي.

1111التفاعل المباشر مع المجلس

يجب على مدير التدقيق الداخلي التواصل والتفاعل مباشرة مع المجلس.

الموضوعية فردية /1120.

يجب أن المدققين الداخليين لها نزيه، موقف غير منحاز وتجنب أي تضارب في المصالح.

1130 معوقات الاستقلال أو الموضوعية

إذا كان هناك ما يعيق الاستقلال أو موضوعية في الواقع أو مظهر، لا بد من االافصاح عن تفاصيل ذلك للاطراف المعنية.

.1200المهارة و العناية المهنية اللازمة

يجب إجراء التعاقدات مع الكفاءة والعناية المهنية اللازمة.

- 1210المهارة

يجب أن المدققين الداخليين امتلاك المعرفة والمهارات والكفاءات المطلوبة لتنفيذ مسؤوليات المنوطة. ويجب على نشاط التدقيق الداخلي ان يكتسب المعلومات و المهارات اللازمة لتنفيذ مسؤولياته..

- 1220العناية المهنية

يجب أن المدققين الداخليين تطبيق الرعاية والمهارات المتوقعة ان تكون في أي مدقق مدقق داخلي

- 1230التطوير المهني المستمر

يجب أن المدققين الداخليين تعزيز معارفهم ومهاراتهم، والكفاءات الأخرى من خلال التطوير المهني المستمر.

- 1300 برنامج تأكيد وتحسين الجودة

.على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ان يطور معرفته و مهاراته و كفاءاته عن طريق التطوير المهني المستمر

-1310 متطلبات برنامج تأكيد وتحسين الجودة

. يجب ان يشمل برنامج التأكيد و تحسين الجودة اعمال التقييم الداخليو الخارجي على سواء

1311التقييمات الداخلية

يجب أن التقييمات الداخلية ما يلي:

· المراقبة المستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي، والمراجعات الدورية التي تنفذ من خلال التقييم الذاتي أو من قبل أشخاص آخرين داخل المنظمة مع قدر كاف من المعرفة للممارسات التدقيق الداخلي.

1312. التقييمات الخارجية

ويجب إجراء تقييم خارجي على الأقل مرة كل خمس سنوات من قبل المدققين ،مؤهل مستقل أو فريق المراجعة من خارج المنظمة.

- 1320 اعداد وإبلاغ التقارير عن برنامج تأكيد وتحسين الجودة

يجب على مدير التدقيق الداخلي إيصال نتائج ضمان الجودة وتحسين البرنامج إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

– 1321استخدام تعبير " "تم اجراؤه وفقا للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي

لا يجوز للمدير التنفيدي للتدقيق الداخلي الافادة بأن نشاط التدقيق الداخلي ينسجم مع المعايير الدولية للممارسة المهنية التدقيق الداخلي إلا إذا كانت نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تؤيد اجابته .

- 1322 الافصاح عن حالات عدم التقيد بالمعايير

معايير الأداء

- 2000إدارة نشاط التدقيق الداخلي

يجب على مدير التدقيق الداخلي ان يدير نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة.

- 2010التخطيط

يجب على مدير التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع خطط مركزة على المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، بما يتفق مع أهداف المنظمة.

- 2020التبليغ والموافقة

يجب على مدير التدقيق الداخلي ان يبلغ خطط نشاط التدقيق الداخلي والاحتياجات من الموارد، بما في ذلك التغيرات المرحلية الهامة، على الإدارة العليا والمجلس لمراجعتها والموافقة عليها. يجب على مدير التدقيق الداخلي التواصل أيضا من تأثير القيود المفروضة على الموارد.

- 2030إدارة الموارد

يجب على مدير التدقيق الداخلي التأكد من أن الموارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية، ونشرها على نحو فعال لتحقيق الخطة المعتمدة.

- 2040السياسات والإجراءات

يجب على مدير التدقيق الداخلي وضع سياسات وإجراءات لتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.

- 2050التنسيق

يجب على مدير التدقيق الداخلي تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة مع غيرها من الجهات الداخلية والخارجية لضمان تقديم خدمات التاكيد و استشارية المرتبطة بمجال اعمال نشاط التدقيق .

- 2060تقديم التقارير إلى الإدارة العليا والمجلس

يجب على مدير التدقيق الداخلي تقارير دورية إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة على غرض نشاط التدقيق الداخلي، والسلطة والمسؤولية، والأداء النسبي لخطتها. ويجب تقديم التقارير تشمل أيضا التعرض للمخاطر كبيرة وقضايا الرقابة، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، وقضايا الحكم، والمسائل الأخرى اللازمة أو التي تطلبها الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- 2070 الجهات التي تقدم الخدمات الخارجية و المسئولية التنظيمية عن التدقيق الداخلي

عندما تؤدي أي جهة من الجهات التي تقدم ال.

- 2100طبيعة العملخدمات الخارجية لنشاط التدقيق الداخلي عليها ان تحيط المؤسسة علما .

نشاط التدقيق الداخلي ويجب تقييم والمساهمة في تحسين إدارة الحكم، وإدارة المخاطر، وعمليات للسيطرة على استخدام أسلوب منهجي ومنظم.

- 2110الحوكمة

يجب أن نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة بالمؤسسة و اقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها . من خلال الاهداف التالية:

·تعزيز الأخلاق والقيم المناسبة داخل المنظمة؛

ضمان فعالية إدارة الأداء التنظيمي والمساءلة؛

·الإبلاغ عن المخاطر والتحكم في المعلومات إلى المناطق المناسبة للمنظمة، و تنسيق أنشطة وإيصال المعلومات بين المجلس ومدققي الحسابات الخارجية والداخلية، والإدارة.

- 2120إدارة المخاطر

يجب أن نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية والمساهمة في تحسين عمليات إدارة المخاطر.

- 2200تنظيم المشاركة

يجب ان يدمج المدققون الداخليون معرفتهم بالضوابط الرقابية التي يكتسبونها من المهام الاستشارية ضمن عمليات لبرقابة الهامة .

- 2201اعتبارات التخطيط

- 2210أهداف المهمة

- 2220نطاق المهمة

- 2230تخصيص الموارد المشاركة

يجب أن المدققين الداخليين تحديد الموارد الملائمة والكافية لتحقيق أهداف المهمة استنادا إلى تقييم لطبيعة وتعقيد كل مهمة، ضيق الوقت، والموارد المتاحة.

– 2240برنامج عمل مهمة التدقيق

– 2300تنفيد مهام التدقيق الداخلي

يجب أن المدققين الداخليين تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق معلومات كافية لتحقيق أهداف المشاركة في.

- 2310التحقق من المعلومات

يجب أن المدققين الداخليين تحديد كاف، معلومات موثوق بها، ذات الصلة، ومفيدة لتحقيق أهداف المشاركة في.

- 2320تحليل وتقييم

يجب أن المدققين الداخليين يبني استنتاجات ونتائج المهمة على التحاليل والتقييمات المناسبة.

- 2330توثيق المعلومات

يجب أن المدققين الداخليين توثيق المعلومات ذات الصلة لدعم استنتاجات ونتائج المهمة.

.2330/ - 2340الإشراف على مهمة التدقيق

يجب الاشراف على المهام بالشكل المناسب بما يكفل تحقيق الاهداف و تاكيد جودتها

- 2400نتائج التبليغ

يجب أن المدققين الداخليين الابلاغ بنتائج المهام

– 2410مقاييس التبليغ

2420.جودة التبليغات

- - 2421أخطاء والسهو

إذا كان التبليغ الأخير يحتوي على خطأ أو تقصير كبير يجب التصحيح من طرف مدير التدقيق الداخلي التنفيدي بابلاغ المعلومة الصحيحة إلى جميع الأطراف الذين تلقوا البلاغ الأصلي.

- 2430استخدام تعبير:" تم اجراءه وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي"

- 2440 نشر النتائج

يجب على مدير التنفيدي للتدقيق الداخلي إيصال النتائج إلى الجهات المختصة.

– 2450الاراء الكلية العامة

عندما يصدر رأيهم العام، يجب أن تأخذ في الاعتبار تطلعات الإدارة العليا، والمجلس، وأصحاب المصلحة الآخرين، ويجب أن

تكون معتمدة من قبل معلومات كافية يمكن الاعتماد عليها، ذات الصلة، ومفيدة.

- 2500مراقبة سير العمل

– 2600حسم مسألة قبول الإدارة العليا للمخاطر

المبحث الثالث : دور تدقيق إدارة المخاطر على حوكمة الشركات

لقد تحول التدقيق الداخلي من كونه مجرد وسيلة للرقابة الداخلية ليصبح اشمل وحتى أوسع من ذلك المفهوم التقليدي.فلم يعد منحصر على التدقيق المنتظم لكفاية و فعالية نظام الرقابة الداخلية ،وإنما امتد دوره ليشمل التعريف بالمخاطر التي تمس المؤسسة ، و يقدم مختلف الاستشارات اللازمة لمجلس الإدارة ، الإدارة العليا ، لجنة التدقيق و المدقق الخارجي خصيصا.

المطلب الأول : ماهية إدارة المخاطر و أنواعها

تعريف المخاطر: يمكن تعريف المخاطر على أنها ذلك المزيج المركب من احتمال تحقق الحدث و نتائجه. تتضمن جميع المهام إمكانية لتحقق أحداث ونتائج قد تؤدى إلي تحقق فرص إيجابية أو تهديدات للنجاح

ويتم الإشارة بازدياد إلى إدارة المخاطر على أساس ارتباطها بالجوانب الإيجابية و السلبية للخطر. ولذلك يأخذ المعيار بعين الاعتبار المخاطر من حيث الجانبين السلبي وكذا الإيجابي.

وفي مجال السلامة ، يلاحظ عامة أنه يتم الأخذ بعين الاعتبار أن النتائج سلبية فقط ، مما أدى إلى تركيز إدارة خطر السلامة على منع وتخفيض الضرر[1].

مفهوم إدارة المخاطـــــر

تعرف إدارة المخاطر بأنها ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرائق ذات تكلفة فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المنظمة أو المؤسسة 2. وهي عملية مقترنة مع مبدأ استمرارية العمل . وهي عملية قياس وتقييم للمخاطر ، وتطوير إستراتيجيات لإدارتها. وهذه الاستراتيجيات تتضمن نقل المخاطر إلى جهة أخرى ، وتجنبها ، وتقليل آثارها السلبية ، وقبول بعض أو كل تبعاتها.

والتركيز الأساسي لإدارة المخاطر الجيدة هو التعرف على الاخطار ومعالجتها. ويكون هدفها هو إضافة أقصى قيمة مضافة مستدامة لكل أنشطة المؤسسة [3].

---

[1] **الموقع الالكتروني :** http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129853

[2] C. Arthur Williams, Michael L. Smith, Peter C. Young. Risk management and Insurance, 7th Edition New York McGraw- Hill ,1995

[3] http://islamfin.go-forum.net/montada-f28/topic-t832.htm

إدارة المخاطر تساعد على فهم الجوانب الإيجابيه و السلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر علي المؤسسة . فهي تزيد من احتمال النجاح وتخفض من احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة.

كما عرفت من طرف معهد إدارة المخاطر"IRM" على أنها : "الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة ، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها ،بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط"[1].

أنواع إدارة المخاطر:

يمكن أن تصنف إدارة المخاطر وفق معيارين وذلك كما يلي:

إدارة المخاطر التقليدية: إن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثال : الكوارث الطبيعية أو الحرائق ، الحوادث ، الموت و الدعاوى القضائية) .

إدارة المخاطر المالية : هي أحد أشكال إدارة المخاطر التي تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية وبيئتها الرئيسة البنوك [2].

إدارة المخاطر المثالية : تركز إدارة المخاطر المثالية على إعطاء الأوليات ، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولا ، بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد.

بغض النظر عن نوع إدارة المخاطر ، فإن جميع الشركات الكبرى وكذلك المجموعات والشركات الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر. وبينما تستخدم إدارة المخاطر لتفادي الخسائر قدر الإمكان فإن التخطيط لاستمرارية العمل وجدت لتعالج نتائج ما يتبقى من مخاطر .

وتكمن أهميتها في أن بعض الحوادث التي ليس من المحتمل أن تحدث قد تحدث فعلاً إن كان هناك وقت كاف لحدوثها. إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مربوطتين مع بعضهما ولا يجوز فصلهما. فعملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل مثل : (الموجودات ، تقييم الأثر ، التكلفة المقدرة...الخ) وعليه فإن إدارة المخاطر تغطي مساحات واسعة مهمة لعملية التخطيط لاستمرارية العمل والتي تذهب في معالجتها للمخاطر أبعد من عملية إدارة المخاطر.

نشير إلى أن إدارة المخاطر في حالة إدارة المشاريع تتضمن النشاطات التالية:

وضع خطة استخدام إدارة المخاطر في المشروع المعني تتضمن المهمات والمسؤوليات و النشاطات و كذلك الميزانية.

تعيين مدير المخاطر الاحتفاظ بقاعدة بيانات للمخاطر التي يواجها المشروع أول بأول. و هذه البيانات تشمل : تاريخ البداية ، العنوان ، وصف مختصر ، الاحتمالية و أخيرا الأهمية.

1- طارق الله خان وحبيب أحمد،"**إدارة المخاطر:تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية** "، ترجمة عثمان باكر أحمد ورضا سعد الله،الطبعة الأولى،جدة:المعهد الإسلامي للبحوث و التدريبات،2003،ص:33

2 -Freeman , Andrew : New Tricks to Learn : A Survey of International Banking, "The Economist, April 10 , 1993, Insert pp. 1-38.

إيجاد قناة لإرسال التقارير يمكن من خلالها لأعضاء الفريق العاملين في إدارة المخاطر إرسال تقارير تتضمن تنبؤاتهم بأي مخاطر محتملة.

إعداد خطط للتخفيف من حدة المخاطر التي اختيرت لتعالج بهذه الطريقة . الهدف من هذه الخطط هو وصف كيفية التعامل مع هذه المخاطر وتحديد ماذا ومتى وبمن وكيف سيتم تجنب أو تقليص نتائجها في حال أصبحت مسؤولية قانونية.

إعداد ملخص عن المخاطر التي تمت مواجهتها وتلك المخطط لمواجهتها وفعالية نشاطات التخفيف والجهد المبذول في إدارة المخاطر.

المطلب الثاني:منهج عمل إدارة المخاطر

إن ادارة المخاطر هي عبارة عن عملية منطقية و منهجية تطبق أساليب وكذا إجراءات فيما يخص :

انشاء نطاق خاص بإدارة المخاطر

ان التحديد ، التعرف ، التحليل ، التقييم و المعالجة للمخاطر هي مرتبطة بأي نشاط عملي كان او وظيفي : مشروع سواء منتج أو خدمة ،أو حتى اصل داخل المؤسسة.

تكون المتابعة و المراجعة لإدارة المخاطر ، الاتصال و التشاور ، في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر مع التسجيل و الابلاغ و كذا التقرير.

والشكل التالي يوضح منهج عمل إدارة المخاطر.

الشكل رقم "10":منهج عمل إدارة المخاطر

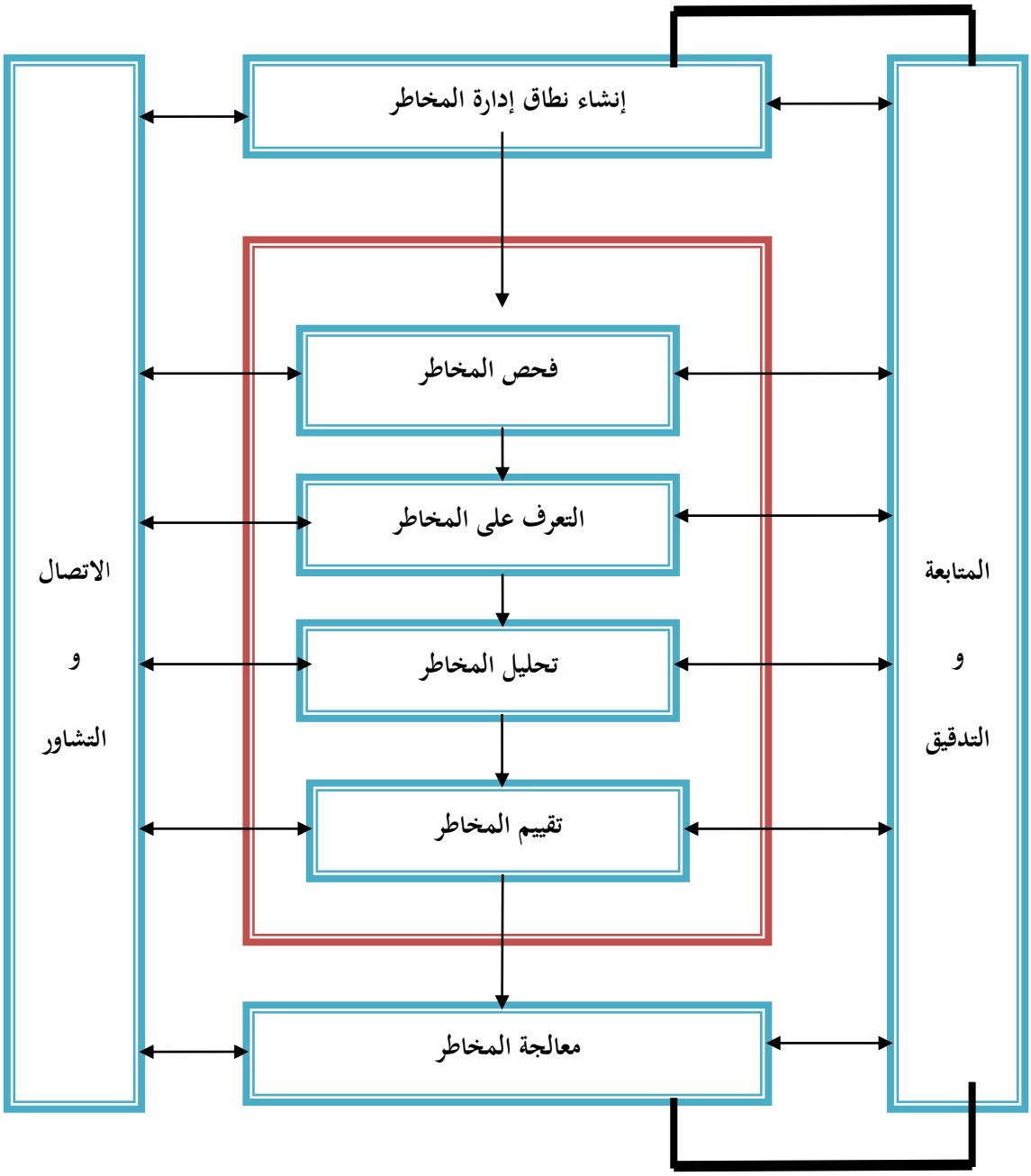

Source : International organization for standardization, "risk management principles and guidelines on implementiation".switzerland,2008,p:07.

مراحل إدارة المخاطر : أكدت معايير التدقيق الداخلي أن تقييم و مراقبة نظام إدارة الخطر تؤثر على الشركة

ومن هذا المنطلق فان المدقق الداخلي عليه ان يساعد الشركة في تحسين إدارة مخاطرها و يتحقق هذا من خلال :

انشاء نطاق إدارة المخاطر : تتمثل في تلك المحددات الداخلية و الخارجية التي تؤخذ بمحمل الجد في بناء سياسة إدارة المخاطر وتتمثل في:

المحددات الداخلية:عبارة عن البيئة الداخلية للشركة والتي عن طريقها تسعى لتحقيق أهدافها.

المحددات الخارجية:وتتمثل في تلك القوانين وكذا الانظمة والثقافة السائدة في بلد ما و النظام الاقتصادي المعمول به...الخ

فحص المخاطر:وتتحقق العملية من خلال تعرف الشركة على مصادر المخاطر ومناطقه وحتى الاثار الناجمة عنه ،من اجل هدف واحد وهو توليد قائمة شاملة للمخاطر التي قد تؤدي الى تحسين او منع او تخفيض او حتى ازالة هدف او اهداف الشركة من التحقيق[1].

ومن اهم الادوات التي يتم من خلالها التعرف على المخاطر " السجلات الداخلية"،"استقصاءات تحليل المخاطر" ، "خرائط تدفق العمليات "، تحليل القوائم المالية ، "عمليات معاينة الشركة"،"المقابلة الشخصية"...الخ

ومع كل هذه الادوات ونمزجها "بالخيال الإبداعي " و "الفهم الوافي لعمليات الشركة " كل هذا يساهم في ضمان عدم تجاهل المخاطر الهامة[2].

معالجة المخاطر : تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة ، فهي المرحلة التي يحدد فيها اتخاذ قرار بشأن المخاطر ، ومن بين هذه التقنيات نجد التحاشي ، الخفض ، الاحتفاظ و التحويل ، وعند محاولة تقرير ماهية التقنيات الواجب استخدامها للتعامل مع مخاطرة معينة ، تدرس حجم الخسارة المحتملة ومدى احتمال حدوثها والموارد التي ستكون متاحة لتعويض الخسارة حال حدوثها عند استعمال تقنية ما أي إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج ثم على أساس أفضل المعلومات المتاحة والاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر بالشركة يتم اتخاذ القرار .

المتابعة و التدقيق : المتابعة والتدقيق من خلال مما سبق تضم نوعين متباينين:

الأول عبارة عن التدقيق الذي يقوم بها طرف خارجي عن إدارة المخاطر ، والذي بالإمكان ان يكون مدقق خارجي عن الشركة.

الثاني عبارة عن قسم التدقيق الداخلي الذي تقوم بإدارة المخاطر ، ويعود إدراج عملية المتابعة وكذا التدقيق في برنامج إدارة المخاطر لسببين :

عملية إدارة المخاطر لا تتم في فراغ ، فالأشياء تتغير وتنشأ مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة

وأيضا التقنيات التي كانت مناسبة في الماضي قد لا تكون بنفس الشكل في العام الحالي فالانتباه المتواصل واجب و مطلوب.

[1] International organiation for standardization,Risk management-principles and guidelines on implementation,switzerland,2008,p11

[2] طارق عبد العال حماد.مرجع سبق ذكره.ص60

المطلب الثالث:تدقيق ادارة المخاطر

بالرغم ان المتابعة و التدقيق هما عمليتان يتميزان بخاصية التواصل وأداءهما يكون باستمرار دون انقطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر يجب اخضاعه لتدقيق من طرف المدقق الداخلي. والذي يتم عبر مراحل معينة من أجل تحقيق أهداف محددة:

مفهوم تدقيق إدارة المخاطر :

هو عبارة عن تدقيق تفصيلي ومنظم لبرنامج إدارة المخاطر مصمم لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج تتلاءم و احتياجات الشركة ، وما إذا كانت التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة ،وما ان قد تم تنفيذ التدابير بالشكل السليم [1].

مراحل تدقيق إدارة المخاطر :سواء تم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي من خلال مدقق خارجي ،فان العملية بشكلها العام على المراحل التاليـة:

تدقيق أهداف وسياسات إدارة المخاطر

التعرف وتقييم التعرضات للخسارة.

تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض.

تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة.

التقرير والتوصية بإدخال تغيرات لتحسين البرنامج :في أغلب الأوقات ما يتم إعطاء تدقيق إدارة المخاطر الصبغة الرسمية وهذا في صورة تقرير يكون مكتوب بشكل تفصيلي عن نتائج التحليل ويقترح توصيات خاصة بإجراء تغيرات وتعديلات من أجل تحسين برنامج إدارة المخاطر ، ويرسل التقرير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة ،و لجنة التدقيق وحتى الى المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.

المطلب الرابع : أثر تدقيق إدارة المخاطر على حوكمة المؤسسات

يقوم التدقيق الداخلي بإضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول على أن مخاطر المؤسسة تدار بفاعلية وكذا من خلال التحسينات التي تقدمها في مجال إدارة المخاطر[2] ، فوظيفة التدقيق الداخلي قد اتسع نطاقه من دوره التقليدي وهو التدقيق المالي إلى التدقيق الإداري ثم إلى التركيز على إضافة قيمة للمؤسسة متمثلة في تدقيق إدارة المخاطر وتطبيق

مدخل التدقيق على أساس المخاطر[3] ، وهذا هو السبب الباعث الى طمأنة المساهمين و الأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من جانب ممثليهم وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي منظم[4].

---

[1] د.مسعود درواسي و أ صيف الله محمد الهادي،"**فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري**"،بحث مقدم في الملتقى الوطني الجامعة بسكرة"حوكمة الشركات كآلية لحد من الفساد المالي و الاداري،6.7ماي2012،ص17

[2] The Institute Of Internal Auditors, **«IIA Position Paper:The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management»,** Op, Cit,2008 P: 03.

[3] سمير كامل محمد عيسى،"**العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات–مع دراسة تطبيقية** "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الاسكندرية:جامعة الاسكندرية ،العدد رقم 01 ،المجلد رقم 45 ، جانفي 2008 ، ص 11

[4] طارق عبد العال حماد،"**إدارة المخاطر:أفراد،إدارات،شركات،بنوك**"،الاسكندرية،الدار الجامعية،2007، ص 342 . .

المبحث الرابع: التدقيق الداخلي وعلاقته بباقي الأطراف المساهمة في التطبيق الأمثل لحوكمة الشركات

التطبيق الأمثل لحوكمة الشركات يتم بالاعتماد على خمسة أطراف رئيسية تربطها علاقة تعاونية ،والمتمثلة في مجلس الإدارة،الإدارة العليا،لجنة التدقيق،المدقق الخارجي ووظيفة التدقيق الداخلي.

وبما أن الحوكمة تتعلق بشكل رئيسي بتلك العلاقات التي تكون بين مختلف الأطراف التي تساهم في تحقيق أهداف الشركة .

ففي دراسة دور التدقيق الداخلي في إنجاح مسار تطبيق حوكمة الشركات ، لابد من دراسة الشكل الأمثل الذي يجب أن تكون عليه العلاقات بين التدقيق الداخلي مع مجلس الإدارة ، الإدارة العليا،لجنة التدقيق وكذا التدقيق الخارجي لدعم حوكمة الشركات.

المطلب الأول:التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي لدعم حوكمة الشركات

تعتبر العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تقليد قديم عرف بظهور النوعين ، إلا أنه زادت أهمية العلاقة مع زيادة متطلبات حوكمة المؤسسات ، ففي بيئة الأعمال الحديثة قد أصبح دورهما أكثر تكاملا مما استدعى تعميق العلاقة بينهما وهذا ما سنبرزه في النقاط التالية .

يؤثر عمل وظيفة التدقيق الداخلي على طبيعة و توقيت ومدى عمل التدقيق الخارجي و على الإجراءات التي ينفذها المدقق الخارجي بغرض فهمه لنظام الرقابة الداخلية ، و إجراءات تقدير المخاطر و جمع أدلة الإثبات اللازمة للاختبارات التفصيلية ، وعند أداء مهام التدقيق الخارجي قد يعتمد المدقق على أداء ونتائج وظيفة التدقيق الداخلي مسبقا.

وبالمثل أعطى معيار التدقيق الخارجي الحق للمدقق الخارجي أن بامكانياته الاعتماد على إجراءات الرقابة الداخلية التي أعدت بمشاركة المدققين الداخليين وذلك من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية .

محددات قرار اعتماد المدقق الخارجي يؤثر على محددات قرار التدقيق الداخلي ، وذلك في أن المدى الذي يغطيه هذا الاخير . جودة أداء العمل ، القدرات المهنية للقائمين على وظيفة التدقيق، الأهلية ، والمستوى الذي يرفع إليه تقرير التدقيق الداخلي، الموضوعية ،تعد من أهم العوامل التي يأخذها المدقق الخارجي بعين الاعتبار في قرار الاعتماد .

إن الممارسة الميدانية لفحص عناصر القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة من قبل المراجع الخارجي من شأنه أن يسمح بكشف بعض الأخطاء والتدليس الذي لم يستطع المراجع الداخلي أن يكشفها ، مما يتيح في النهاية إمكانية البحث عن الأسباب المانعة من اكتشافها ومن ثم معالجتها بالطرق المناسبة .

يتضح مما سبق أن التكامل بين التدقيق الداخلي و الخارجي له انعكاس ايجابي على حوكمة المؤسسات،وهذا لما توفره من مزايا لأصحاب المصالح سواء داخل المؤسسة أو خارجها و التي يمكن إدراجها فيما يلي:

ما هيـــــــة التدقيق الخارجي:

في الحياة الاقتصادية يلعب التدقيق الخارجي دورا مهما ،فقد تطور بشكل مواز للتطور الوظيفي لمهنة المحاسبة و للتطور الاقتصادي للمؤسسات.

ويعتبر التدقيق الخارجي عملية منظمة هادفة تسعى للخروج بتأكيد معقول عن عدالة القوائم المالية ومصداقية الإبلاغ المالي ، لهذا فهي تقوم بخدمة العديد من الأطراف ذات العلاقة بالقوائم المالية[1]،سواء أطراف من داخل المؤسسة أو خارجها ، وأن الأطراف التي تستفيد من تبني قراراتها المختلفة تستند تماما بالأساس على تقرير المدقق بصفته رأيا فنيا محايدا ومستقلا وهذا يفرض على المدقق عند إعداده لتقريره التحلي و التمسك بالمعايير المهنية التي يجب أن تتوافر في المدقق وعملية التدقيق نفسها ،وبهدف زيادة الموثوقية بالمعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات المساهمة من خلال القوائم المالية يتطلب الأمر اعتمادها من قبل شخص خارجي مؤهل علميا و عمليا يسمى المدقق الخارجي [2].

وقد تطورت أهداف التدقيق الخارجي من البحث عن جميع الأخطاء وأعمال الغش المرتكبة ،إلى إبداء الرأي بمدى عدالة القوائم المالية محل الفحص في تبيانها لنتيجة عمل المؤسسة المالي ،مما أدى إلى ابتعاد المدقق عن دائرة الاهتمام بتصيد أخطاء الآخرين وتركيزه على الاهتمام بتصيد أخطاء الاخرين وتركيزه على الاهتمام بمصالح المؤسسة وتحقيق أهدافها[3].

ولقد ازداد حرص الجهات المختصة بأهمية مواكبة مهنة التدقيق الخارجي للتطورات العلمية و المهنية ، اذ تسعى الجهات ذات العلاقة إلى تعزيز دور المهنة وذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية التي تضفي الأسس العلمية السليمة والفعالة على إعداد تقارير مالية مفيدة تلزم المنشآت بها ، لكي تسير على نهج محاسبي دقيق يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل التحديات الاقتصادية الكبيرة والأزمات المالية الحديثة التي ادت الى زيادة الحاجة إلى تحسين جودة التدقيق الخارجي في المؤسسات[4].

مع ضرورة وجود تعاون كامل بين عمل التدقيق الداخلي و ايضا الخارجي للتأكد من مدى كفاية عمليات التدقيق و تقليل الجهود المزدوجة [5] لهذا السبب يجب تكثيف الجهود المبذولة من قبل المدققين الخارجيين للاستفادة من عمل المدققين الداخليين وذلك لما لهم من دور فعال و هام في توفير الوقت و الجهد وسهولة تحقيق الأهداف.

مفهوم التدقيق الخارجي :

يعد التدقيق الخارجي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات فقد عرفته لجنة المحاسبة الأمريكية بأنه" :عملية منظمة للحصول على الأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر مع المعايير الموضوعة ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية "6.

---

[1] نشوان ،إسكندر ،"**جودة خدمة المراجعة الخارجية و العوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مراجعي لحسابات الفلسطينية**"،مجلة الفكر المحاسبي جامعة عين الشمس،مصر ،العدد الأول،2010 ،ص171 .

[2] حسين،هاشم حسن،"**تحليل العوامل المؤثرة في تغيير مدقق الحسابات الخارجي في شركات المساهمة العراقية : دراسة ميدانية** "، الجامعة الاهلية ، بغداد ، العراق ،2008،ص3.

[3] قريط ، عصام ،"**الخدمات الاستشارية وأثرها على الحياد المدقق في الأردن**"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد الرابع والعشرون** ، العدد الأول،سوريا.2008. ص5 .

[4] BASEL COMMITTEE on banking supervision,External audits of bank,Bank for International Settlements,available at (WWW.bis.org).2013.p21

[5] حجازي ، وجدي حامد،أصول المراجعة الداخلية،مدخل عمل تطبيقي،دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى،الاسكندرية،2010،ص16

[6] الصبان،محمد سمير،علي،عبد الوهاب نصر،"**المراجعة الخارجية:المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية**" ،الدار الجامعية ،الطبعة الاولى ، القاهرة،2002 ،ص 6.

وقد عرفه Bonnault and Gerard:"اختبار تقني صارم من طرف مدقق مهني مؤهل ومستقل ،بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المنشأة وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها ، من أجل تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المنشأة."

يعرف التدقيق الخارجي على أنه الفحص الانتقادي للدفاتر و السجلات من طرف شخص خارجي محايد من أجل الحصول على رأي حول عدالة القوائم المالية ، ويتم تعيين المدقق الخارجي بعقد بينه وبين الشركة1.

كما يعرف بأنه الأداة الرئيسية المستقلة و الحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في الشركة. التدقيق الخارجي بمعناه المتطور و الحديث و الشامل ما هو إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير و الأنظمة و الإجراءات المعنية بحماية ممتلكات الشركة موضوع التدقيق.كما يهدف أيضا ، إلى التحقق بشكل موضوعي ، حيادي ومستقل من الكفاءة الاقتصادية و الإدارية لعمليات الشركة ومطابقتها مع الأهداف المرجوة ، وتبليغ الجهات المعنية بنتائج التدقيق في الوقت المناسب وبصيغة منطقية موضوعية و هادفة2.وبصفة عامة يمكن القول أن التدقيق الخارجي الحيادي يتضمن الجوانب التالية :

ضرورة تمكن التدقيق الخارجي من قواعد المحاسبة ومبادئها وأهدافها الرئيسية،

التعرف على أساليب وأدوات التحقق الرئيسية التي يمكن استخدامها لتنفيذ عملية تدقيق عناصر النشاط المختلفة في الشركة.

امتلاك المدقق الخارجي لمختلف المؤهلات والقدرات لأداء عمله.

تحديد مستوى العلاقة بين المدقق الخارجي وإدارة التدقيق الداخلي في الشركة ، وذلك من أجل تحديد مستوى التعاون بينهما في مجال إنجاز عملية التدقيق.

مهـــــام التدقيق الخارجـــــي:

إن مهنة تدقيق الحسابات شأنها شأن أي مهنة أخرى ،يترتب لمزاوليها صلاحيات وعليهم مسئوليات يوجب عليهم الالتزام بها وأدائها على أكمل وجه ،حتى يحقق التدقيق الخارجي رسالته من تعزيز الثقة فيها لدى مستخدمي القوائم المالية. وفيما يلي عرض لتلك المسئوليات وكذا الصلاحيات.

أولا:المسئوليات: يقوم مدقق الحسابات بوظيفة محاسبية وقانونية، تهدف لمساعدة الجمعية العامة للمساهمين في الرقابة والإشراف على أعمال الإدارة في المؤسسة ، تلك التي يتم تدقيق حساباتها ، وفي نهاية العملية يقوم المدقق بإعداد تقريره النهائي بنتائج أعمال عملية التدقيق ، والذي يقدمه إلى جهة الإدارة 3. ومسئوليات المدقق الخارجي يمكن تقسيمها إلى الآتي:

مسئولية فنية

مسئولية أخلاقية (تأديبية)

مسئولية مدنية

مسئولية جنائية .

---

[1] غسان فلاح المطارنة ،" **تدقيق الحسابات المعاصر،الناحية النظرية** "، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2006.ص25

[2] السيد محمد ، "**المراجعة و الرقابة المالية : المعايير و القواعد** "، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،مصر ،2008،ص 42.41

[3] نصار محمد البطوش، "**المسئولية التأديبية لمدققي الحسابات في قانون مهنة تدقيق الحسابات** رقم (32) لسنة 1985"، مجلة المدقق، العدد (51)، آب 2002، ص2.

وفيما يلي توضيح لطبيعة تلك المسئوليات الأربع:

المسئولية الفنية : تتعلق هذه المسئولية بأهم واجبات المدقق الخارجي ، التي تتلخص في الأتي[1] :

مسئوليته في التحقق من أن المؤسسة قد طبقت وبشكل سليم القواعد والمبادئ المحاسبية الأساسية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً .

مسئوليته في التحقق من أن نصوص القوانين واللوائح والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم أعمال وأنشطة المؤسسة قد روعيت وتم تطبيقها بشكل سليم

المسئولية الأخلاقية (التأديبية): تتعلق هذه المسئولية بالأعمال المخلة بأخلاقيات وكرامة المهنة ، حيث يجب على المدقق أن لا يتصرف بشكل يسيء إلى سمعته المهنية. فكل المهن ومنها مهنة التدقيق لها منظمات مهنية تقوم بتحديد القواعد الأخلاقية وآداب وواجبات السلوك المهني لأعضاء المهنة . و على سبيل المثال نص دليل السلوك الأمريكي الخاص بالأعمال المخلة بكرامة المهنة في القاعدة رقم(501)والتي تنص انه" لا يجوز للمحاسب العضو أن يرتكب أي عمل مخل بكرامة المهنة[2]."

المسئولية المدنية :تتمثل المسئولية المدنية للمدقق في مدى مسئوليته تجاه العميل وتجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية. فهي تنطوي على مخالفة حقوق عميل التدقيق أو الطرف الثالث ،ويقتصر العقاب هنا على دفع تعويض[3] مادي .

وفي ما يلي سيتم توضيح لهذين النوعين من المسئوليات ،اللذين يمثلان المسئولية المدنية للمدقق:

مسئولية المدقق اتجاه العميل :إن مسئوليات المدقق تجاه عميله قد تكون مسئوليات ظاهرة أو مسئوليات ضمنية. فالعقد في حد ذاته ينص على مسئوليات المدقق الظاهرة ، بينما تكمن المسئوليات الضمنية في مسئوليات المدقق القانونية خصوصا عن الإهمال [4] .فإذا أخل مدقق الحسابات بأحكام العقد الذي بينه وبين عميله فإنه يتحمل مسئولية ذلك الإخلال ،كما أنه يعرض نفسه للمساءلة عن الإهمال في أداء المهام المطلوبة إذا لم يبذل العناية المهنية المعقولة وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. ومن الأعمال التي تعتبر مسئولية على المدقق تجاه عميله ما يلي [5] :

الفشل في إكمال عملية المراجعة .

الفشل في اكتشاف اختلاسات أو تلاعبات .

الإفشاء لأسرار العميل

مسئولية المدقق تجاه الطرف الثالث :لقد عرف القضاء الطرف الثالث بأنه " يشمل على الأطراف المتوقع اعتمادها على البيانات التي فحصها المدقق " . إن مدقق الحسابات الخارجي المستقل يعتبر مسئولاً في حالة وقوع أضرار مادية ناتجة عن إهمال وتقصير منه تجاه الطرف الثالث المستفيد والمستخدم للقوائم المالية بالرغم من عدم وجود عقد بينه وبينهم. وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا،" **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية . مصر،.2006،ص216.217

[2] أمين السيد لطفي،"**المراجعة بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2006، ص191.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، ، ص61

[4] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، ، ص61

[5] هادي التميمي ، " **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية** "، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان – الأردن ، 2004، ص 73

المدققون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشاف التلاعب والاختلاس في عملية التدقيق ، فإن السبب الرئيسي هو فشل المدقق في بذل العناية المهنية المعقولة للقيام بالمهام الموكولة إليه [1] وفيما يلي بعض الأمثلة التي تتمثل فيها مسئولية المدقق تجاه الطرف الثالث :

إهمال المدقق في قيامه بأداء عمله ، وعدم بذل العناية المهنية المعقولة.

وقوع المدقق في بعض الأخطاء أثناء مراجعته.

مسئولية المدقق عن مدى صحة وصدق المعلومات المالية خلال الفترة اللاحقة ، وهي الفترة ما بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ صدورها ونشرها.

المسئولية الجنائية : لقد تم التوضيح في ما سبق أن المسئولية المدنية للمدقق ،تتمثل في مسئوليته تجاه عميله وتجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية ، والتي تعطى للطرف المتضرر من تصرفات المدقق الحق في الحصول على تعويض يتناسب مع حجم ذلك الضرر ، أما المسئولية الجنائية للمدقق فيتعدى الضرر فيها نطاق الطرف الذي[2] أعتمد على المعلومات والبيانات المالية التي تم مراجعتها ، ليصل إلى المجتمع ككل .

والمسئولية الجنائية هي مسئولية شخصية ، يتعرض فيها من يقترف أي من المخالفات التي تنشئها إلى الغرامة المادية أو السجن أو كلاهما ، ومن الأعمال والتصرفات التي يترتب عليها المسئولية الجنائية ما يلي:

الكذب في كتابة تقريره أو في شهادته أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة وخطيرة بالنسبة لنشاط المؤسسة ومصالح المساهمين.

ارتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح المؤسسة ،مثل إفشاء بعض الأسرار الهامة للمؤسسة إلى المؤسسة المنافسة.

الصلاحيات:لكي يتمكن المدقق الخارجي من القيام بمهامه ،وإنجاز عملية التدقيق الموكلة إليه بكفاءة وفاعلية ، فإنه يجب أن يكون متمتعاً بالعديد من الصلاحيات التي نسردها فيما يلي:

حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والإطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة معينة أو تفسير نتيجة معينة ،وحق الإطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل نشاط المؤسسة.

حق طلب أي تقارير أو استفسار أو إيضاح معين من أي مسئول في المؤسسة ،ليتمكن من القيام بعمله.

حق المدقق في فحص ومراجعة الحسابات المختلفة والدفاتر والسجلات وفقاً للقوانين واللوائح

ذات الصلة ، وكذلك وفقاً للقواعد والمبادئ والأعراف المحاسبية المتعارف عليها.

صلاحيته في جرد الخزائن المختلفة في المؤسسة عند الحاجة إلى ذلك.

---

[1] يوسف محمود جربوع ، " **استكمال عملية المراجعة ، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين** "، العدد (112)، الربع الرابع 1999 ، ص 236.

3 [2]محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص67

حقه في مراجعة وفحص باقي أصول المؤسسة على اختلاف أنواعها، وكذلك التحقق من

فالتزاماتها وحق الاتصال بدائني المؤسسة للتأكد من صحة أرصدة تلك الالتزامات.

حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للانعقاد في حالة الضرورة القصوى.

حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بصفته الشخصية أو من ينوبه من مساعديه،وذلك لتقديم تقرير التدقيق وعرضه وحضور مناقشته والرد على أي استفسار حول ما تضمنه التقرير.

وأيضا من صلاحيات المدقق الخارجي[1] :

مناقشة اقتراح عزله وذلك منعاً للعزل التعسفي له.

حبس المستندات و الأوراق لغرض الحصول على كامل أتعابه من موكله "عميل التدقيق".

أيضاً من ضمن صلاحياته حق الاجتماع مع إدارة التدقيق الداخلي بالجهة التي يراجعها للمناقشة والتنسيق حول عملية التدقيق ، بما من شأنه توفير الجهد والوقت وعدم الازدواجية في العمل ، كل ذلك بغرض إنجاز عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية.

أوجه الاختلاف مابين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي:

الإدارة هي المسئولة عن تحديد دور التدقيق الداخلي،حيث أن أهدافه وكذا وظائفه تتباين وفقا لمتطلباتها،بينما أهداف المدقق الخارجي الذي يتم تعيينه بشكل مستقل فهي تختلف كل الاختلاف عن أهداف التدقيق الداخلي،بحيث يرتكز اهتمامه الرئيسي في التأكد عم إذا كانت القوائم المالية خالية من المعلومات الجوهرية الخاطئة،والجدول الاتي يوضح الاختلافات الموجودة مابين المدقق الداخلـــي و الخارجـــي:

2 . يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص2

الجدول رقم" 5": اوجه الاختلاف ما بين التدقيق الداخلي و الخارجي

	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
الأهـــــــداف	الهدف الرئيسي: خدمة الطرف الثالث"الملاك" عن طريق إبداء الرأي في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال و المركز المالي. الهدف الثانوي: إكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير و القوائم المالية.	الهدف الرئيسي: خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظم المحاسبي كفؤ ويقدم بيانات سليمة و دقيقة للإدارة،وبذلك ينص الهدف الرئيسي على اكتشاف ومنع الأخطاء و الغش و الانحرافات عن السياسات الموضوعة.
نوعية من يقوم بالتدقيق	شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين بواسطة الملاك.	موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمشروع ويعين بواسطة الإدارة.
درجة الاستقلال في أداء العمل وإبداء الرأي	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص و التقييم وإبداء الرأي	يتمتع باستقلال جزئي ،فهو مستقل عن بعض الإدارات"مثل الحسابات والتكاليف" ولكن يخدم رغبات الإدارات الأخرى.

المسؤولية	مسئول أمام الملاك،ومن تم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني عن القوائم المالية اليهم	مسئول أمام الإدارة،ومن ثم يقدم تقرير بنتائج الفحص والدراسة إلى مستويات الادارة العليا
نطاق العمل	يحدد ذلك أمر التعيين والعرف السائد ومعايير التدقيق المتعارف عليها،وما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال المدقق الخارجي.	تحدد الإدارة نطاق عمل التدقيق الداخلي فيقدر المسئوليات التي تعهد الإدارة للتدقيق الداخلي يكون نطاق عمله.
توقيت الأداء	يتم الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية،وقد يكون في بعض الأحيان على فترات متقطعة خلال السنة.	يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة.

و على الرغم من أوجه الخلاف بين دور كل من المدقق الخارجي و الداخلي ، فإن هناك أوجه للشبه بينهما ، و من أمثلة أوجه الشبه ما يلـــــــــــــي :

يسعى كل منهما إلى ضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة ، ومنع وتقليل حدوث الأخطاء و التلاعبات .

يعمل كل منهما على وجود ناظم محاسبي فعال ، يمدنا بالمعلومات الضرورية التي تساعد على إعداد ومجموعة من القوائم المالية الصحيحة و التي يمكن الاعتماد عليها

هناك احتمال التعاون بينهما ، فقد يعتمد المدقق الخارجي إلى حد كبير على ما يعده المدقق الداخلي من تقرير عن نتيجة فحص و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية و كذا اعتماد المدقق الداخلي على ما يعده المدقق الخارجي من الرأي المحايد عن مدى سلامة القوائم المالية و هدا ما يجعله اشد حرصا في مراقبة النظام المتخذ في تسيير المؤسسة. و لكن رغم هذا التعاون الوثيق ، فإن وجود

نظام سليم للتدقيق الداخلي لن يغني عن تدقيق الحسابات بواسطة مدقق خارجي محايد مستقل لما سبق و أوضحنا من أوجه الاختلاف و خاصة من حيث الاستقلال و الفئات المخدومة .

انعكاسات التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على حوكمة الشركات :

يلعب التدقيق الخارجي دور مهم في حوكمة الشركات وهذا لمساهمته كعامل رئيسي في إبداء رأيه المحايد حول القوائم المالية للشركة ،وذلك لزيادة الثقة في المعلومات المالية الواردة فيها ،ويكون هذا من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ويرفقه بالقوائم المالية ،المعدة لكافة الأطراف ذوي المصلحة في الشركة خاصة المساهمين وكذا المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

وفي نطاق توسيع دور التدقيق في التطبيق الأمثل في تطبيق حوكمة الشركات،أصبح على المدقق الخارجي إبداء رأيه عن مدى كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة[1].

علما أن التكامل بين التدقيق الداخلي وكذا الخارجي الذي له انعكاس ايجابي على حوكمة الشركات،حيث ان هناك منع حول ازدواجية العمل الذي يحد من اشكالية عدم تماثل المعلومات الصادرة عنهما والعامل على تقوية وظيفة الرقابة بالشركة.وزيادة الثقة و المصداقية في التقارير المالية المعتمد عليها من طرف المساهمون وكذا أصحاب المصالح لإتخاذ قراراتهم وبالتالي حماية مصالحهم ودعم الحوكمة بشكل خاص ما يعمل على توفير مجموعة من مزايا لأصحاب المصالح سواء من داخل الشركة أو خارجها[2].

ان ذلك التكامل الموجود مابين التدقيق الداخلي و كذا الخارجي يعمل على تخفيض تكاليف التدقيق من خلال استبعاد مبدأ ازدواجية العمل ، كما يساهم بشكل مباشر في توفير المعلومة الحقيقية تلك الدقيقة و المفصلة للإدارة و التي تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة و الصائبة في الوقت و حتى المكان المناسبين.مع ذكر مدى مساهمته في بعث الثقة في المعلومات المقدمة المعبرة عن الأداء الإداري وكذا المالي للشركة،كما يلعب التكامل ذلك الدور المهم في التأكيد على متانة وصلابة نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة،وإبلاغ اعضاء الإدارة عن مواطن الضعف و تحديد أسلوب المعالجة مما يسمح لها بالقضاء على ها الضعف مما يوثق و يرفع الثقة بين مختلف اصحاب المصالح بالشركة.

من أهم مستعملي رأي المدقق الخارجي هم الأطراف الخارجية للشركة"المستثمرون الحاليون أو المحتملون ،البنوك،إدارة الضرائب،صناديق الاستثمار ، البورصة،الموردون و المجتمع المدني ، وغيرهم "، بحث انهم ادركوا وتأكدوا ان للتكامل بين التدقيق الداخلي وكذا الخارجي يجعل هذا من مصداقية الرأي متوقف على درجة التكامل بين النوعين.بحيث أن من اهم الفوائد لأصحاب المصالح خارج الشركة و المترتبة عن هذا التكامل في زيادة ثقة و اطمئنان هؤلاء الأطراف عن الرأي المعبر عن صحة ومصداقية القوائم المالية ،وازدياد اطمئنان أصحاب الشركة على اموالهم .

كما ان كل من التدقيق الداخلي و كذا الخارجي يهدفان الى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين كل من الملاك و اصحاب المصالح،والعمل على نشر القيم الاخلاقية وتقييم مدى الالتزام بها والحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الشركات وكل

[1] ابراهيم خليل يدر السعدي،"**حوكمة الشركات ورفع مستوى الافصاح وأثرها في معالجة الأزمة المالية المعاصرة**"،منشور في :مروة أحمد واخرون،الأزمة المالية العالمية والافاق المستقبلية،الجزء الثاني ،الطبعة الأولى ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الأردن،2011،ص343.344

[2] حسين يرقي ، عمر علي عبد الصمد ،" **واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها**"، بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي الأول حول :الحوكمة المحاسبية للمؤسسة:واقع ،رهانات و افاق ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ،07.08 ديسمبر 2010،ص14.13

هذا يعتبر عنصرا اساسيا في حوكمة الشركات. وبالتالي فان التكامل بين التدقيق الداخلي و الخارجي يساهم في خدمة اصحاب المصالح من داخل و خارج لشركة وبالتالي فهو يساهم أساسا في دعم وتقوية التطبيق السليم لحوكمة الشركات.

المطلب الثاني:العلاقة الطردية التعاونية بين التدقيق الداخلي ولجان التدقيق في دعم حوكمة الشركات

تجدر الإشارة أن جودة التدقيق قضية هامة ومستمرة نظر اً لاعتبارها مطلباً ضروريا لكافة أطراف عملية التدقيق ، فالمدقق يهمه أن تتم عملية التدقيق بجودة عالية بهدف اضفاء المصداقية على تقريره،أما الإدارة والمستفيدون فيحرصون على أن تتم العملية بجودة عالية لإضفاء الثقة على القوائم المالية المعدة حتى تكون هناك شفافية وعدالة في المعلومات المالية الواردة بالقوائم التي تم مراجعتها والتي سيعتمدون عليها عند اتخاذ القرارات.

تعريف لجان التدقيق:

قد حضي مفهوم لجان التدقيق باهتمام كبير ، فقد صدرت عدة قوانين في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية التي تؤكد ضرورة وجود لجان تدقيق في ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ،إلا انه لا يوجد تعريف موحد لها ،حيث اجتهد العديد من الباحثين في تعريفها ومن بين أهم ما عرفت به ،انها لجنة منبثقة من مجلس الإدارة مكونة بشكل رئيسي من مديرين تنفيذيين يتميزون بالاستقلالية على عكس اللجان المحكمة الاخرى المكونة من مجلس الإدارة ك "اللجان المالية أو تلك التنفيذية [1]"،كذلك هي ايضا لجان مكونة من مديرين غير تنفيذيين مسئولين عن تقييم أداء مجلس الإدارة و التأكد من سلامة القرارات التنفيذية أي لم يتم اتخاذها بشكل فردي و اجراء تقييمات دورية لنظام الرقابة الداخلية و المساهمة في تحديد المهام وكذا المسؤوليات للتدقيق الداخلي وكذا الخارجي.

كما قد عرفها البعض الاخر أن لجنة التدقيق هي :" لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء الغير تنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والتدقيق ،وتكون مسئولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ، ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية ، ومراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي و الداخلي ،ومراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات[2]"

وعرفت من قبل Arens & Al على انها[3] :" ذلك الكم من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة ، تكون مسئولة عن المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي عن الإدارة ، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين."

[1] متولي سامي ،"**لجنة المراجعة ودورها في زيادة فاعلية عمل المراجعة و دعم استقلالهم**"،المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة،كلية التجارة،جامعة عن الشمس،المجلد 25، العدد 2، ص31 .

[2] سليمان ، محمد مصطفى،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ،دراسة مقارنة**"،الاسكندرية:الدار الجامعية،2006،ص142

[3] Arens, Alvin A, and Elder, Randal J, and Mark S, Beasley, "**Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**",10th ed, 2010.p 84

هذا وقد عرفها الذنيبات [1]: " بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المؤسسة وأن الهدف الأساسي من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة مساءلة الإدارة."

كما عرفها علي و شحاته[2] : "بأنها لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين والمعينين من خارج الشركة ، لكي تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل مدقق الحسابات الخارجي والإدارة ، بصورة تؤدي إلى دعم استقلال مدقق الحسابات الخارجي وزيادة فاعلية عملية التدقيق ، وزيادة فاعلية هيكل الرقابة الداخلية بالشركة ".

وحول ما سبق يتضح من تلك التعريفات أنها تشترك في العناصر التالية:

يتم اختيار لجنة المراجعة من قبل مجلس الإدارة ومهمتها مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية.

تتألف لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين،ممن يتوفر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية.

يكون الحد الأدنى لعدد أعضاء لجنة المراجعة ثلاثة.

مسئولية لجنة المراجعة تتعلق بمراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ، وفحص أنظمة الرقابة الداخلية ، ومراجعة إعداد التقارير المالية ، وكذلك مراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

تعمل لجان المراجعة كحلقة وصل بين الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

نشأة لجان التدقيق:

نشأت الحاجة إلى لجان التدقيق نتيجة لعدد من التطوُّرات التي تراكمت على مدى فترة من الزمن على العلاقة بين المدققين الخارجيين وأعضاء مجالس الإدارة وأفراد الإدارات التنفيذية أدت إلى تجاوز المدققين كثيراً من الملاحظات الهامة والتي لم يتح لها أن تصل إلى مجالس الإدارة مما أدى إلى عددٍ من المشاكل وفقدان الثقة ، وكما هو شائع و مفهوم فإن الهيئات العامة هي مالكة و صاحبة الصلاحية بتعيين المدققين ، إلا أن الممارسة أثبتت أن مجالس الإدارة باتت تؤثر وتوجه هذا التعيين نتيجة العلاقات التي تتطوَّر بينهم وبين المدققين أثناء أعمال التدقيق.

بدأت لجان التدقيق في الولايات المتحدة ثم وجدت طريقها إلى بريطانيا بعد تقرير كادبري ، حيث انتشرت في دول العالم بعد ذلك ، وقد وجدت هذه اللجان لتحقيق هدف مهم وهو بناء الجسور بين المدققين والشركات لتجاوز العلاقات الوثيقة بينهم وبين الإدارات التنفيذية في كافة مستوياتها ، كما ظهر هناك هدف آخر وهو التأكد من أن هذه الإدارات تفهم دور وأغراض عملية التدقيق وأهدافها.

[1] الذنيبات، علي،" **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين .المحلية :نظرية وتطبيق**"، الطبعة الثالثة ، عمان :دار وائل للنشر والتوزيع، 2010،ص181.

[2] علي، عبد الوهاب وشحاته ،" **مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**"، الإسكندرية :الدار الجامعية،2007 ،ص313

مرَّت حركة تطور لجان التدقيق بعدة مراحل:

عام 1939 : أقرَّت هيئة أوراق نيويورك وصادقت على فكرة ومفهوم لجان التدقيق.

عام 1972:قامت لجنة الأوراق المالية بتقديم أول اقتراح بإيجاد لجنة تدقيق في الشركات المساهمة العامة يتكون أعضاؤها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

عام 1977:قامت هيئة الأوراق المالية في نيويورك بتطبيق قائمة من المتطلبات والواجبات للجان التدقيق.

عام 1988:شهد العام 1988 إصدار المعهد الأمريكي لمدققي الحسابات القانونيين AICPA المعيار 61 (SAS) "الاتصال مع لجان التدقيق "، موضحاً أسلوب الاتصال بين المدققين الخارجيين ولجان التدقيق والتي تقدم تقاريرها إلى لجنة الأوراق المالية SEC

عام 1999: قامت الهيئات والجمعيات التالية بتشكيل لجنة تعرف بلجنة بلو ريبون (Blue Ribbon Committee) لوضع القواعد والأسس لتطوير مهام ومسؤوليات لجان التدقيق وهي:

هيئة الأوراق المالية في نيويورك

الجمعية الأهلية للمتعاملين بالأوراق المالية

أميريكان أكسبرس كريدت كاردز

هيئة الأوراق المالية الأمريكية

معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين

ومن خلال لجنة بلو ريبون (Blue Ribbon Committee) تمَّ وضع الجزء الرئيسي من التغيرات والقواعد لتفعيل كفاءة لجان التدقيق في المؤسسات والشركات.

عام 2002: صدر قانون ساربانز أوكسلي SOX والذي كان نتيجة لظهور بعض الفضائح في بعض الشركات الكبرى ، (آرنون وورلد كوم) حيث احتوى على بعض متطلبات الإفصاح والتي مثلت جرس الإنذار للجان التدقيق.

ويُلاحظ أن كافة الجهات التي حرصت على تطوير و تفعيل حركة لجان التدقيق وأعمالها وواجباتها هي جهات مهنية وأخرى رسمية رقابية ، مما يعني ارتباط عمل هذه اللجان بمفهوم الرقابة والإشراف.

مهام لجان التدقيق واليات عملها

أولا :مهام لجنة التدقيق

مما هو متداول ومعروف حول مهام اللجنة أنه لا توجد تعليمات أو نشرات صادرة عن المنظمات المعنية تحدد بدقة مهامها ،أو بمعنى آخر لا يوجد اتفاق حول الأنشطة الواجب على اللجنة القيام بها ، حيث أن هذه المهام قد تتسع وقد تضيق بحسب نشاط وهيكل الشركة ، فقد تنحصر في مهمة متابعة المدقق الخارجي وقد تمتد لتشمل التدخل في جميع المسائل المالية للشركة وتقييم أداء الإدارة والإشراف على عمل التدقيق الداخلي.

ومما لاشك فيه أن التوضيح الدقيق لمسئوليات لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة الوعي لدى أعضائها ، وفي نفس الوقت إبرازها إلى الأطراف الأخرى التي تتعامل مع اللجنة مثل إدارة الشركة والمدقق الخارجي والمدققين الداخليين ، بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تداخل هذه المسئوليات بين أطرافها المختلفة[1] ، لذلك تحديد تلك المهام يعد أمراً مهماً لزيادة فاعلية أداء لجنة المراجعة والمجال الذي يتعين العمل من خلاله ، حيث أن هناك اختلاف في مهام اللجنة من دولة لأخرى كما قد تتنوع على أساس نوع وكذا درجة تعقيد حجم الأعمال ، بحيث تكمن المهام الرئيسية للجنة التدقيق في أربعة مجالات أساسية هي كالأتي[2] :

الاشراف و الرقابة على التقارير المالية و فحصها

دعم وظيفة التدقيق الداخلي

دعم وظيفة التدقيق الخارجي

دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها.

كما تم اضافة مجالين هما[3] :

دعم حوكمة المؤسسات

إدارة المخاطر في المؤسسات

1.الإشراف و الرقابة على تقارير المالية و فحصها: تتمتع لجان التدقيق بدور حاسم في المراقبة و الإشراف على نشاطات المؤسسة المتعلقة بإجراءات إعداد التقارير المالية التي تقع على عاتق الإدارة، وتتجلى النشاطات التي تقوم بها لجنة التدقيق فيما يتعلق بالتقارير المالية بالأشكال التالية:

مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة،

التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد التقارير المالية؛

تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية

مناقشة التقارير المالية السنوية مع الأطراف المعنية داخل المؤسسة؛

الحد من خطر التقارير المالية الاحتيالية عن طريق تحديد العوامل التي تقود إلى تقارير مالية احتيالية وتعريفها.

[1] سليمان ، محمد مصطفى،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ،دراسة مقارنة**"،الاسكندرية:الدار الجامعية،2006،ص 161

[2] دحدوح حسين،"**دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات**"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد 2008 ، ص263.264.

[3] طارق عبد العال حماد، "**حوكمة المؤسسات**"، الدار الجامعية، ط2 ، القاهرة،2007 ، ص156

2. دعم وظيفة التدقيق الخارجي:

تؤدي لجنة التدقيق دوراً مهما في تحسين جودة التدقيق الخارجي ، السبب الذي يعمل على زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في التقارير المالية ، وذلك من خلال دورها في[1] :

تحديد أتعاب التدقيق الخارجي؛

مساعدة المدقق الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاليته؛

حل النزاعات التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي والإدارة؛

تحقيق التنسيق بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي؛

تحديد مجال التدقيق ودراسة ملاحظات المدقق الخارجي وتوصياته.

3.دعم وظيفة التدقيق الداخلي : لابد من وجود علاقة قوية بين لجنة التدقيق الداخلية ،ويرجع هذا قصد التغلب على مشكلات إعداد التقارير المالية،وزيادة فعالية لجنة التدقيق ،ولهذا السبب يمكن التعرف على النشاطات لتي تقوم بها اللجنة فيما يتعلق بدعم وظيفة التدقيق الداخلي على الشكل التالـــــــي[2]:

فحص نشاطات التدقيق الداخلي

فحص خطط التدقيق الداخلي

فحص وتقييم أداء وظيفة التدقيق الداخلي

المشاركة في تعيين موظفي قسم التدقيق الداخلي وترقيتهم وفقا لكفاءاتهم وكذا مؤهلاتهم

المشاركة في تحديد أتعاب موظفي قسم التدقيق الداخلي

4.دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها:

من المسؤوليات الموكلة للجان التدقيق هو فحص نظام الرقابة الداخليـة ،ومن أهم النشاطات التي تقوم بها تجاه الرقابة الداخلية[3]:

تقييم ومناقشة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية مع كل من إدارة المؤسسة و المدقق الداخلي ، الذي من شأنه أن يؤثر في جودة التقارير المالية؛

دراسة ومناقشة خطط الإدارة للتعامل مع نقاط الضعف المهمة ، وخططها المتعلقة باتخاذ الإجراءات التصحيحية؛

مناقشة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة مع كل من الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي ، وإن دعت الحاجة الاتصال بالمستشار القانوني للمؤسسة؛

---

[1] رشا حمادة،"**دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية**"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 26، العدد2 ، 2010 ، ص104

[2] طارق عبد العال،"**إدارة المخاطر:أفراد إدارات شركات بنوك**"،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2007، ص157

1 رشا حمادة ، مرجع سبق ذكره ، ص1

دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير إجراءات العمل والنظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات التدقيق الداخلي واقتراح التعديلات الواجب إدخالها؛

العمل على دعم فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

5.دعم اليات حوكمة المؤسسات:

أصدرت مؤخرا العديد من أسواق المال العالمية مجموعة من القوانين التي تدع ولضرورة الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات والتي يعدُ تشكيل لجنة المراجعة أحد مبادئها الأساسية والتي تؤدي إلى الحد من التقارير المالية الاحتيالية ،مما يزيد في ثقة المستثمرين بتلك القائم ؛ وذلك من خلال قيام لجان المراجعة بالأعمال التاليـــــــة[1]:

الرقابة على أعمال المؤسسة؛

تقييم جميع قرارات مجلس الإدارة والحد من إساءة استخدام المجلس لسلطاته

الإشراف على مهام التدقيق الداخلي و الخارجي ومناقشة نتائجه؛

الحرص على أن تكون التقارير المالية على مستوى عال من الإفصاح والشفافية والملائمة لمستخدميها؛

6. إدارة المخاطر في المؤسسات:

لكل النشاطات المنسوبة للجنة التدقيق إلا ان لها مهام اضافية اخرى مرتبطة بالإشراف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة وذلك من خلال النقاط الآتية[2]:

الإشراف على إدارة المخاطر

مساعدة الإدارة في تصميم إستراتيجية إدارة المخاطر تبعا لأنواع المخاطر المختلفة؛

تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة؛

المساهمة في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد؛

فهم العلاقة بين إدارة المخاطر ككل والتقارير المالية؛

تقييم كفاءة الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية.

ثانيا:اليات عمل لجان التدقيق

من أهم الأدوار الموكلة للجان التدقيق ،هو تعزيز الثقة و المصداقية في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة ، خصوصا مع ازدياد حالات إفلاس الشركات الناشئة من خلال تلك الممارسات غير الشرعية" تلاعب وتضليل وغش في بياناتها المالية المنشورة"، وحتى تستطيع لجان التدقيق إعادة ثقة المستثمرين بالقوائم المالية [3]لذلك فإنه من الأهمية وضع خطة متكاملة

[1] طارق عبد العال،"إدارة المخاطر:أفراد إدارات شركات بنوك"،الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2007 ،ص 343

3 طارق عبد العال ، نفس المرجع أعلاه ، ص 344

[3] مشتهى، صبري ماهر صبري،" **تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية،دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2008 ،ص35

لتنفيذ آليات ومهام عمل تلك اللجان بالكفاءة والفاعلية المطلوبتين ، وذلك من خلال[1]:

إدراج جميع المهام والمسئوليات التي ينبغي أن تقوم بأدائها لجنة التدقيق في ميثاق مكتوب ويصادق عليه مجلس الإدارة.

قيام رئيس اللجنة بعمله على أساس التفرغ الكامل ، للتنسيق الدائم بين مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية والأعضاء الآخرين.

تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري وعلى أساس شهري.

قيام اللجنة بتوفير الموارد المالية او تلك البشرية اللازمة لقيام اللجنة بمهامها وتحمل مسئولياتها

قيام اللجنة بإصدار تقريراً سنوياً يتم نشره ضمن التقارير السنوية ،

دور لجنة التدقيق في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات

ان فكرة انشاء لجان التدقيق بالمؤسسات رجع بالفائدة والمنافع العديدة على المؤسسات بحد ذاتها لكل ما تعلق بقسم التدقيق الداخلي،فلجنة التدقيق هي من تقوم باختيار و تعيين رئيس قسم التدقيق الداخلي،وهي من تتكلف بتوفير متطلبات القسم وتلبية حاجياته كما تهتم بتحديد الاجتماعات المستمرة مابين المسئولين على التدقيق الداخلي لتجنب أي خلاف او مشاكل قد تنشأ مابين المدققين الداخليين و الادارة بمختلف مستوياتها ، وفي هذا الصدد أكدت بحوث علمية على وجود علاقة تكاملية بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي ، والتأكيد على أهمية هذه اللجان في زيادة فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي من خلال المدققين الداخليين ودعم استقلاليتهم ، ومن ناحية أخرى فإن وجود لجان التدقيق سوف يمكن المدققين الداخليين من توطيد علاقتهم مع المدقق الخارجي باعتبار أن أحد مسؤوليات لجنة التدقيق هو التنسيق وزيادة الاتصال بين المدققين الداخليين والخارجيين بالشكل الذي يساعد كلا الطرفين الوفاء بالتزاماته ومسؤولياته. وزيادة إمكانية الاعتماد على المعلومات والتقارير المالية والتي ينتجها النظام المحاسبي المالي في المؤسسة .

ان لجان التدقيق تعتبر أحد الاليات الجوهرية لحوكمة الشركات،وتعتبر أحد الضوابط الأساسية التي تمنع حدوث التلاعبات نظرا لصلتها الوثيقة مع كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وكذا مجلس الإدارة .

ان الاهتمام بحوكمة الشركات هو السبب في زيادة الاهتمام بلجان التدقيق ،بحيث ان الاصلاحات التي مست حوكمة الشركات ركزت على أدوار ومسؤوليات جميع المشاركين في عملية اعداد التقارير المالية للشركات من مدققين داخليين وأيضا الخارجيين ومجلس الادارة و كذا لجان التدقيق .

كما أن للجنة التدقيق علاقة تعاونية مهمة مع وظيفة التدقيق الداخلي ،حيث يعتبر التدقيق الداخلي أحد الدعائم الأساسية التي تساعدها على مهامها ،وبالتالي تحقيق حوكمة افعل و افضل للشركات ،كونه يعتبر من اهم الموارد الذي يعزز ويدعم لجنة التدقيق ومصدرا رئيسيا للمعلومات التي تحتاجها. ويتمثل هذا في تقديمه لمختلف خدمات التأكيد وكذا الاستشارة خاصة فيما

[1] السويطي، موسى سلامة،" **تطوير أنموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات المالية والإدارية ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا 2006،ص217.

يتعلق بنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.كما يعتبر حلقة وصل بين لجنة التدقيق والمستويات الاخرى للإدارة 1،وهي من جهتها تشرف عليه لتزيد من استقلاليته وموضوعيته وأيضا كفاءته مما يؤهله لدعم حوكمة الشركات.

وبالتالـــي فإن العلاقة التعاونية مابين التدقيق الداخلي و كذا لجان التدقيق تزيد من قدرة هاتين الاليتين على دعم حوكمة الشركات .

المطلب الثالث:العلاقة التعاونية مابين مجلس الإدارة،الإدارة العليا والتدقيق الداخلي لدعم حوكمة الشركات

يعد مجلس الادارة و الادارة العليا من اهم اليات حوكمة الشركات،حيث ان لهما تأثير فعال على جودتها وكذا فعاليتها وهذا لتأثيرهما على مختلف اطراف حوكمة الشركات.

مفهوم مجلس الإدارة و الإدارة العليـــا

هو هيئة مكونة من عدد من الأعضاء سواء كانوا منتخبين أو معينين يتولون الإشراف بشكل مشترك على أنشطة منظمة أو شركة أو مؤسسة ما. ومن المسميات الأخرى المتعارف عليها لمجلس الإدارة تسمية مجلس المحافظين ، ومجلس المديرين ، مجلس الحكام ، ومجلس الأمناء. وغالبا ما يشار إليه اختصارا بإسم "المجلس" .

ويعتبر مجلس الإدارة كأداة مخصصة لمراقبة سلوك الإدارة وتعتبر الأحسن ، لأنه يهتم بحماية رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال الذي يكون من قبل الإدارة،وهذا وفقا للصلاحيات القانونية التي يتمتع بها سواء من حيث تعيين وإعفاء وكذا مكافأة الإدارة العليا،كما انه يشارك في وضع استراتجية الشركة وكذا يهتم بتقديم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويعمل على تعظيم قيمة الشركة ،وإذا تم تناول المهمة الرقابية لمجلس الادارة واستقلاليته اعضاءه وإشرافه على المديرين التنفيذيين بالشركة فإنها تعتبر من اهم الادوات التي تساهم في التطبيق السليم والجيد لمفهوم حوكمة الشركات.

أما بالنسبة لهيكل مجلس الإدارة والذين يتمثلون في تلك النسبة من الأعضاء المستقلين ،وقد اهتمت مبادئ حوكمة الشركات بنسبتهم إلى مجموعة أعضاء مجلس الإدارة ،وقد وفرت مبادئ حوكمة الشركات عدد من الارشادات لبناء هيكل ملائم لمجلس الإدارة يمكن من خلاله ضمان الاستقلالية في أداء مهامه.

مهام مجلس الإدارة و الإدارة العليا:

على مجلس الإدارة أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة،

مجلس الادارة و الادارة التنفيذية يتحملان المسؤولية المباشرة وكذا تلك الغير المباشرة عن مدى تحقيق اهداف الشركة،

الاشراف على الممارسة الجيدة للحوكمة في الشركة،

من اهم مسئوليات مجلس الإدارة هو التخطيط ووضع استراتيجية الشركة ، والكشف المبكر عن مختلف المخاطر من خلال الدور الرقابي الموكل له،

[1] حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد ،"**واقع حوكمة المؤسسات بالجزائر وسبل تفعيلها** " ، بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة:واقع،رهانات و افاق ،جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي،08.07ديسمبر 2010.ص .14

كما انه من مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المبدأ السادس المتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة نص على انه ينبغي على أعضاء مجلس الادارة التالـــــي:

يجب على اعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية مع توفير العناية اللازمة لتحقيق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين،

يجب عليهم تطبيق معايير أخلاقية عالية والأخذ في الحسبان مصالح أصحاب المصلحة في الشركة،

يتطلب على مجلس الإدارة إنجاز المهام المطلوبة منه كوضع خطة استراتيجية شاملة و الاشراف والمراقبة وإجراء التغييرات اللازمة مع ضمان نزاهة حسابات الشركة و الافصاح عن كافة المعلومات المتوفرة بشكل صحيح وفي الوقت المناسب.

للتأكيد على أهمية ودور مجلس الإدارة في حوكمة الشركات فقد أصدر مركز الحوكمة الخاصة بالشركات العامة الأمريكية عدة المبادئ التي تقوم على مايلي:

لحوكمة سليمة يتطلب التفاعل بين أعضاء مجلس الإدارة ،الإدارة العليا ،المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ، كما يتوجب على مجلس الادارة التركيز على جل مسئولياته لحماية المساهمين و الأخذ بعين الاعتبار مصالح اصحاب الشركة كما ينبغي عليه مراقبة الإدارة التنفيذية والإشراف على استراتيجياتها.

يتوجب الفصل بين الأدوار المنسوبة لرئيس مجلس الإدارة وكذا الإدارة التنفيذية ،كما يستلزم ان تكون الاتصالات وكذا النشاطات وعمليات المجلس قائمة على الشفافية ولكن في الوقت المناسب

يتوجب على جميع الشركات الاحتفاظ بوظيفة التدقيق الداخلي ،بحيث تكون دائمة وخصوصا فعالة حتى تتمكن من رفع تقاريرها الى لجنة التدقيق بالشكل المباشر.

ان الإدارة العليا تشمل على وظائف تقليدية تتمثل في التخطيط والتنظيم ايضا التوجيه و الرقابة والتي تحد بدورها تلك الأطر التي تعمل فيها الإدارة العليا ،وبالإضافة الى ذلك فإنها تشمل اتخاذ القرارات التنفيذية لتسهيل تنفيذها ،كما انها تعمل على تتبع الظروف المحيطة و المؤثرة في الشركة وقياس حجم تأثيرها على مختلف الخطط الاستراتيجية المتبعة و القائمين على تنفيذها والعمل على تنمية الأفكار الإستراتيجية ورفعها لمجلس الإدارة،وتهتم بمعاقبة اي تقصير في تنفيذ الخطط وكذا تقييم البيئة الداخلية والخارجية وتحديد نقاط القوة و الضعف.

انعكاسات العلاقة التعاونية بين التدقيق الداخلي ومجلس الادارة والإدارة العليا على حوكمة الشركات

يعتبر مجلس الإدارة و الإدارة العليا من أهم العناصر التي تؤثر على التطبيق الأمثل لحوكمة الشركات ،وحتى يتحقق هذا الانسجام تطلب وجود تفاعل مابين التدقيق الداخلي و الإدارة العليا وكذا مجلس الإدارة.

ان للمدقق الداخلي دور مهم في تقديم الخدمات التأكيدية وكذا تلك الاستشارية لتزويد الجهات المعنية بالاقتراحات اللازمة التي تعالج الاختلالات وتحاسب المقصرين ،كما يعمل المدقق الداخلي على اتخاذ القرارات السليمة التي تخدم الشركة ،الى جانب

اهتمام المدقق الداخلي برسم السياسة العامة لإدارة المخاطر[1] من اجل رفع أداء الشركة وحمايتها وبالتالي دعم التطبيق السليم و الفعال لحوكمة الشركات.

وحتى نتمكن من ابراز العلاقة الرابطة مابين التدقيق الداخلي و مجلس الإدارة في حماية الشركة ومصالح ملاكها. وكيف تتحقق الحوكمة بالشكل الفعال علينا العودة الى البحث عن اهم اسباب فشل و انهيار كبريات الشركات بالولايات المتحدة الامريكية "أنرون وورلد كوم" والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

سيطرة المدير العام على كامل شؤون الشركة و كذا مجلس الإدارة

ضعف معايير التدقيق الداخلي

عدم مصداقية المحللين الماليين للشركة

دفع الشركة للعمولات حتى يتم رفع تقييم أسهمها

سلبية وضعف مجلس الإدارة في أداء دوره الرقابي

التزوير و التلاعب بالبيانات المالية وحساب الشركة

ضعف العلاقة والتنسيق مابين المدقق الداخلي و الخارجي

تضخيم رواتب المديرين وعدم ربط الرواتب بالأداء المالي للشركة

ضعف معايير الحوكمة المطبقة.

وبشكل عام فإن من الأسباب المؤدية لانهيار الشركات هو قصور أداء أعضاء مجلس الإدارة وضعف التدقيق الداخلي وبالتالي ضعف العلاقة التعاونية ،وغياب معايير الحوكمة بحيث ان هناك علاقة تكافئية مابين التطبيق السليم لمعايير الحوكمة والجانب الأخلاقي لأعضاء مجلس الإدارة .

وما يؤكد مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات هي المعايير المهنية لمعهد المدققين الداخلين،وذلك في المعيار 2130 الخاص بحوكمة الشركات. والذي ينص على ضرورة مساهمة المدقق الداخلي في عملية تقييم حوكمة الشركات وان يضع توصيات واقتراحات من أجل تحسين عمليات الحوكمة بشكل مستمر. وهذا يتحقق من خلال ضمان تحسين اخلاقيات العمل في الشركة ،والتنسيق الفعال بين الوظائف وتوصيل المعلومات عن المخاطر والرقابة الداخلية الى المستويات المناسبة داخل الشركة . وتزويد كل من مجلس الإدارة وكذا المدققين الخارجيين الى جانب لجنة التدقيق بمختلف هذه المعلومات وضمان التنسيق الفعال بينهم كما ان قيام المدقق الداخلي بعمليات الرقابة و التدقيق يحقق الالتزام بضمان ان كل عمليات الشركة مسيطر عليها وأنها تتم بفعالية وشفافية كافية ،وهذا يعتبر شرط مهم لتحقيق دعم تطبيق حوكمة الشركات[2].

[1] حسين يرقي،عمر علي عبد الصمد،"**واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها**"،بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة:واقع،رهانات و افاق ،جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي،07.08ديسمبر 2010.ص15.14

[2] Necib Rdjen,Tabani Razika, « **Gouvernance D'Entreprise et Audit :Une relation D'agence** » ,
بطاقة مشاركة في الملتقى حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة،جامعة 20اوت1955،سكيكدة،11.12أكتوبر2010،ص15.14

الخاتمـــــــــــة:

بظهور لجان التدقيق اعطي بعدا جديد للتدقيق الداخلي،بحيث اصبحت هناك علاقة تربط مابين المدقق الداخلي و لجان التدقيق بحيث تعتمد على توفير الاستقلالية للمدقق الداخلي في القيام بمهامه،بحيث تعتبر الاستقلالية اهم شيء يجب ان يتوفر للمدقق الداخلي .

والواجب ذكره انه في بيئة اعمال جديدة يصبح الاهتمام بإدارة المخاطر شيء محتوم،بحيث ان التدقيق يتماشى مع هذا التغير وذلك بإضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال التحسينات التي تقدمها في مجال ادارة المخاطر.

والناتج الاهم هو وجود علاقة تعاونية ما بين التدقيق الداخلي و الاطراف الاخرى لحوكمة الشركات ، والمتمثلة أساسا في المدقق الخارجي،و لجنة التدقيق الى جانب مجلس الإدارة و الادارة العليا ، بحيث ان درجة التحكم في هذه العلاقة و حسن تطبيقها بالشكل الامثل يؤدي الى مساهمة كبيرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

الفصل الرابع:

الدراســـــــة الميدانيـــــــة

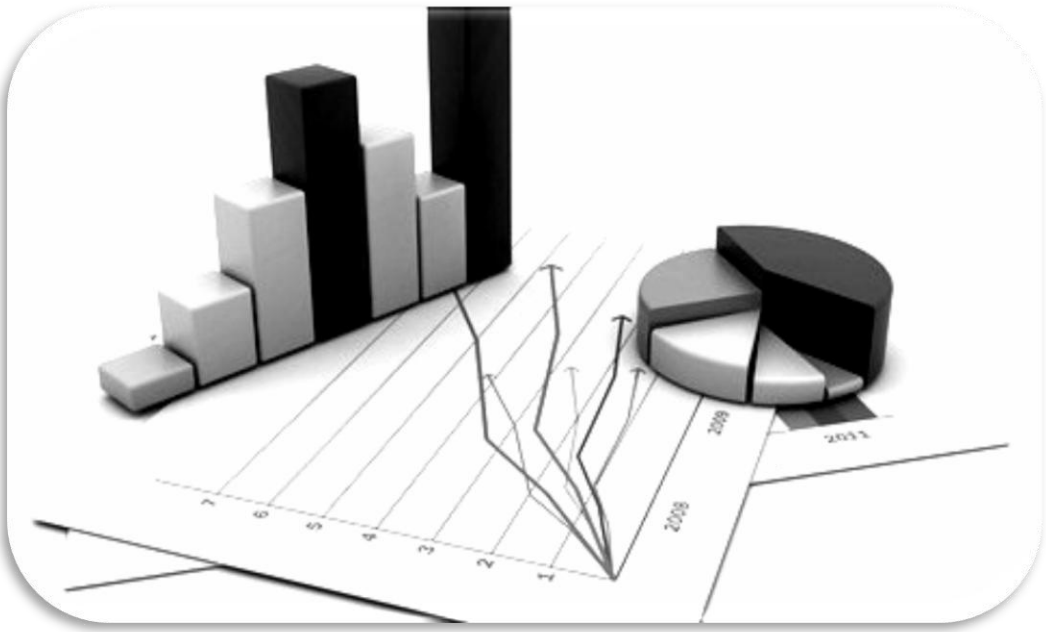

مقدمة:

بغية تدارك أي نقص قد يمس بموضوعية البحث،سواء عند عرض نتائجه أو بناء توصياته.وبالنسبة لحداثة التجربة بالجزائر خصوصا فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي وكذا حوكمة الشركات اذ قمنا بالمقارنة مع الدول المتطورة ،ولقلة الدراسات الميدانية التي تختص بدراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي و حوكمة الشركات.

ارتأينا اللجوء إلى اعتماد أسلوب التحري المباشر لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع عن طريق الاقتراب المباشر من المهنيين"المدققين الداخليين و محافظي الحسابات" ، و الأكاديميين "أساتذة التعليم العالي" ،باستخدام الاستبيان الذي وجدناه الخيار الملائم . وقد تم اختيار العينة على أسس مدروسة ،بهدف إظهار مدى تأثير تطبيق معايير التدقيق الداخلي في تفعيل وتجسيد مبادئ الحوكمة في الشركات.

من أجل الوصول إلى دراسة ميدانية سليمة و دقيقة قمنا بتقسيم الفصل إلى أربع مباحث :

منهجية الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة .

صدق وثبات الاستبانة

المعالجات الإحصائية

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانيـــة

يتمحور الهدف الرئيسي للدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة و تحليل مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في التجسيد الأمثل لمبادئ الحوكمة بالشركات ،وإيضاح أهم العوامل المتحكمة في ذلك:

الفرضية الجزئية الاولى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية و تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات.

الفرضية الجزئية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين تقييم ادارة المخاطر كأحد عناصر التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات.

الفرضية الجزئية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين استقلالية ادارة التدقيق الداخلي و تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات.

الفرضية الجزئية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين تطبيق التدقيق الداخلي للمعايير الدولية و تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

الفرضية السادسة:توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين افراد عينة الدراسة حول مدى مساهمة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات يعزي الخصائص الشخصية لعينة الدراسة.

المطلب الأول:بيانات الدراســة

استلزمت هذه الدراسة نوعين من البيانات تمثلت فيما يلي:

أولا : البيانات الثانوية : وتتعلق ببيانات الجانب النظري ،بحيث حاولنا قدر المستطاع وبالوسائل المتوفرة ،بعملية مسح للدراسات السابقة وإعادة مراجعة الأدبيات المنشورة في مجال التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات.

الى جانب دراسة مجموعة من الاصدارات و المنشورات الخاصة بالمنظمات المهنية و ايضا الهيئات المختصة بتنظيم وتطوير مهنة التدقيق الداخلي وكذا الحوكمة ،والتي تعتبر من المصادر الأساسية في هذه الدراسة ويمكـــــن حصرها فيما يلـــــــــــــــي:

معهد المدققين الداخلين

منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية

موقع حوكمة الشركات

ثانيا:البيانات الأولية : هي مجموعة البيانات المتعلقة بالجانب الميداني للدراسة ،والتي يتم جمعها من أجل هدف اختيار صحة فرضيات الدراسة ،وتتم العملية من خلال عرض قوائم الاستبيان.

والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لجمع البيانات المطلوبة والتي يعكسها نموذج الدراسة المقترح لتقييم مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة بالشركات .وهذا من خلال منظور مدققين داخليين و أساتذة التعليم العالي ومحافظي الحسابات للعينة محل الدراسة.

المطلب الثاني:مجتمع و عينة الدراسة

مجتمع الدراسة : كان من أهم أسباب انتقاء عينة الدراسة الميدانية أن يكونوا من الأشخاص المتوفرة فيهم الخبرة العلمية وكذا العملية ،وأيضا قدرة الحكم على العوامل المحددة لعمل التدقيق الداخلي.

مجموعة مدققين لمجموعة من الشركات أما وحدة المعاينة التي مست الدراسة فهي قسم التدقيق الداخلي،و عينة من اساتذة التعليم العالي ذوي الاختصاص في مجال التدقيق و الحاكمية "حوكمة الشركات". الى جانب عينة من محافظي الحسابات اصحاب الاختصاص.

أداة الدراسة:

تم إعداد إستبانة حول " مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في التجسيد الأمثل لمبادئ الحوكمة بالشركات في ظل بيئة دولية "

من خلال دراسة تطبيقية على مجموعة من اقسام التدقيق ومكاتب محافظي الحسابات الى جانب مجموعة من اساتدة التعليم العالي اهل الاختصاص

قمنا بتوزيع ما يعادل 88 استمارة شملت أكاديميين و مهنيين .

لقد اعتمدنا طريقة التسليم والاستلام المباشر في بعض الأحيان والاعتماد على الفاكس وأيضا عن طريق البريد الالكتروني حيث تحصلنا على عناوين البريد الالكتروني لبعض مفردات العينة وقمنا بدعوة هؤلاء وحثهم على المساهمة في هذا البحث من خلال ملء الاستمارة وتأكيد إرسالها انطلاقا من البريد الالكتروني الخاص بالباحثة .

وبعد عملية الفرز و التبويب وكذا التنظيم ،تقرر الابقاء على 55 استمارة ،بعد اقصاء بعض الاستمارة نتيجة للتضارب في الاجابات ،وأيضا لحصولنا عليها بعد الاجال المحددة. او تلك الضائعة " المفقودة " و الجدول الاتي يوضح بشكل تفصيلي.

الجدول رقم "6 " : الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان.

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة والمعلن عنها	88	100%
عدد الاستثمارات الملغاة	15	17.04%
عدد الاستثمارات المفقودة	9	%10.22
عدد الاستثمارات الواردة بعد الاجل	9	10.22%
عدد الاستثمارات الصالحة	55	2.5%6

من اعداد الباحثة

تتكون إستبانة الدارسة من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب

(الجنس، العمر،المؤهل العلمي، الوظيفة،سنواة الخبرة).

القسم الثاني :وهو عبارة عن مجالات الدراسة وتتكون الإستبانة من 25 فقرة موزعة على4 مجالات رئيسة هي:

المجال الأول : تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة بالشركات ،يتكون من 5فقرات

المجال الثاني: إدارة المخاطر كأحد عناصر التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة بالشركات ،يتكون من 8فقرات

المجال الثالث : استقلالية إدارة التدقيق الداخلي ومساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة ،وتتكون من 5 فقرات

المجال الرابع: تطبيق التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة بالشركات من 7فقرات .

كما تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي"LIKERT-SCALE"، الذي يحتمل 5 إجابات وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي يتناولها الاستبيان ،ويسهل بالتالي على ترميز و تنميط الاجابات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم " 7" :مقياس ليكارت

التصنيف	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر:محمد عبد الفتاح الصيرفي،"البحث العلمي ،الدليل التطبيقي للباحثين"،الطبعة الاولى،عمان:دار وائل للنشر،2006،ص115.

حدود الدراسة الميدانية : تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلـــــي:

الحدود المكانية : تمت هذه الدراسة بالجزائر للتقصي عن مدى دور تطبيق التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية في تجسيد مبادئ حوكمة الشركات ،وذلك من وجهة نظر كل من الاكاديميين و كذا المهنيين اصحاب الاختصاص.

الحدود الزمانية:يرتبط مضمون و نتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي اجريت فيه و المقدر ب "شهرين و 10 أيام ".

15نوفمبر 2015

25جانفي 2016

الحدود البشرية : تستند هذه الدراسة لأراء و اجابات الأكاديميين و المهنيين في مجال المحاسبة و التدقيق الحائزين على مؤهل علمي ليسانس فما فوق

الحدود الموضوعية :اهتمت الدراسة بالمواضيع و المحاور المرتبطة أساسا بموضوع الاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي،و حوكمة الشركات دون سواها من مواضيع التدقيق الأخرى ، تتوقف جودتها على نوعية الاجابات المتحصل عليها.

مشاكل الدراسة الميدانية :

بالرغم من أهمية الاستبيان كأداة استقصاء وجمع أراء و إجابات أفراد العينة ،حول مواضيع ذات أهمية ،وحتى يتسنى لنا ابراز وجهات نظرهم حول الاطار العام الذي يحكم مجمل القضايا و المواضيع المرتبطة بحقل التدقيق الداخلي و مبادئ حوكمة الشركات ،إلا أن الدراسة لم تسلم من بعض المشاكل و القيود الشكلية و حتى الموضوعية ، اهمها ما يلي :

التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة المستهدفين ،رغم الإلحاح و التساؤل المستمر عن مصير استمارة الاستبيان التي وجهت لهم.

انتشار أفراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة عن موقع تواجد الباحثة،الأمر الذي حال دون قيامنا بتقديم التوضيحات اللازمة في حالة اللبس أو الغموض الذي قد يكشف افراد العينة.

عدم وجود عناوين بريدية أو إلكترونية مجمعة لبعض أفراد العينة المعينة بالدراسة.

تصميم قائمة الاستبيان

مرت عملية تصميم الاستبيان على المراحل التالية:

بناء الاستبيان : تم تحميل الاستبيان على ورق عادي (Format A4)،وهذا فيما يخص التسليم المباشر أو على حامل إلكتروني عبر وورد (Woord) لما هو متعلق بالتسليم عن طريق البريد الالكتروني ،كم أن الاستبيان أعد باللغة العربية. وتضمن أسئلة متعلقة بالمعلومات الخاصة بالمستبين. بالإضافة الى أسئلة فرعية .

نشر و إدارة الاستبيان:اعتمدنا في توزيعه ونشره على عدة قنوات في مناطق مختلفة ،و ايضا على عدة طرق أهمها:

الاتصال المباشر بأفراد العينة

إيداع الاستثمارات على مستوى أقسام التدقيق الداخلي

الاستعانة ببعض الزملاء

استعمال البريد الالكتروني لبعض الأساتذة والمدققين.

المبحث الثاني : صدق و ثبات الاستبانة

المطلب الأول:صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الإستبانة أي أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لأجل قياسه ،وقامت الباحثة بالتأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

صدق المحكمين:

عرضت الباحثة الإستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من متخصصين، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية على ما هو عليه.

صدق المقياس:

أولا: الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه ،وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها،ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة ،تحت نفس الظروف والشروط ،أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائجها ،وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

نتائج الصدق الداخلي

الصدق الداخلي لفقرات المجال الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق التدقيق الداخلي يساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات"

يوضح جدول (8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال ،والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (8): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال" تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق التدقيق الداخلي يساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات" والدرجة الكلية للمجال.

الرقم	عبارات المجال	معامل الارتباط	القيمة الحالية Sig
1	الفقرة الاولـــــــــى	0.657	0.000
2	الفقرة الثانيـــــــــة	0.475	0.000
3	الفقرة الثالثـــــــــة	0.459	0.000
4	الفقرة الرابعـــــــــة	0.496	0.000
5	الفقرة الخامســـــــة	0.508	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 54

التعليق:

يبين جدول (8) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول (تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق التدقيق الداخلي يساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات") عالية والمعدل الكلي لفقراته ،والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 54 ،وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق الداخلي لفقرات المجال الثاني: "ادارة المخاطر كأحد عناصر التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات" .

الجدول رقم (9):معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال" ادارة المخاطر كأحد عناصر التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات" والدرجة

الكلية للمجال.

الرقم	عبارات المجال	معامل الارتباط	القيمة الحالية Sig
1	الفقرة الاولـــــــــى	0.422	0.001
2	الفقرة الثانيـــــــــة	0.389	0.003
3	الفقرة الثالثـــــــــة	0.416	0.002
4	الفقرة الرابعـــــــــة	0.361	0.007
5	الفقرة الخامســـــــة	0.362	0.007
6	الفقرة السادســـــــة	0.434	0.001
7	الفقرة السابعـــــــــة	0.374	0.005
8	الفقرة الثامنـــــــــة	0.366	0.006

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 54

التعليق:

يبين جدول (9) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (ادارة المخاطر كأحد عناصر التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات" .والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05.

حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 54 ،وبذلك تعتبر فقرات المجال الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق الداخلي لفقرات المجال الثالث :"استقلالية إدارة التدقيق الداخلي ومساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات"

الجدول رقم (10):معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال

" استقلالية إدارة التدقيق الداخلي ومساهمتها في تفعيل مبادئ

الحوكمة في الشركات" والمجال الكلي.

الرقم	عبارات المجال	معامل الارتباط	القيمة الحالية Sig
1	الفقرة الاولـــــــى	0.466	0.000
2	الفقرة الثانيـــــــة	0.623	0.000
3	الفقرة الثالثـــــــة	0.733	0.000
4	الفقرة الرابعـــــــة	0.598	0.000
5	الفقرة الخامســـــــة	.0 581	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 54

التعليق:

يبين جدول (10) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث (استقلالية إدارة التدقيق الداخلي ومساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات" والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 54 ،وبذلك تعتبر فقرات المجال الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق الداخلي لفقرات المجال الرابع: " الالتزام بتطبيق التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة بالشركات"

الجدول رقم (11):معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال" تطبيق التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة بالشركات"والدرجة الكلية للمجال.

الرقم	عبارات المجال	معامل الارتباط	القيمة الحالية Sig
1	الفقرة الأولـــــى	0.444	0.001
2	الفقرة الثانيـــــة	0.488	0.000
3	الفقرة الثالثـــــة	0.613	0.000
4	الفقرة الرابعـــــة	0.473	0.000
5	الفقرة الخامسة	0.556	0.000
6	الفقرة السادسة	0.659	0.000
7	الفقرة السابعة	0.429	0.001

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 54

التعليـق:

يبين جدول (11) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (تطبيق التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية يساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات") والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 54 ،وبذلك تعتبر فقرات المجال الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانيا: نتائج الصدق البنائي

الجدول رقم (12) معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.

الرقم	محتوى المجال	معامل الارتباط	القيمة الحالية Sig
1	المجال الأول	0.206	0.031
2	المجال الثاني	0.309	0.022
3	المجال الثالث	0.278	0.040
4	المجال الرابع	0.418	0.002

الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

التعليق:

يبين جدول (12) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يوضح أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 .

حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولي.

ثالثـــــــــا: ثبات الإستبانة

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط ،أو بعبارة أخرى أن ثباتها يعني الاستقرار في نتائجها .

وقد تحققت الباحثة من ثبات إستبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

معامل ألفا كرونباخ :

استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة ،وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (13).

جدول رقم (13)معامل الثبات من خلال (طريقة ألفا كرونباخ)

المجال	محتوى المجال	عدد العبارات	م. الفا كرونباخ
1	المجال الأول	5	0.807
2	المجال الثاني	8	0.965
3	المجال الثالث	5	0.740
4	المجال الرابع	7	0.870
الكلي	جميع الفقرات	25	0.766

التعليـق:

إتضح من النتائج المسجلة في الجدول (13) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال وتتراوح بين (0.740 و 0.965)لكل مجال من مجالات الإستبانة.

كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الإستبانة كانت (0.766) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المطلب الثاني:المعالجات الاحصائية

قامت الباحثة بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية :

النسب المئوية والتكرارات.

اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

معامل ارتباط سبيرمان لقياس صدق الفقرات .

اختبار كولوجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).

اختبار ت One sample T test.لمتوسط عينة واحدة

اختبار ENOVAلفروق المتوسطات

t 8. .اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث عينات مستقلة فأكثر

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية :

توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول (14):توزيع عينة الدراسة على حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	30	54.5%
أنثى	25	45.5%
المجموع	55	%100

التعليق:

يتضح من الجدول (13) ان عينة الدراسة حوت على 54.5 بالمائة ذكور ،و25 بالمائة اناث ما يفسر أن نسبة الذكور هي الغالبة في هذه الدراسة.

توزيع عينة الدراسة على حسب العمر:

الجدول (14) توزيع عينات الدراسة على حسب متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
25-40سنة	22	40%
40-55 سنة	20	36.4%
55سنة و ما فوق	13	23.6%
المجموع	55	100%

التعليق:

يبين الجدول (14) ان نسبة العينة الاكبر هي التي تراوح عمرها ما بين 25-40سنة و هي ما يعادل نسبة 40 بالمائة.وبعدها الفئة العمرية المتراوحة ما بين 40-55سنة والتي تعادل نسبة 36.4 بالمئة و في الاخير كانت الفئة المتراوحة بين 55-وما فوق.

توزيع عينة الدراسة على حسب متغير الشهادة:

الشهادة	العدد	النسبة المئوية %
ليسانس	14	25.5%
ماستار	15	27.3%
دكتوراة	26	47.3%
المجموع	55	100%

التعليق:

ان النسبة الاكبر الغالبة في الدراسة كانت من حملة الدكتوراة و التي عادلت 47.3 بالمئة ، بعدها اصحاب الماستار تم الليسانس على الترتيب 27.3بالمائة و 47.3 بالمائة .

توزيع عينة الدراسة على حسب متغير الوظيفة:

الجدول(15) :توزيع العينات على حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية %
استاذ جامعي	27	49.1%
محافظ حسابات	15	27.3%
مدقق داخلي	13	23.6%
المجموع	55	100%

التعليق:

يتضح من الجدول ان العينة الاكبر هي اساتذة جامعيين وتراوحت النسبة 49.1 بالمئة القريبة من النصف وبعدها محافظي الحسابات و المدققين الداخليين على التوالي:27.3بالمائة و 23.6بالمائة

توزيع العينات على حسب متغير الخبرة:

الجدول(16): توزيع العينات على حسب متغير الخبرة

متغير الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
1-10سنوات	27	49.1%
10-20سنة	21	38.2%
20سنة و ما فوق	7	12.7%
المجموع	55	100%

التعليق:

توزعت عينات الدراسة على حسب الاتي 1.10 كانت النسبة الاكبر بحيث احتلت 49.1%وبعدها الفئة المتراوحة ما بين 10.و 20سنة و الاقل كانت من 20سنة و ما قوق و كانت على حسب الترتيب الاتي 38.2 بالمائة و 12.7 بالمائة.

مناقشة بيانات الدراسة:

يتم في هذا الجزء من الدراسة مناقشة نوع البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة من أجل تحديد نوع الاختبارات الاحصائية اللازمة لتحليل فقرات الاستبانة وإثبات الفرضيات، ثم تعرضت الباحثة بعد ذلك لتحليل فقرات محاور الاستبانة ومناقشة الفرضيات من أجل إثباتها أو نفيها وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لذلك من خلال محورين رئيسيين هما:

- اختبار التوزيع الطبيعي.
- تحليل فقرات الدراسة واختبار فرضياتها.

اختبار التوزيع الطبيعي:

يقيس اختبار كولمجروف –سمرنوف قياس ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا .ويوضح الجدول التالي (17) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من 0.05 (sig. > 0.05) ،وهذا يدل على البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مما يعني وجوب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم17 :

التوزيع الطبيعي 1-sample kolmgorov-Smirnov

الرقم	عنوان المجال	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
1	المجال الأول	5	1.285	0.074
2	المجال الثاني	8	1.303	0.067
3	المجال الثالث	5	1.153	0.140
4	المجال الرابع	7	1.634	0.071
المجموع	الكل	25	0.762	0.669

تحليل فقرات الدراسة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة ،لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمةt المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0 او مستوى الدلالة اقل من 0.05

والوزن النسبي أكبر من% 60 ،وتكون الفقرة سلبية بمعنى ان افراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60 %،وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من0.05 .

الجدول (18) :النسب المئوية للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمةt ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المجال الأول

الرقم	فقرات المجال الاول	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t	مستوى الدلالة
1	الفقرة الاولى	4.33	0.546	83.18	18.022	0.000
2	الفقرة الثانية	4.11	0.685	77.72	12.006	0.000
3	الفقرة الثالثة	4.22	0.712	80.45	12.687	0.000
4	الفقرة الرابعة	4.20	0.704	80	12.633	0.000
5	الفقرة الخامسة	4.27	0.706	81.81	13.371	0.000
	مجموع			80.63		0.000

قيمة جدولية عند مستوى دلالة 0.05 ،ودرجة حرية 54

التعليق:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة و النتائج مبنية في الجدول (18) ، والذي يبين اراء افراد مجتمع الدراسة في المحور الاول،حيث ان اراء افراد المجتمع في الفقرة رقم 1 كانت ايجابية بشكل مرتفع حيث بلغ الوزن النسبي 83.18% ومستوى الدلالة 0.000 وهي اقل من 0.005، بمعنى ان " الاجراءات الرقابية الممارسة من قبل التدقيق الداخلي تقيم كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية.

كما يتضح من الفقرة الخامسة ان الوزن النسبي 81.81بالمئة ومستوى دلالة 0.000وهي اقل من 0.05 بمعنى ان " سياسات التدقيق الداخلي تعتبر كالية لتقويم نام الرقابة الداخلية وهي بذلك تساهم في تفعيل حوكمة الشركات".

كما ظهر في الفقرة الثالثة وزن نسبي يعادل 80.45 بالمائة وقيمة دلالة 0.000 اقل من 0.05 مما يدل و يأكد ان وظيفة التدقيق الداخلي تعتبر جزء مهم من نظام الرقابة الداخلية في تقع على قمة هذا الهرم

كما بينت الفقرة الرابعة ذات المعدل النسبي 80 بالمائة و دلالة احصائية 0.000 الاقل من 0.05 مما يبرهن ان التدقيق الداخلي يساهم في تطوير نظام الرقابة الداخلية.

وتبين من الفقرة الثانية ذات الوزن النسبي 77.72 بالمائة و الدلالة 0.000 و التي هي اقل من 0.05 ان المدقق يقوم باعداد تقرير دوري عن نظام الرقابة الداخلية و رفعه للجهة المختصة

الجدول (19) :النسب المئوية للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمةt ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المجال الثاني

الرقم	فقرات المجال الثاني	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t	مستوى الدلالة
1	الفقرة الاولى	4.15	0.826	78.63	10.28	0.000
2	الفقرة الثانية	4.16	0.739	79	11.67	0.000
3	الفقرة الثالثة	4.05	0.780	76.36	10.02	0.000
4	الفقرة الرابعة	4.24	0.816	80.90	11.24	0.000
5	الفقرة الخامسة	4.13	0.795	78.18	10.51	0.000
6	الفقرة السادسة	4.18	0.748	79.54	11.72	0.000
7	الفقرة السابعة	4.18	0.841	79.54	10.42	0.000
8	الفقرة الثامنة	4.22	0.786	80.45	11.49	0.000

قيمةtالجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية54

التعليق:

يتبين من الجدول (19) ان اراء افراد مجتمع الدراسة في المحور الثاني كانت ايجابية ويتضح ذلك من خلال:

الفقرة 4 ما يؤكد ان" المدقق الداخلي يناقش فعالية إدارة المخاطر مع الإدارة بشكل دوري"ويتضح ذلك من خلال وزن نسبي عال بلغ80.90 بالمئة و قيمة دلالة 0.000 والتي تعتبر اصغر من 0.05.

كما تأكد في الفقرة 8 ان " التدقيق الداخلي يركز على إدارة المخاطر من أجل هدف تحقيق الحكم الرشيد بالمؤسسة و تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.ويظهر هذا من خلال وزن نسبي بلغ 80.45 بالمئة و نسبة دلالة 0.000 والتي هي اصغر من 0.05 ويتبين ايضا من خلال الفقرتين السادسة و السابعة على التوالي ان"التدقيق الداخلي يعمل على الحد من المخاطر التي ترصد المؤسسة من خلال سياسة المخاطر.و ايضا ان التدقيق الداخلي يتوفر على الموارد اللازمة لتدقيق المخاطر" و كان الدليل من خلال الوزنين النسبيين 79.54و القيمة الدلالية 0.000 و التي تعتبر اصغر بالنسبة لل0.05.

كما كان الايجاب في الفقرة 2 مما يدل على ان " قسم التدقيق الداخلي يوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد اولويات انشطة اعمال التدقيق الداخلي.والتي حازت على وزن نسبي بلغ 79 بالمائة و قيمة دلالة 0.000 و التي تعتبر اقل من 0.05. ونفس الحال الايجابي بالنسبة للفقرة الاولى و الخامسة على التوالي مما يدل أن الوظيفة الاولى للتدقيق الداخلي في ادارة المخاطر هي تقييم هذه المخاطر"،و" ان المدقق الداخلي يتأكد من فعالية اداء الموظفين في التعامل مع المخاطر" واللتان بلغا وزن نسبي على التوالي "78.63 و 78.18 بالمائة و قيمة الدلالة 0.000 و الذي يعتبر اقل منم 0.05.

وكان الإيجاب ايضا بالنسبة للفقرة 3 مما يؤكد "ان التدقيق الداخلي يركز على تقييم فعالية و كفاءة الاجراءات التي وضعت لمعالجة و تصحح المخاطر"،بدلالة وزن نسبي 76.بالمائة و قيمة دلالة 0.000 اقل من 0.05.

الجدول (20) :النسب المئوية للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي

وقيمةt ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المجال الثالث

الرقم	فقرات المجال الثالث	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t	مستوى الدلالة
1	الفقرة الاولى	4.04	0.981	75.90	7.83	0.000
2	الفقرة الثانية	3.40	0.915	60	3.242	0.002
3	الفقرة الثالثة	4.04	1.105	75.90	6.956	0.000
4	الفقرة الرابعة	4.27	0.757	81.81	12.746	0.000
5	الفقرة الخامسة	4.25	0.799	81.36	11.651	0.000

التعليق:

يتبين من الجدول (20) ان اراء افراد مجتمع الدراسة في المحور الثالث كانت ايجابية ويتضح ذلك من خلال الفقرة 4 والتي حازت على وزن نسبي بلغ 81.81 بالمائة و قيمة دلالة 0.000 اصغر من 0.05 ،ما يؤكد ان المدقق الداخلي يمكنه ان يأخذ قرارات بدون أي ضغوط أو انصياع لمن تكون القرارات ذات تأثير عليهم.

كما ان الايجاب كان بالنسبة للفقرة 5 والتي عادلت نسبة 81.36بالمائة و قيمة دلالة 0.000 والتي هي اقل من 0.05 والتي تأكد انه يتم الاخذ بتوصيات المدقق الداخلي في كافة النواحي المالية و المحاسبية والفنية ذات العلاقة بالشركة.

ايضا الحال بالنسبة للفقرة 1 و 3 و التي بلغتا الوزن النسبي 75.90 بالمائة و قيمة دلالة 0.000 و التي هي أقل من 0.05 والتي تأكد أن مدير التدقيق الداخلي يتمتع بكامل الصلاحيات التي امكنه من القيام بعمله على اكمل وجه.كما يتمتع المدقق الداخلي باستقلال عن الانشطة التي يقوم بتدقيقها.

ونفس الحال بالنسبة للفقرة 2 و التي بلغت نسبة 60 بالمائة و قيمة دلالة 0.002و التي هي اقل من 0.05 والتي تأكد ان ادارة التدقيق الداخلي باستقلال تنظيمي من حيث مقدرتها الوصول الى مجلس الادارة و لجنة التدقيق و الادارة العليا والتي تمكنها من تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات.

الجدول (21) :النسب المئوية للمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمةt ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المجال الرابع

الرقم	فقرات المجال الثاني	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t	مستوى الدلالة
1	الفقرة الاولى	4.22	0.686	80.54	13.17	0.000
2	الفقرة الثانية	4.20	0.848	80	10.49	0.000
3	الفقرة الثالثة	3.98	0.850	74.54	8.57	0.000
4	الفقرة الرابعة	4.15	0.756	78.63	11.24	0.000
5	الفقرة الخامسة	4.05	0.848	76.36	9.22	0.000
6	الفقرة السادسة	4.27	0.732	81.81	12.90	0.000
7	الفقرة السابعة	4.18	0.796	79.54	11.01	0.000
	المجال الكلي	4.15	0.784	78.63		0.000

قيمةtالجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية54

التعليق :

يتبين من الجدول (21) ان اراء افراد مجتمع الدراسة في المحور الرابع كانت ايجابية بالإجمال ويتضح هذا من خلال الفقرة السادسة و التي بلغ وزنها النسبي 81.81 بالمائة و قيمة دلالتها 0.000 والتي هي اقل من 0.05 والتي تأكد وجوب توفر فريق عمل مختص ذو مهارات عالية تمكنه من أداء المهام على اكمل وجه.

والفقرة الاولى ايضا ايجابية و بمعدل مرتفع ما مثله ارتفاع وزنها النسبي و الذي بلغ 80.45 بالمائة و قيمة دلالة احصائية بلغت 0.000 اقل من 0.05 وهذا ما يؤكد ان التدقيق الداخلي يتسم بالاستقلالية و على المدققين انتهاج الموضوعية أثناء ممارستهم لمهامهم مما ينعكس على المساهمة في تطبيق الحوكمة.

الايجاب المرتفع كان بالنسبة للفقرة الثانية ايضا حيث بلغ وزن نسبي 80 بالمائة و قيمة دلالة احصائية 0.000 اقل من 0.05 وهو ما يجزم ان المدقق الداخلي يتلقى تدريب و تعليم مستمر عن المعايير المهنية الواجب التحلي بها اثناء ممارسة المهام ما يساهم في تفعيل حوكمة الشركات.

اوضحت الفقرة السابعة ايضا ايجابيتها وذلك بالنسبة لوزنها النسبي الذي بلغ 79.54 و قيمة دلالتها 0.000و التي هي اقل من 0.05 الامر الذي يؤكد ان هناك دليل مكتوب لجميع السياسات و كذا الإجراءات المتبعة في قسم التدقيق الداخلي كدليل لعمل الموظفين به .

تم التأكد من الفقرة الرابعة انها ايجابية من خلال وزنها النسبي 78.63 بالمائة و قيمة دلالتها والتي بلغت 0.000 و التي هي اقل من 0.05 ما يفسر ان التدقيق الداخلي يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكفل اجراءات التأكيد لوحدها من اكتشافها.

قد اوضحت الفقرة الخامسة درجة قبول و ايجابية من خلال وزن نسبي بلغ 76.36بالمائة و قيمة دلالة احصائية 0.000 اقل من 0.05 الامر الذي يؤكد ان المدقق الداخلي يستطيع الوصول للسجلات و الأشخاص المناسبين وغير ذلك لما يلزمه تأدية واجبه دون قيود

ونفس الشيء اتضح في الفقرة الثالثة و التي بلغ وزنها النسبي 74.54 بالمائة وقيمة دلالتها 0.000 الاقل من 0.05 الامر الذي يفسر الايجاب بما يسعى المدقق الداخلي على. زيادة كفاءة وجودة خدماته وتنفيذ مهامه ببراعة وعناية مهنية.

اختبار جميع المحاور:

الجدول (22) تحليل محاور الدراسة

الرقم	فقرات المجال الثاني	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	t	مستوى الدلالة
1	المجال الاول	4.268	0.321	79.4	16.51	0.000
2	المجال الثاني	4.163	0.791	79.07	13.76	0.000
3	المجال الثالث	4	0.315	75	16	0.000
4	المجال الرابع	4.735	0.191	93.37	20.86	0.000
5	جميع مجالات الدراسة	4.268	0.404	81.5	24.85	0.00

التعليق:

تم استخدام t للعينة الواحدة و النتائج مبنية في الجدول رقم (22) والذي يبين اراء افراد عينة الدراسة في محاور الدراسة "مدى مساهمة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تتفعيل و تجسيد حوكمة الشركات .ويتبين ان المتوسط الحسابي لجميع المجالات مجتمعة يساوي 4.26 و الوزن النسبي يساوي 81.5 بالمائة و هي اكبر من الوزن النسبي المحايد 60بالمائة و قيمة "t" المحسوبة تعادل 24.85 وهي اكبر من قيمة "t " الجدولية التي تساوي 2.0 ومستوى الدلالة يساوي 0.000 و هي اقل من 0.05 مما يعني ان الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي يساهم في تفعيل و تجسيد مبادئ الحوكمة في الشركات.

اختبار و تحليل الفرضيات:

لقد تم الاعتماد على قاعدة القرارات التالية لاختبار الفرضيات:

H1: إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أقل من مستوى الدلالة المعتمدة0.05.

H0:إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة 0.05.

الفرضية الاولى:

H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.05 بين تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية و تفعيل مبادئ حوكمة الشركات .

H0:لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05،بين تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية و تفعيل مبادئ حوكمة الشركات .

الجدول(23): معامل الارتباط بين تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق التدقيق الداخلي و تفعيل مبادئ حوكمة الشركات .

المجالات	الاحصاءات	تفعيل مبادئ حوكمة الشركات
المجال الاول	معامل الارتباط	0.226
	مستوى الدلالة	0.098
	حجم العينة	55

اختبار وتحليل الفرضية الأولى : ان قيمة الدلالة المحسوبة 0.098 والتي تعتبر اكبر من قيمة الدلالة المعتمدة 0.05 .وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H1 ونقبل الفرضية الصفرية H0 .هذا ما يعني عدم وجود علاقة مابين تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق التدقيق الداخلي و تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

الفرضية الثانية:

H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.05 ، مابين ادارة المخاطر كأحد عناصر التدقيق الداخلي و تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات .

H0:لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05، مابين ادرة المخاطر كأحد عناصر التدقيق الداخلي و تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات

الجدول(24): معامل الارتباط بين ادارة المخاطر كأحد عناصر التدقيق الداخلي و تفعيل مبادئ حوكمة الشركات

المحاور	الاحصاءات	تفعيل مبادئ حوكمة الشركات
المحور الثاني	معامل الارتباط	0.291
	مستوى الدلالة	0.031
	حجم العينة	55

اختبار وتحليل الفرضية الثانية : ان قيمة الدلالة المحسوبة 0.031 ،والتي تعتبر اصغر من قيمة الدلالة المعتمدة 0.050.وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية الصفرية H0 .هذا ما يعني حقا وجود علاقة ما بين ادارة المخاطر كأحد عناصر التدقيق الداخلي و تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات.

الفرضية الثالثة:

H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.05 ، بين استقلالية إدارات التدقيق الداخلي و تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات .

H0:لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05، بين استقلالية إدارات التدقيق الداخلي و تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات .

الجدول(25): معامل الارتباط بين استقلالية إدارات التدقيق الداخلي و تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات .

المحاور	الاحصاءات	تفعيل مبادئ حوكمة الشركات
المحور الثالث	معامل الارتباط	0.266
	مستوى الدلالة	0.050
	حجم العينة	55

اختبار وتحليل الفرضية الثالثة : ان قيمة الدلالة المحسوبة 0.050 ،والتي تعتبر مساوية لقيمة الدلالة المعتمدة 0.050.وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية الصفرية H0 .هذا ما يعني حقا وجود علاقة ما بين استقلالية إدارات التدقيق الداخلي و تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات .

الفرضية الرابعة:

H1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.05 ، مابين تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية و تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات .

H0:لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05، مابين تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية و تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات .

الجدول(26) : معامل الارتباط مابين تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية و تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات .

المحور	الاحصاءات	تفعيل مبادئ حوكمة الشركات
المحور الرابع	معامل الارتباط	0.421
	مستوى الدلالة	0.001
	حجم العينة	55

اختبار وتحليل الفرضية الرابعة : ان قيمة الدلالة المحسوبة 0.001 ،والتي تعتبر اصغر من قيمة الدلالة المعتمدة 0.050.وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية الصفرية H0 .هذا ما يعني حقا وجود علاقة مابين تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية و تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات .

الفرضية الخامسة:

لبيان أثر السمات الشخصية لمجتمع الدراسة تم إجراء اختبار التباين الأحاديANOVAلاختبار الفروق لمتوسطات أراء مجتمع الدراسة حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ومساهمته في تفعيل مبادئ الحوكمة بالشركات، ويتم ذلك من خلال استخدام أسئلة القسم الأول من استبانة الدراسة والتي تتعلق بالخصائص والسمات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة، وأثر تلك الخصائص على تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات كما يلي:

الفرضية الجزئية الاولى: توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين افراد عينة الدراسة حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.يعزى الجنس.

الجدول(27):نتائج اختبار التباين الاحادي Anova لاختبار فروق المتوسطات لتطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية يساهم في تفعيل الحوكمة بالشركات يعزى متغير الجنس.

	مصدر التباين	درجة الحرية	F	مستوى الدلالة
تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية لتفعيل حوكمة بالنسبة 'الجنس '	بين المجموعات	1	1.309	0.25
	داخل المجموعات	53		
	مجموع	54		

التعليـــــــــــق:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية و مساهمته في تفعيل الحوكمة بالشركات ، و النتائج المبنية في الجدول () ،يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور تساوي 1.309 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.59.

كما ان قيمة مستوى الدلالة يساوي 0.258 وهي اكبر من 0.05 مميا يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين افراد عينة الدراسة حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات يعزى متغير الجنس. وبالتالي نرفض الفرضية البديلةH1 و نقبل الفرضية الصفريةH0 .

الفرضية الجزئية الثانية: توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين افراد عينة الدراسة حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.يعزى العمر

الجدول(28):نتائج اختبار التباين الاحادي Anova لاختبار فروق المتوسطات لتطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية يساهم في تفعيل الحوكمة بالشركات. يعزى متغيرالعمر.

	F	مستوى الدلالة	درجة الحرية
تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية لتفعيل حوكمة بالنسبة 'العمر'	0.150	0.701	54

التعليق:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية و مساهمته في تفعيل الحوكمة بالشركات ، و النتائج المبنية في الجدول (28) ،يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور تساوي 0.10 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.59.

كما ان قيمة مستوى الدلالة يساوي 0.701 وهي اكبر من 0.05 مميا يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين افراد عينة الدراسة حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات يعزى مؤهل العمر. وبالتالي نرفض الفرضية البديلةH1 و نقبل الفرضية الصفريةH0 .

الفرضية الجزئية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين افراد عينة الدراسة حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.يعزى المؤهل العلمي

الجدول(29):نتائج اختبار التباين الاحادي Anova لاختبار فروق المتوسطات لتطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية يساهم في تفعيل الحوكمة بالشركات . يعزى متغير المؤهل العلمي.

	درجة الحرية	F	قيمة الدلالة
تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية يساهم في تفعيل الحوكمة بالشركات. متغير "المؤهل العلمي".	54	1.594	0.213

التعليق:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية و مساهمته في تفعيل الحوكمة بالشركات ، و النتائج المبنية في الجدول (29) ،يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور تساوي 1.594 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.59.

كما ان قيمة مستوى الدلالة يساوي 0.213 وهي اكبر من 0.05 مميا يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين افراد عينة الدراسة حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات يعزى مؤهل العلمي. وبالتالي نرفض الفرضية البديلةH1 و نقبل الفرضية الصفريةH0

الفرضية الجزئية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين افراد عينة الدراسة حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.يعزى الوظيفة

الجدول(30):نتائج اختبار التباين الاحادي Anova لاختبار فروق المتوسطات لتطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية يساهم في تفعيل الحوكمة بالشركات. يعزى متغير الوظيفة .

	درجة الحرية	F	قيمة الدلالة
تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية يساهم في تفعيل الحوكمة بالشركات. متغير "الوظيفة".	54	0.538	0.587

التعليق:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية و مساهمته في تفعيل الحوكمة بالشركات ، و النتائج المبنية في الجدول (30) ،يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور تساوي 0.538 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.59.

كما ان قيمة مستوى الدلالة يساوي 0.587 وهي اكبر من 0.05 مميا يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين افراد عينة الدراسة حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات يعزى مؤهل الوظيفة. وبالتالي نرفض الفرضية البديلةH1 و نقبل الفرضية الصفريةH

الفرضية الجزئية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين افراد عينة الدراسة حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.يعزى الخبرة

الجدول(31):نتائج اختبار التباين الاحادي Anova لاختبار فروق المتوسطات لتطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية يساهم في تفعيل الحوكمة بالشركات. يعزى متغير الخبرة.

	درجة الحرية	F	قيمة الدلالة
تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية يساهم في تفعيل الحوكمة بالشركات. متغير "الخبرة".	54	0.174	0.841

التعليق:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية و مساهمته في تفعيل الحوكمة بالشركات ، و النتائج المبنية في الجدول (31) ،يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور تساوي 0.174 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.59.

كما ان قيمة مستوى الدلالة يساوي 0.841 وهي اكبر من 0.05 مميا يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين افراد عينة الدراسة حول تطبيق التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية في تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات يعزى الخبرة. وبالتالي نرفض الفرضية البديلةH1 و نقبل الفرضية الصفرية.

النتائج و الاستنتاجات:

من خلال التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

يؤثر الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي في دعم و تفعيل مبادئ الحوكمة، مما يشير إلى أهمية دراسة وتطوير المعايير والأسس التي يقوم عليها هذا الميثاق بصورة مستمرة تدعيمًا لقواعد ومبادئ الحوكمة في هذا الخصوص.

ان متابعة تطوير معايير التدقيق الداخلي يساهم بشكل رئيسي في تحسين تطبيق الحوكمة بالشركات لإنجاز العديد من الأهداف مثل المساعدة في تحسين التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وإدارة التدقيق الداخلي و المدققين الخارجيين للوصول إلى تطبيق أفضل لقواعد الحوكمة في الشركات.

يجسد التدقيق الداخلي الأهمية المنشودة من تطبيق الحوكمة وذلك بتفعيل دور أصحاب المصالح ضمانًا لاستمرارية الحوكمة وتطبيقاتها داخل الشركات.

يتطلب تنفيذ أعمال الحوكمة توافر التنظيم الإداري والمهني المتكامل الذي يشتمل على وجود مجلس إدارة فاعل ولجنة تدقيق وإدارة التدقيق الداخلي ولجنة إدارة المخاطر مع وظيفة مراقبة الامتثال داخل الشركة.

هناك ارتبط قوي بين الاجراءات الرقابية الممارسة من قبل التدقيق الداخلي و تقييم كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

هناك علاقة بين سياسات التدقيق الداخلي وتقويم نظام الرقابة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

توجد علاقة إيجابية بين الحفاظ على استقلالية إدارات التدقيق الداخلي وتدعيم أركانها ومتطلباتها ووجود الصلاحيات الكاملة لمدير التدقيق الداخلي والأخذ بتوصياته في كافة المجالات، مع العمل على توفير جميع الإمكانيات اللازمة لعمل المدقق الداخلي بالشكل المطلوب ،وتفعيل مبادئ الحوكمة .

هناك علاقة ايجابية كبيرة بين اتسام التدقيق الداخلي بالاستقلالية و انتهاج المدققين الموضوعية اثناء ممارسة مهامهم مما ينعكس على التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات.

هناك علاقة ارتباط ما بين التدريب و التعليم المستمر للمدقق الداخلي على المعايير المهنية الواجب التحلي بها و تفعيل حوكمة الشركات.

اكتسبت قواعد و مبادئ حوكمة الشركات أهمية كبيرة ، وأصبحت من أهم المواضيع المطروحة على صعيد الاقتصاديات الدولية . خصوصا بعد الذي شهده العالم من ازمات مالية و انهيارات عصفت بكبريات الشركات.

ولما نعايشه من زخم تكنولوجي و معلوماتي سريع وتقنيات متطورة وما يعكسه ذلك على البيئة المحلية،سواء كان ذلك بالسلب أو الايجاب والتي مست مختلف المجالات ، اقتصادية كانت او اجتماعية وحتى سياسية . وهذا بهدف سرعة تقويم الوضع الراهن و التخطيط لمواكبة اهم المستجدات لما يتوافق و قيمنا و مبادئنا و حتى امكانياتنا،حيث ان ما يمكن تحقيقه من التطبيق الفعلي و الفعال لحوكمة الشركات هو انتاج معلومات ذات جودة ،متميزة بعاملي الشفافية و المصداقية التي تستخدم من اطراف متعددة تربطها مصالح بالشركة ومما يساهم في هذا مهنة التدقيق الداخلي،بحيث تضمن هذه المعلومات المفصح عليها حماية حقوق المساهمين وأصحاب المال بالشركة وتحفظ حقوقهم من التلاعب و الضياع،كما تحقق اهم عامل وهو توفير الثقة بالادارة وكذا في ممارساتها. ومنه تحقيق ادارة رشيدة.كما تكسب الاقتصاد الوطني القوة و القدرة على مواجهة المنافسة و جلب الاستثمارات المحلية وكذا الاجنبية.

وفي هذا السياق سعينا من خلال دراستنا هذه الاحاطة بمدخل من المداخل الادارية الحديثة والتي تتمثل في "حوكمة الشركات" والتركيز على الية من الياتها "التدقيق الداخلي " وكيفية تأثير كل متغير على الاخر في واقع جزائري محض .

وقد حاولنا من خلال تناول موضوع"مدى مساهمة التدقيق الداخلي في التجسيد الامثل لحوكمة الشركات في ظل بيئة دولية (دراسة احصائية) ". معالجة اشكالية الدراسة التي تدور حول الحكم الراشد"حوكمة الشركات " و التدقيق الداخلي و الذي يعتبر من الاليات المحورية التي تساهم في التطبيق الامثل و الفعال لحوكمة الشركات وهذا في حالة حسن استخدامه في الشركة . وقمنا بالمعالجة عن طريق تناول اربع فصول .

- **الفصل الأول:** كان تحت اسم مقاربة نظرية للتدقيق الداخلي وتم تقسيمه الى اربع مباحث ، في المبحث الأول تناولنا عموميات حول التدقيق وبعدها تم التطرق الى الاطار العام للتدقيق الداخلي تم اخدنا الضوابط الاساسية للتدقيق الداخلي و بعدها قمنا بتناول علاقة التدقيق الداخلي بالمهن الاخرى و تم الختم بخلاصة اجيز فيها اهم نتائج الفصل .
- **الفصل الثاني** : كان معنون ب الاطار العلمي و العملي لحوكمة الشركات وقمنا بتقسيمه الى اربع مباحث اولها كان عموميات حوكمة الشركات وبعدها مبادئ وأساسيات حوكمة الشركات ثم حوى المبحث الثالث الاطار التطبيقي لحوكمة الشركات و اخره كان التجارب الدولية لحوكمة الشركة . و كان الختم بخلاصة .
- **الفصل الثالث** : اثر التدقيق الداخلي في باقي الاطراف المساهمة في تطبيق الحكم الراشد وضم اربع مباحث هو الاخر ، اوله كان تحت مسمى دور التدقيق الداخلي في تقسيم نظام الرقابة الداخلية . ثم تم التطرق للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي ،وثالثه كان دور تدقيق ادارة المخاطر على حوكمة الشركات و اخره هو التدقيق الداخلي و علاقته بباقي الاطراف المساهمة في التطبيق الامثل لحوكمة الشركات . وختم الفصل بخلاصة ضمت اهم النتائج.

- **الفصل الرابع**:خصص للدراسة الميدانية حيث قمنا بدراسة و تحليل أراء اهل الاختصاص من مهنيين و اكاديميين في مختلف شركات القطر الوطني،فيما يخص تأثير التدقيق الداخلي على التطبيق الامثل لمبادئ حوكمة الشركات في ظل بيئة دولية.اعتمادا على الاستبيانات الموزعة عليهم.
- **الخاتمة** : ضمت اهم النتائج و التوصيات التي وصلت اليها الدراسة.

وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج وبناءا عليها تم تقديم مجموعة من التوصيات:

❖ **نتائج الدراسة** : من خلال ما تم تناوله في الجانب النظري وكذا التطبيقي لموضوع الدراسة . تم الوصول إلى مجموعة من النتائج والتي تعتبر بمثابة اختبار للفرضيات الموضوعة مسبقا ومما تم استنتاجه من الطرح النظري ما يلي:

✓ أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف بالمؤسسة ،وهذا لما تقدمه من مساندة ودعم لكل من مجلس الادارة ،لجنة التدقيق،الادارة العليا و التدقيق الخارجي ،وتدقيقها لإدارة المخاطر ومن هنا فهي تساعد في تطبيق حوكمة المؤسسات.

✓ لم تصدر الهيئة المنظمة لمهنة التدقيق في الجزائر أية معايير مهنية ، وأن ما هو موجود مجرد نصوص قانونية وتوصيات أصدرتها الهيآت التنفيذية والتشريعية لا ترقى إلى مستوى المعايير حتى.

✓ الهيآت الجديدة المنظمة للمهنة في الجزائر المتمثلة في المجلس الوطني للمحاسبة والمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، فإلى غاية نهاية سنة 2011 لم تقم اللجان المكلفة بإصدار المعايير المهنية على مستوى هذه الهيآت، بإصدار أي معيار باعتبارها نصبت في أواخر سنة 2011.

✓ بواسطة حوكمة الشركات تدار وتراقب المؤسسات فهي تعتبر كنظام للضبط،بحيث أنها ترتكز في اهتمامها بالأساس على الإدارة الرشيدة لشؤون المؤسسة ،من أجل ضمان و حماية حقوق مصالح المساهمين والأطراف الاخرى التي لها علاقة بها.وبالتالي فهي تعتبر الأداة المحققة لكفاءة ولإدارة المؤسسة في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر وهو مايتم اعتباره كمؤشر تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الاولى وأهداف من هم اطراف ذوي العلاقة بها بالدرجة الثانية.

✓ من اهم أهداف حوكمة الشركات هو تطوير الأداء ،تحقيق العدالة،المساءلة،المصداقية،الإفصاح والشفافية في مختلف المعلومات المالية و المحاسبية التي تصدر عن الشركة.

✓ هناك علاقة مابين التدقيق الداخلي و حوكمة الشركات ،فالتطبيق السليم للتدقيق الداخلي يؤدي الى التفعيل الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات.

✓ الجزائر لا تتوفر على مقومات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ،وحتى يتم التطبيق السليم لحوكمة الشركات يتطلب ثلاث عناصر مهمة على أرض الواقع .فأولها هو تشريعي يتعلق بإصدار لوائح وقوانين تسير الحوكمة.ثانيها يتعلق بتوفر مستوى كاف من الثقافة حول مفهوم حوكمة الشركات و متطلباتها و أهميتها وهذا يمكن تحقيقه على أرض الواقع .أما العنصر الأخير والأهم هو أخلاقي بحيث تطبيقه يعتبر أمر نسبي ولا يمكن قياسه.

❖ **التوصيـــــــــــات:**

من أجل تفعيل الدور الأساسي و الحقيقي للتدقيق الداخلي بالمؤسسات الجزائرية ،لابد الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية لحوكمة المؤسسات.بالإضافة الى تجسيد دور التدقيق الداخلي فيها .ومن هذا المنطلق ندرج التوصيات التالية:

- ✓ العمل على زرع ثقافة الحوكمة في بيئة الأعمال من خلال إنشاء معهد لحوكمة المؤسسات الجزائري أسوة بالدول العربية الأخرى والترويج لمبادئ الحوكمة ولأدلتها وكذا تقديم فرص تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وعمال المؤسسات بالإضافة إلى عقد مؤتمرات في هذا المجال.
- ✓ ضرورة حضور المهنيين والأكاديميين إلى دورات تدريسية ومؤتمرات علمية بشكل مستمر وهذا في مجال الحوكمة والتدقيق الداخلي.
- ✓ إنشاء معهد متخصص لتدريب وتكوين المدققين الداخليين مع إعطاء شهادات معترف بها دوليا تحت اسم" مدقق داخلي معتمد"، بالإضافة إلى حثّ المدققين الداخليين للانخراط في معهد التدقيق الداخلي لتبادل واكتساب الخبرات.
- ✓ ضرورة إعادة منهجت وظيفة التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.
- ✓ فحص وظيفة التدقيق الداخلي من أطراف خارجية على المؤسسة ،تتوفر لديهم الخبرة من أجل تحقيق الرضا لأصحاب المصالح.
- ✓ وجوب انشاء منظمة مهنية للتدقيق الداخلي تعمل على تنظيم اليات ممارسة المهنة مع اصدار معايير تدقيق داخلي خاص بالجزائر ، بالإضافة الى وضع ميثاق أخلاقيات المهنة يتوافق و المحيط الجزائري.
- ✓ الاهتمام أكثر بجودة أداء التدقيق الخارجي عن طريق تفعيل دور مجلس المحاسبة فيما يخص اصدار معايير التدقيق الخارجي تتوافق مع المعايير الدولية وكذا معايير الجودة ، والعمل على وضع قوانين وضوابط من أجل الالتزام السليم بها.
- ✓ انشاء إطار عام للممارسة المهنية يحدد بدقة الشروط العامة لممارسة المهنة وشروط المعرفة المتخصصة التي يجب أن تتوفر في المترشح لممارسة المهنة، مهام التدقيق ، كيفية تعيينه و انهاء مهامه ، كيفية تحديد أتعابه والمسؤوليات التي يتحملها؛
- ✓ صدور المرسوم التنفيذي في نهاية 2011 الذي يخص إعادة تنظيم التكوين المتخصص لمهنة التدقيق الداخلي في الجزائر، يعتبر خطوة إيجابية للاهتمام بالمعرفة المتخصصة ، ولكن إبقاء المهنة تمارس من طرف فئتين من المهنيين يعتبر في رأينا من أوجه القصور التي تبقي على التشتت الذي يعرفه أعضاء المهنة وعلى الخلط وسوء الفهم لدى الجمهور الناتج عن اختلاف الألقاب لدى المهنيين ، كما أن هذا التقسيم لا يشجع المهنيين على التعاون فيما بينهم في الأمور العلمية والعملية. كما أن التكوين المتخصص الذي قسم إلى مرحلتين منفصلتين ، سنتان تكوين

نظري وسنتان تربص ميداني ، يعتبر في رأينا من أوجه القصور نظرا لمدته الطويلة نوعا ما والفصل بين التكوين النظري والتطبيقي.

- ✓ ضرورة خلق هيئة مهنية قادرة على تنظيم مهنة التدقيق الداخلي تقوم بالمهام المنوطة اليها للارتقاء بمستوى المهنة وتحقيق أهدافها ، ويتأتى ذلك من خلال توحيد الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في هيئة واحدة وهي المصف الوطني للخبراء المحاسبين .

قـــائـــمـــة

الـــمـــراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ،« **معايير التدقيق الدولية** »، النسخة المعمول بها في فلسطين ، ترجمة جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، 2001
- احمد حلمي جمعة ، (**المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**)، الطبعة الأولى ، دار صفاء ، الأردن،2000
- أحمد نور وآخرون ،" **الرقابة ومراجعة الحسابات** " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 1989
- إدريس عبد السلام اشتيوي ،(**المراجعة معايير و إجراءات**)، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1996
- امين السيد أحمد لطفي ،"**دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد**" ، الاسكندرية : الدار الجامعية ،2007
- أمين السيد لطفي،"**المراجعة بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2006
- بوتين ، "**المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**"،الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005
- التميمي ،هادي،المدخل للتدقيق : "**من الناحية النظرية و العملية** "، مركز كحلوان للكتب ،عمان ،1998
- ثناء علي القباني،" **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**"، الدار الجامعية ، مصر ، 2000
- جربوع ،يوسف محمود "**مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية** " ، إصدار جمعية المحاسبين و المراجعين الفلسطينيين ، غزة 2002
- جمعة أحمد حلمي ،"**التدقيق الحديث للحسابات**"،الطبعة الأولى ، عمان : دار الصفاء ، 1999

حجازي ، وجدي حامد،أصول المراجعة الداخلية،مدخل عمل تطبيقي،دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع،الطبعة الأولى،الاسكندرية،2010

- حسين أحمد دحدوح ، حسين يوسف القاضي ، "**مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري و الإجراءات العملية)** " ،الجزء الأول ، ط1،دار الثقافة للنشر ،الأردن ، 2009
- حسين القاضي ، حسين ممدوح:"**أساسيات التدقيق في ظل المعايير ألأمريكية و الدولية** "، عمان:دار الوراق للنشر والتوزيع ، 1999
- حماد ، طارق عبد العال ، "**حوكمة الشركات "شركات قطاع عام وخاص ومصارف–المفاهيم –المبادئ– التجارب–المتطلبات** "،الدار الجامعية،مصر ،2007
- خالد أمين عبد الله ، علم التدقيق الحسابات (**الناحية النظرية و العملية**)، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2000
- خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ،(**الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات**)، دار المستقبل ، الأردن ، 1998
- خلف عبد الله الوردات، "**التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**" ،الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ،سنة 2006

- الذنيبات، علي،" **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين .المحلية :نظرية وتطبيق"**، الطبعة الثالثة ، عمان :دار وائل للنشر والتوزيع،2010
- رجب السيد راشد ، محمود ناجي درويش ، عبد الفتاح محمد الصحن : "**أصول المراجعة** "، الدار الجامعية للنشر، الإبراهيمية ، الإسكندرية، 2000
- سليمان ، محمد مصطفى،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ،دراسة مقارنة**"،الاسكندرية:الدار الجامعية،2006
- سليمان ، محمد مصطفى،"**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ،دراسة مقارنة**"،الاسكندرية:الدار الجامعية،2006
- السيد محمد ، "**المراجعة و الرقابة المالية : المعايير و القواعد** "، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،مصر ،2008
- شارل زهل ، جارديث جونز ، **الإدارة الإستراتيجية "مدخل متكامل"** ، تعريب ومراجعة محمد سيد أحمد عبد المتعال ، إسماعيل علي بسيوني ،دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2008
- الصبان،محمد سمير،علي،عبد الوهاب نصر،"**المراجعة الخارجية:المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية**" ،الدار الجامعية ،الطبعة الاولى ، القاهرة،2002 .
- طارق الله خان وحبيب أحمد،"**إدارة المخاطر:تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية** "، ترجمة عثمان باكر أحمد ورضا سعد الله،الطبعة الأولى،جدة:المعهد الإسلامي للبحوث و التدريبات،2003
- طارق عبد العال حماد ، " **حوكمة الشركات : المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ، المتطلبات ، شركات قطاع عام وخاص و مصارف**" ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 / 2008
- طارق عبد العال حماد ، **حوكمة الشركات (المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف)** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005
- طارق عبد العال حماد،"**إدارة المخاطر:أفراد،إدارات،شركات،بنوك**"،الاسكندرية،الدار الجامعية،2007
- عبد الفتاح الصحن ، كمال خليفة أبو زيد" :**المراجعة علما وعملا** "، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،1991
- عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004
- عبد الله وراد خليل ، محمد عبد الفتاح العشماوى ،"**الحوكمة المؤسسية**"،مكتبة الحرية للنشر و التوزيع ،القاهرة ، مصر ، سنة 2008
- عبد الوهاب نصر علي و شحاته السيد شحاته ،دراسات متقدمة في: "**مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات**"،الدار الجامعية،الإسكندرية ،2003
- عبد الوهاب نصر علي و شحاته السيد شحاته،" **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007- 2006
- عطا الله وارد خليل ، محمد عبد الفتاح العشماوي ، "**الحوكمة المؤسسية**"مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،مصر،2008،
- علي عبد الوهاب نصر ، و شحاتة شحاتة السيد ، "**الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة التكنولوجيا والمعلومات وعولمة أسواق المال الواقع و المستقبل**" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006

- علي، عبد الوهاب وشحاته ،" **مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**"، الإسكندرية :الدار الجامعية،2007
- غسان فلاح المطارنة ،" **تدقيق الحسابات المعاصر،الناحية النظرية** "، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2006
- فتحي رزق السوافيري وآخرون ،" **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية** "، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2002
- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا،" **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية . مصر،.2006
- لطفي أمين السيد أحمد،" **المراجعة في عالم متغير**" ، دار الكتاب الأول للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2002
- المجمع العربي المحاسبين أ ،"**مفاهيم التدقيق المتقدمة**" ، المجمع العربي للمحاسبين ،عمان ، الأردن، 2001
- محسن احمد الخضري،" **حوكمة الشركات**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005
- محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي ، (**المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية**) ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة ، 2006
- محمد السيد سرايا، عبد الفتاح الصحن،"**الرقابة و المراجعة الداخلية**"،الدار الجامعية، الاسكندرية،1998
- محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، "**المراجعة بين التنظير و التطبيق**"، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990
- محمد مصطفى سليمان ،" **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** "، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2006
- محمد مصطفى سليمان، "**حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008
- مسعود صديقي ، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2004
- نادر شعبان السواح،"**المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**"،الإسكندرية : الدار الجامعية ،2006
- هادي التميمي ، "**مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية**" ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، الأردن ،2006
- هادي التميمي ، " **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية** "، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان – الأردن ، 2004
- هادي التميمي ،"**مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية**" ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 2006
- وليام توماس ، أمرسون هنكي ، تعريب و مراجعة: احمد حامد حجاج ،كمال الدين سعيد ، " **المراجعة بين النظرية و التطبيق**" ، الكتاب الأول دار المريخ للنشر، السعودية ،1997

المقالات و مذكرات التخرج:

- ابراهيم خليل يدر السعدي،"**حوكمة الشركات ورفع مستوى الافصاح وأثرها في معالجة الأزمة المالية المعاصرة**"،منشور في : مروة أحمد وآخرون،الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية،الجزء الثاني ،الطبعة الأولى ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الأردن،2011
- بدران، سناء محمد "**تحليل العائد و التكلفة للمراجعة الداخلية –دراسة تطبيقية**"المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ،جامعة المنصورة ، عام 1994
- بريش عبد القادر، حمو محمد ، "**البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من أثار الأزمة العالمية**"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي : الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس – سطيف – 21،20/2009
- جريدة الشروق اليومي:العدد21،الصادر في 27 سبتمبر2007
- جون سوليفان وآخرون، "**حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون** "، ترجمة سمير كرم، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن،2003
- حسين عبد الجليل ال غزوي ،" **حوكمة الشركات وأثرها على الافصاح في المعلومات المالية**"،الاكاديمية العربية في الدنمارك،2010
- حسين مصطفى هلالي ، "**من أجل إستراتيجية وطنية للحوكمة من منظور إدارة الدولة والمجتمع و الحكم الرشيد**" ، بحوث و أوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات و أسواق المال العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2007
- حسين يرقي ، عمر علي عبد الصمد ،" **واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها**"، بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي الأول حول :الحوكمة المحاسبية للمؤسسة:واق ع ،رهانات و افاق ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ،07.08 ديسمبر 2010
- حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد ،"**واقع حوكمة المؤسسات بالجزائر وسبل تفعيلها** " ، بطاقة مشاركة في الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة:واقع،رهانات و افاق ،جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي،08.07ديسمبر 2010
- حسين،هاشم حسن،"**تحليل العوامل المؤثرة في تغيير مدقق الحسابات الخارجي في شركات المساهمة العراقية : دراسة ميدانية** "، الجامعة الاهلية ، بغداد ، العراق ،2008،

- د.مسعود درواسي و أ صيف الله محمد الهادي،"**فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري**"،بحث مقدم في الملتقى الوطني لجامعة بسكرة"حوكمة الشركات كآلية لحد من الفساد المالي و الاداري،6.7ماي2012
- دحدوح حسين،"**دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات**"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد 2008 .
- رشا حمادة،"**دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية**"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ،المجلد 26، العدد2 ، 2010
- سمير كامل محمد عيسى ،"**العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات ، مع دراسة تطبيقية**"،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ،العدد رقم 1 ،المجلد رقم 45 ، جانفي 2008
- سمير كامل محمد عيسى،"**العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات–مع دراسة تطبيقية** "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الاسكندرية:جامعة الاسكندرية ،العدد رقم 01 ،المجلد رقم 45 ، جانفي 2008
- السويطي، موسى سلامة،" **تطوير أنموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات المالية والإدارية ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا 2006
- صديقي خضرة ، " **التأصيل النظري لماهية حوكمة المؤسسات والعوائد المحققة من جراء تبنيها**"، المؤتمر الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة ، جامعة بويرة ، 2012/10/30.31
- صديقي مسعود، براق محمد،"**انعكاس تكامل المراجعة الداخلية و الخارجية على الأداء الرقابي**" ، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومات ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 08.09 مارس 2005
- ظاهر شاهر القشي،حازم الخطيب،"**الحاكمية المؤسسية بين المفهوم و إمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية**" ، المجلة العربية للإدارة ، الأردن :2006 ، المجلد 10،العدد1
- ظاهر يوسف القشي ،" **انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة** "، المجلة العربية للإدارة ، المجلة 72 ، العدد7 ، مصر، 2007
- عبد الصمد نجم الجعفري،إياد رشيد القريشي ، "**دراسة حول دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالي** "، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين،جامعة بغداد،2006

- عبد الله،محمد الرملي،"**إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية فيظل تطور تكنولوجيا المعلومات** " ،مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،المجلد الثامن ،العدد الثاني ،1994ديسمبر
- علي جابر اسماعيل، " **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الأعمال ، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010 ،
- العمري ، احمد احمد ،و عبد المغني،فضل عبد الفتاح "**مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**"المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ،المجلد الثاني،العدد الثالث، 2006
- العمري و عبد المغني ، "**مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**" ،المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ،المجلد الثاني ، العدد الثالث،سنة 2006
- فخرا ، محمود عبد الله ،" **حوكمة الشركات**" ، مجلة المحاسبون ، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، العدد 225 ، أغسطس 2002
- فريد كورتل ،"**حوكمة الشركات:منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**"،الملتقى الدولي الاول لكلية الاقتصاد،جامعة دمشق،15.16 اكتوبر2008
- فؤاد شاكر ، "**الحكم الجيد في المصارف و المؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية** "، ورقة مقدمة إلى المؤتمر المصرفي العربي "الشراكة بين العمل المصرفي و الاستثمار من أجل التنمية ، سنة 2005
- قباجة ،عدنان، "**اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية**"، دراسة بحثية ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا،2008.
- قريط ، عصام ،"**الخدمات الاستشارية وأثرها على الحياد المدقق في الأردن**"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد الرابع والعشرون** ، العدد الأول،سوريا.2008
- الكاشف ، محمود يوسف ، "**نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة** " ، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، القاهرة ، العدد الرابع ، أكتوبر 2000
- ماجد إسماعيل أبو حمام،" **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**"، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009
- متولي سامي ،"**لجنة المراجعة ودورها في زيادة فاعلية عمل المراجعة و دعم استقلالهم**"،المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة،كلية التجارة،جامعة عن الشمس،المجلد 25، العدد 2
- محمد طارق يوسف ، "**حوكمة الشركات**" ، مجلة المحاسب ، جمعية المحاسبين والمراجعين .المصرية، العدد السادس عشر،أكتوبر –دسمبر، 2003 م

- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 ، المؤرخ في 2008/05/26، لمزيد من التفصيل أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ، الصادرة في 25 مارس 2009
- مركز المشروعات الدولية الخاصة ،" **حوكمة الشركات القضايا و الاتجاهات**" ، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد13 ، مارس2009 ،القاهرة : مركز المشروعات الدولية الخاصة ،2009
- مركز المشروعات الدولية الخاصة ،" **حوكمة الشركات القضايا و الاتجاهات**" ، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة ، العدد13 ، صيف2008 ،القاهرة : مركز المشروعات الدولية الخاصة ،2008
- مسعود صديقي ، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2004
- مسعود صديقي، " **دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**".مجلة الباحث.العدد الأول ،كلية الحقوق العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2000
- مشتهى، صبري ماهر صبري،" **تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية،دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2008
- نجاتي إبراهيم عبد العليم ،" **نظرية الوكالة ودورها في تطوير نموذج الرقابة على الأداء** " ، مجلة العلوم الإدارية ،1991

- النشرة الاقتصادية ،" **أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات :حوكمة الشركات**" ، العدد الثاني ، المجلد السادس و الخمسون ،2003
- نشوان ،إسكندر ،"**جودة خدمة المراجعة الخارجية و العوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر مراجعي لحسابات الفلسطينية**"،مجلة الفكر المحاسبي جامعة عين الشمس،مصر ،العدد الأول،2010
- نصار محمد البطوش، "**المسئولية التأديبية لمدققي الحسابات في قانون مهنة تدقيق الحسابات** رقم (32) لسنة 1985"، مجلة المدقق، العدد (51)، آب 2002
- وليد بن نعمة الهزاع ،" حوكمة المؤسسات ،" **أهمية تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وقواعدها ، في المؤسسات والبنوك المالية بدول مجلس التعاون وأثره الإيجابي على تنامي الاقتصاد الخليجي**" ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2009 ،
- يوسف محمود جربوع ، " **استكمال عملية المراجعة ، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين** "، العدد (112)، الربع الرابع 1999

الكتب باللغة الأجنبية:

BELAIBOUD Mokhtar , Guide pratique d'audit financier et comptable .maison des livres, Alger.1986.p22

Bernard GERMOND .Audit Financier – guide pour l'audit de l information financière des entreprises.1ere édition .Dunod. Paris.1991.p28

C. Arthur Williams, Michael L. Smith, Peter C. Young. Risk management and Insurance, 7th Edition New York McGraw- Hill ,1995

Goerge, R.terry, Stephan. Fanclin: Op.Cit, p: 490

HAMINI Allel « .l'audit comptable et financier ».Berti édition .Alger.2002.p07

Jacques Renard,3eme édition ,op-cit,page :80-83

LIONNEL.C et GERARD.V,(Audit et Control interne-aspecs financiers . opérationnels et stratégiques).Dalloze ,Paris;1992;p21.

Marcel la flamme: le management approche systémique, Gaetan Morin, Canada, 1981, p : 349.

philie LAURENT et pierre TCHERKWSKY. "Pratique de l'audit opérationnel. Les éditions d'organisation ".Paris.1992.

pierre vernimmen, finance d'entreprise, 5eme édition, Dalloz, paris 2002, pp 628-629

The Institute Of Internal Auditors, «IIA Position Paper:The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management», Op, Cit,2008 P: 03.

The Institute Of Internal Auditors, «Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion on Internal Control», USA: 10June 2005, P: 03.

الاطروحات و المقالات و العنوانين الالكترونية :

Arens, Alvin A, and Elder, Randal J, and Mark S, Beasley, "Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach",10th ed, 2010.p 84

BASEL COMMITTEE on banking supervision,External audits of bank,Bank for International Settlements,available at (WWW.bis.org).2013.p21

Freeman , Andrew : New Tricks to Learn : A Survey of International Banking, "The Economist, April 10 , 1993, Insert pp. 1-38.

http://islamfin.go-forum.net/montada-f28/topic-t832.htm

الموقع الالكتروني : http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129853

International organization for standardization, "risk management principles and guidelines on implementiation".switzerland,2008,p:07.

Laurent Cappelletti: La normalisation du contrôle interne : esquisse des conséquences organisationnelles de la loi de sécurité financière, Institut d'Administration des Entreprises (IAE) , Université Jean Moulin , Lyon III , 2004 , p :4

Necib Rdjen,Tabani Razika, « Gouvernance D'Entreprise et Audit :Une relation D'agence » ,

The Institute Of Internal Auditors, «International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing», [on line], <Available at: www.theiia.org>, (10/11/2009).

بطاقة مشاركة في الملتقى حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة،جامعة 20اوت1955،سكيكدة،11.12أكتوبر2010،ص15.14

الملاحق

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات ،وهذا من وجهة النظر الإختصاصيين " مهنيين كانوا أو أكاديميين"

حيث أظهرت النتائج المتواصل إليها أن وظيفة التدقيق الداخلي تعتبر من أهم الوظائف بالمؤسسة ،خصوصا لما تقدمه من مساندة ودعم لكل من مجلس الإدارة ،لجنة التدقيق ،الإدارة العليا والتدقيق الخارجي ..

بواسطة حوكمة الشركات تدار وتراقب المؤسسات فهي كنظام للظبط بحيث أنها ترتكز في إهتمامها بالأساس على الإدارة الرشيدة للمؤسسة من أجل ضمان وحماية حقوق ومصالح المساهمين والأطراف الأخرى التي لها علاقة بتا كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ما بين الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وحوكمة الشركات ،فالتطبيق السليم لها يؤدي إلى التفعيل الأمثل لمبادئ الحوكمة في الشركات .

الكلمات المفتاحية

التدقيق الداخيلي ،حوكمة الشركات المعايير الدولية للنظام الرقابة الداخيلية